كتاب الجمهورية

دنشواى

مائة عام من العزة



محمد الشافعى



كتاب الجمهورية

عدد يوليو

http://www-eltahrir.net

رئيس مجلس الإدارة

محمد أبو الحديد

E-mail:abuelhaded
@eltahrir.net

رئيس التحرير

على هاشم

E-mail:Aly_hashem
@gitc.com.eg



دنشواى

مائة عام من العزة

١٩٠٦ - ٢٠٠٦

محمد الشافعى

دار الجمهورية للصحافة

١١١ - ١١٥ ش رمسيس

ت : ٥٧٨٣٣٣٣

إذا وجدت أى مشكلة
فى الحصول على
«كتاب الجمهورية »
وإذا كان لديك أى مقترحات أو
ملاحظات
فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :
٥٧٨١٠١٠   ٥٧٨٣٣٣٣
http://www.eltahrir.net

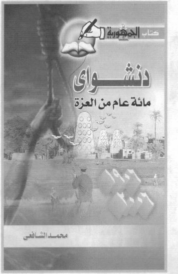
عدد يوليو

أسعار البيع فى الخارج

سوريا	١٠٠ ل. س
لبنان	٤٠٠ ل . ل
الأردن	١,٥ دينار
الكويت	١ دينار
السعودية	١٠ ريال
البحرين	١ دينار
قطر	١٠ ريال
الإمارات	١٠ درهم
سلطنة عمان	١ ريال
تونس	٢ دينار
المغرب	٣٠ درهم
اليمن	٣٠٠ ريال
فلسطين	٢ دولار
لندن	٢ جك
أمريكا	٥ دولار
استراليا	٥ دولار استرالى
سويسرا	٥ فرنك سويسرى

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية
٦٠ جنيهًا
الدول العربية ٣٠ دولاراً
أمريكيا
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا
٣٨ دولارا أمريكيًا
أمريكا وكندا
٤٥ دولارا أمريكيًا
باقى دول العالم
٥٨ دولارا أمريكيًا



تصميم الغلاف: عبد الناصر حسين

سكرتير التحرير
سيد عبد الحفيظ

رقم الإيداع ١٤١٨١ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-236-525-1

م دار « الجمهورية » للصحافة

الإهداء

إلى زهران.. شهيد دنشواى
تُرى لما صرنا نحمل
مشانقنا تحت جلودنا
بعد أن عجزنا - حتى -
عن لعن جلادينا..؟
تُرى لما صار أعداؤنا
يتسلّون بإصطيادنا
بعد أن ملّوا إصطياد حمائمنا؟
تُرى هل نسير على درب
الهنود الحمر..؟!
أسمعك تصرخ.. لا أعتقد..
وأنا أيضاً.. لا أعتقد..
ولكن....!

محمد الشافعى

مقـــدمة

دنشواى

ثورة الوطن.. وعار المحتل

كل الأشيـاء فى مصر تهتف فـينا «انظر خلفك فى أدب» لأن خلفك تاريخ تنحنى له «هامـة التـاريخ».. ولكن هل نكتـفى - فقط - بـالتأدب وتقـديم فـروض الولاء والاحـترام لهـذا التـاريخ؟.. أم نكتـفى بتـحـويله إلى تمائم و«أحجـبة» نعلقهـا على صدورنا رغبـة منا فى التحـصن بها أمام «جـحافل العولمة» و«جرافات الأجندة الأمريكية»؟ أم نكتفى من «النذر» بأيسره.. وذلك بأن «نحبس» هذا التاريخ بين صفحـات الكتب والمراجع آملين أن تحتاج إليها الأجيال القادمة لتعصمهم من طوفان التراجع والإنهيار!.

إن هذه «الوصفـات» وغيرها الكثـير لن تحفظ لنا تاريـخنا، والأهم أنها لن تحفظ لنا كرامـتنا، وذلك لأن حفظ التاريخ لا يكون إلا بتنميتـه وهذه التنمية لن تكون إلا بإنجاز تاريخ جديد مواز للتاريخ القديم فى المقدار ومتفق معه فى الاتجاه.. كـما أن إنجاز تاريخ جديد لن يتـأتى بالوقوف أمام التـاريخ القديم على أنه مـجرد حكايات نتـسلى بها أحـيانا.. ونتعـزى بها دائمـا لأننا أدمنا الإقامـة فى «شرنقة العـجز».. تلك الشرنقة الـتى أدت بنا إلى ما يمكن أن نطلق عليه «الزهايمر الوطنى» أو فقـدان الذاكرة الوطنية تلك الحالة التى تجمع

غالباً بين النسيان والتناسى.. وجاء النسيان لأننا نصر على تحويل تاريخنا «القديم والجديد» إلى مزارات وأضرحة نزورها للتبرك أحيانا.. ونصنع معها «معارك وهمية» لنرجمها فى أحيان أخرى.. أما التناسى فقد جاء تحت وطأة «تجريف الوعى الوطنى» الذى عمل على محو معالم كثير من مراحل النضال الوطنى مما أدى بنا فى النهاية إلى حالة من «الأمية الوطنية» فنادرا ما نجد شاباً أو فتاة من الأجيال الجديدة يعرف أى شىء عن ١٨ يونيه - ٢٣ ديسمبر - ٢٤ أكتوبر - ٢١ فبراير - ١٣ يونيه.. إلخ (١٨ يونيه ١٩٥٦ عيد الجلاء عندما خرج الإنجليز من مصر بعد ثورة يوليو - ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ عيد النصر بعد أن هزمنا العدوان الثلاثى فى بورسعيد - ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ عيد المقاومة الشعبية عندما استطاع الفدائيون كسر أنف العدو الصهيونى ومنعوه من دخول السويس - ٢١ فبراير يوم الطلبة والمظاهرات التى عمت مصر فى ذلك اليوم ١٩٤٦ وتم فتح كوبرى عباس ليسقط الطلبة فى النيل ويستشهد بعضهم - ١٣ يونيه ١٩٠٦ يوم حادث دنشواى.. إلخ).

ونحاول فى هذا الكتاب أن نستعيد حادث دنشواى ليس لأنه مجرد حكاية وطنية مهمة كان لها أبلغ الأثر على مسار الحركة الوطنية المصرية.. وليس لأنه يمثل مرحلة فاصلة فى تاريخ النضال المصرى خلال العصر الحديث.. ولكننا نستعيد هذا الحادث لسببين رئيسيين الأول أننا نحتفل هذا العام (٢٠٠٦) بالذكرى المئوية لحادث دنشواى والثانى أن هذا الحادث رغم بشاعته وبربرية وعنصرية جنود المحتل الذين قاموا به أو شاركوا فى المحاكمة إلا أن كل «محتل» فى أى مكان من العالم قد عمل على «استنساخ دنشواى» حدث ذلك من فرنسا فى الجزائر.. ومن أمريكا فى فيتنام.. ومن الصهاينة فى فلسطين.. ومن الأمريكان أيضا فى أفغانستان والعراق.. إلخ فأصبح لدينا ألف ألف دنشواى بأسماء مختلفة «دير ياسين - الحديثة - الفلوجة - تل أعفر - الإسحاقى - جنين.. إلخ».. وفى كل دنشواى من هذه البلاد كانت النتيجة متطابقة إلى حد كبير وتتلخص فى «ثورة الوطن وعار المحتل».

فدنشواى تلك القرية الوديعة من القرى المصرية القديمة وإسمها الأصلى دمشية

البغال أو دمشوية البغال أو دموشية البغال ودمشا البغال وكانت على ألسنة العامة دنشية أو دمشية قدمت «النموذج الأمثل» لكل الوطنيين فى العالم.. فأمام الظلم ليس لديك إلا المقاومة.. وأمام المحتل ليس لديك إلا النضال.. ورغم هذا فإن هذه المعادلة تفتقد إلى واحد من أهم عناصرها وهو «القائد»، وقد استطاعت دنشواى أن تستنفر كل مقومات الزعامة والقيادة لدى الزعيم مصطفى كامل فصال وجال هذا الشهاب النبيل.. وثأر لمواطنيه الذين شنقهم وجلدهم المحتل الظالم.. بأن جلد ظهر هذا المحتل بسياط من حجة البيان وبلاغة اللسان والقدرة على المواجهة والمقاومة.. وتحرك مصطفى كامل ما بين باريس ولندن والقاهرة ليفضح هذا المحتل البربرى وتلك المحاكمة الظالمة واستطاع ذلك الشهاب النبيل أن يصنع رأيا عاما عالميا من خلال استثماره للصحافة الوطنية والأجنبية وقدرته على الخطابة.. وتؤكد تجربة مصطفى كامل مع دنشواى على عدد من الحقائق التى يجب أن نعيها وأن نسير على دربها وأهمها أن كل قضية وخاصة القضايا الوطنية الكبرى تحتاج إلى محامى يتسم بالفروسية والإرادة الحديدية والقدرة على الإلمام بكل جوانب القضية التى يدافع عنها حتى ينجح هذا الدفاع.. كما تؤكد تجربة مصطفى كامل مع دنشواى على أن «الهجوم خير وسيلة للدفاع» فعندما أنتقد الظالم وأقاومه فمن الأفضل أن أنقل المعركة إلى أرضه وهذا ما فعله مصطفى كامل عندما ذهب إلى لندن واستطاع أن يكتسب إلى جوار قضيته العديد من الأصوات المؤثرة فى المجتمع الإنجليزى.. والأهم أننا يجب أن نخاطب أعداءنا وظالمينا بلغتهم وطريقتهم وهذا ما فعله مصطفى كامل عندما نشر مقالاته فى الصحافة الفرنسية والإنجليزية ولم يكتف بذلك ولكنه أنشأ صحيفتين الأولى فرنسية والثانية إنجليزية ليكونا رافدين لجريدته الوطنية «اللواء» وليستطيع من خلالهما مخاطبة الرأى العام الإنجليزى والفرنسى ليطرح قضيته ويشرح تفاصيله، فأين هذا مما نحن فيه الآن حيث تتوالد الفضائيات العربية يوميا ولكنها تعمل غالبا لصالح أعدائنا وضد قضايانا وتروج لثقافة التناطح وحوار الطرشان.

وقد استطاعت حادثة دنشواى أن تعمل على «فرز» قوى الحركة الوطنية فبرز

الشهاب النبيل مصطفى كامل كنموذج رائع ومثال يحتذى فى الوطنية والمقاومة. . وفى المقابل برز كل من أحمد فتحى زغلول «شقيق سعد زغلول» وإبراهيم الهلباوى كنموذجين يتسمان بالسوء الشديد لدرجة تقترب من العمالة أو الخيانة فالأول كان أحد قضاة المحكمة الظالمة وصاغ حكمها النهائى، والثانى كان المدعى العام الذى طالب بالشنق والجلد والسجن لبنى وطنه. . ورغم المحاولات الكبيرة والمتكررة من خلال عمليات «غسيل السمعة» لكل من الهلباوى وفتحى زغلول إلا أن «الضمير الوطنى» لم يغفر لهما هذه السقطة الوطنية خاصة فتحى زغلول الذى تلقى مكافأة كرومر بتعيينه وكيلا لوزارة الحقانية «العدل» سعيدا وشاكرا لسلطة الاحتلال هذا الصنيع. . وقد بذل الهلباوى جهدا كبيرا لمحو عار مشاركته فى جريمة محاكمة دنشواى وذلك من خلال مشاركته الفاعلة فى الحركة الوطنية خاصة بعد أن أصبح نقيبا للمحامين إلا أنه قد فشل فى محو هذا العار من ذاكرة الأمة ومن المؤكد أن بطرس غالى ينضم إلى خندق الهلباوى وفتحى زغلول.

وبعيدا عن النموذج الإيجابى المتمثل فى مصطفى كامل وتياره. . والنموذج السلبى المتمثل فى الهلباوى وفتحى زغلول ومن سار على دربهما فقد استطاعت حادثة دنشواى أن تفرز تيارا ثالثا هو تيار «البين بين» وفى مقدمته الشيخ محمد عبده وسعد زغلول ذلك التيار الذى لم يمانع التعاون مع المحتل على أمل أن تحل القضية الوطنية بالتدريج وقد استثمر كرومر هذا التيار عندما عين بعد دنشواى مباشرة سعد زغلول وزيرا للمعارف «التعليم» ولم يمانع سعد زغلول فى جعل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للتعليم ولم يمانع فى زيادة مصروفات التعليم مما أغضب مصطفى كامل وتياره. . ولكن نيران الحركة الوطنية استطاعت أن تصهر سعد زغلول لأن معدنه أصيل فتحول ليقف فى صف الوطن بل أصبح زعيما للحركة الوطنية أثناء وبعد ثورة ١٩١٩.

وعندما نستعيد حادثة دنشواى بكل ملابساتها فإننا نؤكد على أمرين شديدى الأهمية الأول يؤكد على أن «أجندة المحتلين» لم تتغير ولن تتغير فكرومر

الذى كان يريد تغيير مناهج التعليم وتسييد اللغة الإنجليزية وتغيير الخطاب الدينى والتحالف مع كبار الملاك أصحاب الثروة وتدجين الخطاب الإعلامى مدعيا أنه يسعى إلى تمرين الأمة المصرية على الديمقراطية وحصول شعبها على الحرية والعدالة لا يختلف فى شىء مع بوش الذى أعلن أجندته متضمنة نفس مطالب كرومر.. فأجندة بوش تحوى أيضا تغيير الخطاب الدينى - تغيير مناهج التعليم - تدجين الخطاب الإعلامى - التحالف مع رجال الأعمال أصحاب الثروة مدعيا أيضا سعيه لتقديم النموذج الأمثل للديمقراطية - إلخ وكرومر الذى امتهن كل القيم والأعراف الإنسانية عندما جلد وشنق الأبرياء فى دنشواى يشبه تماما بوش الذى امتهن كل القيم والأعراف الإنسانية فى سجن أبوغريب وجوانتانامو.

وإذا كان كرومر قد أنشأ ما يسمى (المحاكم الخاصة) ليقتل ويجلد الأبرياء فى دنشواى فإن بوش قد أنشا مايسمى (المحاكم الاستثنائية) ليفعل نفس الشىء فى جوانتانامو.

والسؤال هو هل نجد من يقف أمام «أجندة بوش» بقوة وحسم كما وقف مصطفى كامل وصحبه أمام «أجندة كرومر»..؟ والإجابة هى أننا لابد وأن نقف - جميعا - أمام أجندة بوش لأنها لا تهدف إلا إلى تغيير الهوية - وربما تغيير الخريطة الوراثية للعرب والمسلمين - لنصبح أكثر استئناسا وأكثر قابلية لقبول الآخر - حتى لو كان محتلا أو غاصبا للثروات وذلك بعد تخويفنا بفزاعة التعصب الدينى.. فعلها إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا بعد دنشواى حيث قال إنه صراع ناجم عن التعصب الدينى الإسلامى الضارب أطنابه فى مصر.. كما قال بوش إن حملته ضد أفغانستان والعراق تهدف إلى ضرب الإرهاب الإسلامى.

أما الأمر الثانى الذى نهدف إليه من خلال استعادة حادثة دنشواى فى ذكراها المئوية فيؤكد على أن تاريخ النضال الوطنى بكل مراحله وقادته يمثل العمود الفقرى الذى يعمل على استقامة عود كرامتنا وعندما نهمل هذا التاريخ ينكسر هذا العمود الفقرى فنصبح أكثر هشاشة وأكثر ميلا للانحناء والانكفاء.. وعلى الذين ينادون بإهمال هذا التاريخ الوطنى - تحت كثير من

الدعاوى لعل من أهمها ما يقال عن «ثقافة السلام» - أن يراجعوا مواقفهم ويرجعوا إلى أدبيات الشعوب المتقدمة ليروا كيف تحتفى هذه الشعوب بأيامها الوطنية.. وقد تصادف أن زرت باريس يوم ٩ نوفمبر فوجدتها خالية تماما رغم أنها أكثر ازدحاما من القاهرة وعندما سألت عن السبب علمت أن ٩ نوفمبر هو يوم الهدنة فى الحرب العالمية الأولى وهو عيد وطنى تعطل فيه المصالح والهيئات والمدارس والجامعات وتكتب عنه الصحف فى كل عام.. فإلى هذه الدرجة يحتفل الشعب الفرنسى بمجرد يوم للهدنة أما نحن فنتعامل مع أيامنا الوطنية المجيدة على أنها عار يجب أن نداريه أو على أنها إثم يجب أن نبتعد عنه.. وإذا ما سرنا على هذا الدرب الموحش فإننا نعمل على «تكسير النموذج» الذى يجب أن نحتذيه كما نعمل على «وأد النبراس» الذى يجب أن نسير على نوره.. ولن يؤدى بنا هذا النهج إلا إلى وجود أجيال تتحرك دوما ما بين «الرخاوة والرفض» فمن يهوى فى «جب الرخاوة» لن يدافع عن هوية أو وطن.. ومن يقف فى «شرنقة الرفض» وهو رفض لمجرد أنه رفض لن يحسن الدفاع عن الهوية والوطن وفى النهاية نؤكد على أن دنشواى تقدم النموذج الأبهى لكيفية عشق الوطن ومقاومة الظالم والمحتل.. لأنها باختصار «ثورة الوطن وعار المحتل» والسؤال الذى تطرحه علينا دنشواى هو.. كيف يمكننا تعميق ثورة الوطن - وأيضا - تعميق عار المحتل..؟.

والإجابة تتلخص فى إعلاء راية المقاومة كما فعل أجدادنا بعد دنشواى.

وفى النهاية لانملك إلا ان نردد كلمات شكسبير شاعر الانجليز العظيم على لسان ما كتبه فى مسرحيته الشهيرة (الأبطال لا تقتلهم المشانق أو الرماح أو السيوف.. إن الأبطال مثل الجبال طولا وشموخاً وخلوداً).

محمد الشافعى
كفر الشرفا القبلى
يونيه ٢٠٠٦


أجران القمح وأبراج الحمام فى دنشواى ١٩٠٦ .

الفلاح المصرى.. ميراث الثورة والغضب

اكتسب الفلاح المصرى الكثير من الصفات التى تتسم بها حضارته المستقرة على ضفتى النيل، فهو دائما مسالم.. صبور.. يسعى على رزقه.. مشدود إلى أرضه لا يثور ولا يغضب إلا إذا تعرض إلى قهر من غاصب أو ظالم.. ولعل قصة خونانوب «الفلاح الفصيح» التى اشتهرت فى التاريخ الفرعونى (الأسرة الثانية عشرة) تعبر أصدق التعبير عن شخصية الفلاح المصرى.. فذلك الفلاح الفصيح عندما تعرض لظلم من أحد كبار الدولة قرر أن يذهب إلى الفرعون فى العاصمة ولم تستطع كل العواقب أن تثنيه عن مقابلة الفرعون حتى تحقق له ما أراد وراح يشكو بفصاحة وبلاغة ممن ظلمه حتى أنصفه الفرعون.. ورغم أن ثورات الفلاحين فى مصر قليلة إلا أنها دائما وأبدا شديدة التأثير والفاعلية.. وذلك لأن الفلاح يمثل حائط الصد الأخير فى بنيان المجتمع فقد يثور أولا المثقفون أو الطلبة أو العمال ولكن عندما يثور الفلاحون فإن الأمر لابد وأن يكون خطيراً وإذا ما تركنا التاريخ القديم جانبا لنقلب فى بضع صفحات من كتاب الثورة والغضب عند الفلاح المصرى فى العصر الحديث لوجدنا الكثير والمثير أيضا.. سواء فى عصر المماليك أو عصر محمد على وأبنائه أو عصر الاحتلال الإنجليزى.

ففى عام ١٧٧٨ ثار الفلاحون فى مركز طنطا ورفضوا دفع الإتاوات التى فرضها المماليك كنوع من «الضرائب الإضافية» التى تم فرضها على أراضيهم، واستطاع هؤلاء الفلاحون أن يهزموا قوات الحكومة التى حاولت إخضاعهم وإذلالهم.. وبعد ذلك هجروا الأرض وكونوا مجموعة من الميليشيات المسلحة لمقاومة قوات الحكومة.

وفى عام ١٧٩٥ حاول الشيخ عبدالله الشرقاوى ملتزم جباية الضرائب فى منطقة مركز بلبيس بالشرقية أن يفرض على الفلاحين فى المنطقة «ضرائب إضافية» فثاروا ضده وأجبروه على إلغائها، وعندما جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ تحولت ثورة الفلاحين من غضب ضد الظالم إلى ثورة ضد المحتل فجيش مراد بك الذى واجه جنود الحملة فى معركتى شبراخيت وإمبابة ضم عدة آلاف من الفلاحين.. كما أن قوات مراد بك التى قاومت جنود الحملة فى الصعيد ضمت أيضا الفلاحين إلى جانب البدو والمماليك - وإذا كان الفلاحون تحت إمرة مراد بك يمكن أن يكونوا جزء من الجيش النظامى إلا أن الفلاحين فى الوجه البحرى قاموا

بالعديد من الثورات التلقائية ضد قوات الحملة الفرنسية وذلك فى رشيد وشباس عمير وطنطا وغمرين وبلبيس والخانكة والمنصورة وميت الفرماوى والجمالية ودمياط والشعراء.. كما شارك الفلاحون بقوة فى المعارك التى دارت فى عواصم الأقاليم.

وعندما جاء محمد على واليا على مصر ١٨٠٥ استبشر المصريون خيراً خاصة وأن محمد على من اختيارهم وليس مفروضا عليهم من السلطان ولكن دوام الحال من المحال حيث عانى الفلاحون من الإرهاق والعنت تحت نير نظام جائر للضرائب ونظام فاسد للتجنيد إضافة إلى نظام السخرة البغيض فكان لابد من الثورة والغضب فى أكثر من مكان فى أقاليم مصر، ومن هذه الثورات ما حدث فى مديرية قنا سنة ١٨٢١ حيث تجمع الآلاف من الفلاحين حول الشيخ أحمد الصالح من قرية السالمية بعد أن رفع راية العصيان ضد الحكومة وسيطر على منطقة كبيرة من مديرية قنا، وقام بتعيين الحكام من أتباعه على المناطق التى استولى عليها وراح يجمع الضرائب بنفسه أى أنه أقام ما يشبه المملكة أو الجمهورية المستقلة مما دفع محمد على إلى إرسال بعض فرق الجيش لإنهاء هذا التمرد، ورغم نجاح الجيش فى مهمته إلا أن الثورة تجددت فى نفس المنطقة بعد عامين وكانت أكثر اتساعا وقوة بقيادة أحمد المهدى الذى اتخذ بلدتى البعيرات والقرنة القريبتين من الأقصر مركزا لثورته.. واستطاع المهدى السيطرة على المنطقة وطرد موظفى الحكومة والاستيلاء على المخازن وزحف بقواته من الفلاحين إلى مدينة قنا وهددها بقوة، مما اضطر محمد على إلى إرسال قوات كبيرة لسحق هذا التمرد بكل الوحشية لدرجة أن هذه القوات قد أحرقت بلدة البعيرات بكاملها، كما تعرض الفلاحون لكل أنواع التعذيب مثل ربطهم على أفواه المدافع وإطلاقها.. وتؤكد بعض الإحصائيات على أن عدد القتلى من الفلاحين بلغ الألف مما يدل على مدى اتساع الثورة وقوتها وقد تكررت ثورات الفلاحين ضد حكومة محمد على فى مديرية المنيا وبعض مديريات الوجه البحرى.

وأثناء حكم الخديوى إسماعيل ثار الفلاحون فى مركز أبوتيج اعتراضا على نظام السخرة ولإجبارهم على العمل فى مزارع الخديو بأجور زهيدة.. وقد سافر إسماعيل على رأس قوة كبيرة إلى الصعيد فأحرق العديد من القرى حتى تم إخماد الثورة.. وفى نهاية عهد إسماعيل تكررت ثورات الفلاحين فى مديرية جرجا وذلك اعتراضا على الضرائب التى أرهقتهم

وقد شارك الفلاحون بقوة فى الثورة العرابية ضد القوات الإنجليزية عند بداية غزوها لمصر عام ١٨٨٢ حيث قام الفلاحون بالتطوع فى حفر الخنادق وإقامة الاستحكامات فى جبهة كفر الدوار وفى الجبهة الشرقية.. كما تبرع الفلاحون بالمال والمؤن ودواب الحمل.. كما شارك الكثيرون منهم فى العمليات القتالية.

صيد السمان.. ودنشواى الصغرى

عمل الإنجليز بعد احتلالهم لمصر على «تحييد» الفلاحين وإبعادهم بقدر المستطاع عن تيارات الحركة الوطنية وذلك من خلال بعض الإصلاحات فى نظام الرى والصرف واستصلاح الأراضى.. وإصلاح النظام الضرائبى مما أدى إلى إلغاء الكثير من الضرائب الصغيرة.. ولكن هذه الإصلاحات لم تؤثر كثيراً على الفلاحين البسطاء والأجراء حيث استفاد منها كبار الملاك وملاك المساحات المتوسطة ورغم تمركز قوة الحركة الوطنية ضد الإنجليز فى المدن إلا أن الفلاحين ظلوا طوال الوقت على صلة بهذه الحركة.. يشاركون فيها بقدر المستطاع ويدفعون أبناءهم من الطلبة والعمال للمشاركة بقوة فى الحركة الوطنية.. ويبقى أن الفلاح وهو حائط الصد الأخير فى المجتمع المصرى كان يثور ويغضب بقوة عندما يصيبه ظلم الإنجليز بشكل مباشر.

وقد توالت هبات وثورات الشعب المصرى ضد الاحتلال الإنجليزى منذ بدايته وقد ساعد على ازدياد هذه الثورات.. السلوكيات المستفزة للجنود الإنجليز.. وقد بدأت هذه الثورات بما يمكن أن نطلق عليه «دنشواى الصغرى» فى عام ١٨٨٧.. وذلك لوجود الكثير من التشابه بين هذه الحادثة، وحادثة دنشواى الكبرى التى حدثت فى عام ١٩٠٦.

فى صباح يوم الأحد ٢٧ مارس ١٨٨٧ ذهب الضابطان سكوفيلد وليث من لواء ويلز فى جيش الاحتلال الإنجليزى لصيد السمان من الحقول الواقعة أسفل هضبة الهرم وصوب ليث بندقيته فأصاب سمانة ولكن «الرش» أصاب أيضا بعض أهالى المنطقة الذين كانوا على ظهور جمالهم وكانوا أربعة ذهبوا غاضبين إلى الضابط الذى أطلق النيران فحاول أن يستميلهم ببعض «البقشيش» فرفضوا وهجموا على الضابطين لانتزاع البنادق فأطلق الضابطان النار فقتلوا واحدا من الأهالى.. ونقل بعض الصبية الخبر إلى قرية «الكنيسة» فهاج الفلاحون وانطلقوا فى اتجاه الضابطين فأطلق سكوفيلد النار عليهم

فأصاب العديد منهم.. ورغم هذا تمكن الفلاحون من السيطرة على الضابطين واقتادوهما إلى القرية وانهالوا عليهما ضربا حتى وصل رجال البوليس وأطلقوا سراحهما، وعلى الفور توجه كولز باشا نائب مفتش عام البوليس «ضابط إنجليزى» ومعه عدد كبير من رجال البوليس السرى والعلنى وقاموا باعتقال ٤٥ شخصا من أهالى القرية بحجة اشتراكهم فى الحادث.. وقد أسفر تشريح جثة الفلاح القتيل عن وجود سبع عشرة «رشة» فى رأسه مما يدل على أنه أصيب من مسافة قريبة جدا وبشكل متعمد.. وعندما وصل الضابطان إلى معسكرهما كتبا تقريرا عن الحادث.. فطلب المعتمد البريطانى سير إيفيلين بارنج «لورد كرومر فيما بعد» معاقبة الأهالى بشدة.. فاجتمع نوبار باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية ومدير الجيزة الذى وقع الحادث فى مديريته وشفيق بك منصور نائب المدعى العام لدى المحاكم الأهلية وذلك لبحث كيفية تنفيذ مطالب سلطات الاحتلال ومحاولة تقديم الترضية اللازمة.. وانتهت المناقشات إلى تكوين مجلس خاص للنظر فى القضية يتكون من مدير الجيزة وشفيق بك منصور نائب المدعى العام ومكدونالد الملحق العسكرى بالوكالة البريطانية «مقر المعتمد البريطانى» ويرجع إحالة القضية إلى هذا المجلس الخاص للابتعاد عن المحاكم الأهلية خشية أن تتعرض لمسئولية الضابطين عن الحادث ولأنها لن تقبل الضغط عليها ولضمان تقديم الترضية الكافية لقوات الاحتلال.

وبالطبع لم يتعرض المجلس الخاص لمسئولية الضابطين ولم يوجه إليهما أى لوم أو عقاب بينما أدان المجلس ستة من الأهالى وثلاثة من مشايخ القرى وتم الحكم على المشايخ بالسجن والغرامة وعلى الأهالى بالسجن والجلد بعدد يتراوح بين خمس وعشرين وخمسين جلدة.. وزيادة فى الإذلال والقهر تم تنفيذ الأحكام بحضور عدد من الأهالى وفصيلتين من الفرقة التى وقع الاعتداء على ضابطيها.

وقد نشرت جريدة الستاندارد اللندنية تعليقا لمراسلها فى القاهرة عن عملية تنفيذ الأحكام جاء فيه «فى الساعة الثالثة بعد ظهر الخميس اتجهت فصيلتان من لواء ويلز الذى ينتمى إليه الضابطان اللذان وقع عليهما الاعتداء إلى القرى التى ينتمى إليها المحكوم عليهم واصطفوا لمشاهدة تنفيذ الأحكام.. وكان هناك أيضا بليغ بك على رأس البوليس السوارى المصرى والنقيب فريمان على رأس بعض رجال البوليس الحربى البريطانى وهم مجموعة من الرجال فارعى الطول تم اختيارهم من بين فرق الفرسان المختلفة.. وقد قيد المحكوم عليهم إلى العروسة المعروفة.. ونفذت فيهم أحكام الجلد وكان التنفيذ علنا على مشهد من الفلاحين بالقطعة الإنجليزية (كرباج له تسعة أفرع فى كل فرع عقدة والضرب بها على الظهر، أما الكرباج المصرى فمصنوع من الجلد المزدوج

والضرب به على الأرجل والإليتين). . أى أن الضرب بالقطة الإنجليزية أكثر قسوة وإيلاما».

وبعد أن تم جلد بعض المحكوم عليهم عند إحدى القرى. . تحرك الجميع إلى قرية أخرى وجلد عدد آخر من المحكوم عليهم أمام أهاليهم. . وبعد أن تم تنفيذ أحكام الجلد ألقى قائد لواء ويلز كلمة قصيرة قال فيها «إن الإنجليز حضروا إلى مصر لحماية الأوروبيين بالإضافة إلى حماية الوطنيين. . وأنهم بذلوا دماءهم فى سبيل هذا البلد وتملؤهم الرغبة فى حفظ النظام فيها لذلك فلو وقعت اضطرابات أخرى فإن المتسببين فيها سيلقون عقابا أشد مما لقيه المحكوم عليهم».

«وكأن الزمان لم يتغير. . لأننا نسمع نفس الكلام من بوش ورامسفيلد تعليقا على ما يحدث فى العراق فقد ذهبوا لحماية الوطنيين حتى ولو بقتلهم. . !».

المهم أن كولز باشا نائب مفتش عام البوليس والذى عاصر الحادث هو الذى أطلق عليه فيما بعد اسم دنشواى الصغرى لتشابهه إلى حد التطابق مع حادث دنشواى الكبرى عام ١٩٠٦.

الإسكندرية.. كلاكيت ثانى مرة

كانت حجة الإنجليز فى غزو مصر واحتلالها هى حماية الجاليات الأجنبية بعد نشوب خلاف على الأجر تطور إلى مشاجرة بين رجل أجنبى «مالطى» وأحد الحمّارين «صاحب حمار» فى الإسكندرية. . وبعد أكثر من عشر سنوات كانت الإسكندرية على موعد آخر مع «تلكيكة» إنجليزية جديدة حيث نزل ثلاثة من بحارة الأسطول الإنجليزى فى صباح يوم الجمعة ٨ فبراير ١٨٩٥ للتنزه فى الإسكندرية واستأجروا إحدى عربات «الحنطور» ومروا بمنطقة عامود السوارى فحدثت بعض المشاحنات بينهم وبين أهالى المنطقة تطورت إلى مشاجرة كان بطلها «محمد أبوجلمبو» الذى هجم على البحارة لينزلهم عنوة وعندما رفضوا صفع أحدهم على وجهه وطلب منه أن ينزل ليصارعه. . فنزل الجندى ولكن أبوجلمبو جرى إلى أحد الشوارع الجانبية ليسحب خلفه البحارة الإنجليز وبعض الأهالى وفجأة انهال أبوجلمبو وبعض الأهالى بالضرب على البحارة الذين فروا مذعورين بعد أن أصيبوا بإصابات مختلفة مما استدعى علاج أحدهم لمدة عشرة أيام.

وعندما علمت قيادة جيش الاحتلال بالحادث سافر إلى الإسكندرية مسيو لوجريل النائب العمومى والمستشار القضائى البريطانى سيرجون سكوت ليشرف على التحقيقات وإجراءات المحاكمة. . وتم توجيه الاتهام إلى تسعة عشر شخصا تمت تبرئة إثنا عشر

منهم وأدين سبعة.. تم الحكم على ثلاثة منهم بالسجن حيث سجن أبوجلمبو سنتين والآخران لمدة ستة أشهر، ولم تستغرق إجراءات التحقيق والمحاكمة سوى أربعة أيام فقط، ورغم هذه الأحكام المشددة إلا أنها لم تعجب اللورد كرومر الذى ضغط على الحكومة المصرية لترفع الأحكام فى مثل هذه القضايا إلى السجن ثلاث سنوات بدلا من سنتين فقط، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تواصلت ضغوط الإنجليز حتى أصدرت الحكومة المصرية فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ قانونا تم بمقتضاه إنشاء «محكمة مخصوصة» لمحاكمة الأهالى الذين يعتدون على أفراد الجيش الإنجليزى وهذه المحكمة هى التى نظرت قضية دنشواى فيما بعد.. (١)، (٢)، (٣).

انتفاضة الحجارة فى السيدة

تواصلت مناوشات المصريين ضد جنود الاحتلال خلال عام ١٨٩٥ وقد شهد حى السيدة زينب أحدى هذه المناوشات وذلك عندما كانت قوة من الجيش الأمريكى قوامها ٩٠ جنديا عائدة يوم ٢١ يوليو من مدافن الكاثوليك فى جنوب القاهرة بعد أن دفنوا أحد زملائهم وما إن رآهم الأهالى عند منطقة قسم السيدة زينب حتى طاردوهم بالحجارة فسارع الجنود بركوب سياراتهم عائدين إلى معسكراتهم وعندما علم البوليس بالحادث سارع بالقبض على من اشتبه فى اشتراكهم فى الحادث وتقديمهم إلى المحاكمة أمام محكمة السيدة زينب التى حكمت بالحبس سنة والغرامة على أربعة من المتهمين، وبالحبس ستة أشهر والغرامة على اثنين، ورغم هذه الأحكام المشددة إلا أنها لم تكن كافية من وجهة نظر الإنجليز حيث توجه مستر رنل رود القائم بعمل لورد كرومر المعتمد البريطانى بالتوجه إلى مجلس الوزراء وقابل حسين فخرى باشا القائم بعمل رئيس الوزراء وطلب إليه رسميا «إمعانا فى مزيد من الإذلال والقهر» أن يتوجه محافظ القاهرة محمد ماهر باشا إلى قائد جيش الاحتلال لتقديم الاعتذار عما حدث وتم تنفيذ ما أراده مستر رود، وقد انتقدت جريدة المؤيد لصاحبها الشيخ على يوسف هذا الحكم الجائر بينما جريدة المقطم لصاحبيها اللبنانيين «فارس نمر - شاهين مكاريوس» وكانت لسان حال الاحتلال الناطق بالعربية قالت «إن الحكومة الإنجليزية يكبر عليها أن ترى جنودها وهم الذين دانت لهم أطراف المعمورة يهانون ويرشقون بالحجارة على أبواب القاهرة ولولا حلمها الذى لا نعلم له مثيلا لما رأيناها تكتفى بشىء من الترضية الأدبية» «ترى كم جريدة فى العراق وفى كل العالم العربى ينطبق عليها صفة العمالة التى تحلت بها المقطم.. نعتقد أن العدد كبير جدا..!» (٤)، (٥).

مع بداية عام ١٨٩٧ تعاظم شعور المصريين بالاستياء من الاحتلال الإنجليزي وتحول هذا الاستياء إلى غضب ورغبة في الاحتكاك بالمحتل ومشاغبته ففي يوم الجمعة ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ كانت إحدى فرق المشاة الراكبة والتابعة لجيش الاحتلال في طريق عودتها من القناطر الخيرية بعد انتهاء تدريباتها هناك وعند مرورهم بقليوب هاجمهم الأهالي بالطوب وعندما تأهب جنود الاحتلال لمهاجمة الأهالي سارعوا بالاختفاء داخل أحد المحلات فحاصره الجنود مع البوليس للقبض على المتحصنين داخله ولكن صاحب المحل واسمه «على جلجل» استطاع تعطيل الجنود حتى هرب الأهالي من باب آخر للمحل والذي كان مصنع نسيج.

ورغم أن الحادث لم ينتج عنه إصابات للجنود الإنجليز إلا أن قائد جيش الاحتلال طلب أن يقدم المشتبه فيهم إلى المحكمة المخصوصة فاتصل مستر رود القائم بعمل اللورد كرومر برئيس الوزراء وطلب منه عرض القضية على المحكمة المخصوصة إضافة إلى اعتذار مدير القليوبية لقائد جيش الاحتلال عما حدث ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت القوات البريطانية بمحاصرة قليوب فجر الاثنين التالي للحادث وقام رجال البوليس السري بالقبض على المشتبه فيهم وتم اقتيادهم إلى قسم البوليس وبعدها تم رفع الحصار.. وتكونت المحكمة المخصوصة برئاسة إبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية وعضوية القاضي الإنجليزي كاميرون القائم بأعمال المستشار القضائي والقاضي الإنجليزي ويلمور وأحمد فتحي زغلول بك رئيس محكمة مصر والقائم بأعمال القضاء والمحاماة بجيش الاحتلال.. وانتهت المحكمة إلى معاقبة اثنين من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثمانية أشهر.. ومعاقبة ثلاثة آخرين بنفس العقوبة لمدة ستة أشهر على أن يقضي الجميع مدة العقوبة في حملة السودان.. ليتحول السجن إلى نفي.. والغريب في هذا الحكم أن اللورد كرومر عندما عاد من إجازته تمت استشارته في نوع الحكم الذي يفضله فأكد على أنه يرفض عقوبة الجلد لتأثيرها السيء في صحف أوروبا ولأن تنفيذها يتم أمام القوات البريطانية وفيها انتقاص من كرامة هذه القوات، كما أن هذه العقوبة قد ألغيت من مصر وليس من المعقول أن تعود على أيدي القوات البريطانية «الأغرب أن كل هذه المبررات تهاوت في حادثة دنشواي.. فسبحان مغير الأحوال».

وقد جاءت حادثة قليوب لتمثل أول حالة تنظرها المحكمة المخصوصة بعد صدور قانونها في ٢٥ فبراير ١٨٩٥ ولتضع النهج الذي ستسير عليه تلك المحكمة المخصوصة بعد ذلك «كما سيحدث في دنشواي» كما حوت هذه المحكمة اسم فتحي زغلول بك

«شقيق سعد زغلول» والذى سيكون أحد أركان محاكمة أهل دنشواى بعد ذلك.

وقد ذهبت جريدة المؤيد إلى أن سبب حادث قليوب أن بعض الجنود قد خطفوا عنوة جرة «زلعة» من على رأس امرأة وشربوا ما بها من الماء وعندما رآهم بعض الشباب العاملين فى مصنع النسيج قذفوهم بالحجارة ولذلك سميت حادثة قليوب بـ «حادث الجرة».

الإسكندرية كلاكيت ثالث مرة..

مع بداية عام ١٩٠٠ بدأت مصر الرسمية «الخديو والوزراء ومجلس شورى القوانين» تسلم بأن السلطة الحقيقية أصبحت فى يد قوات الاحتلال ورغم ذلك لم تهدأ الحركة الوطنية كما تواصلت المناوشات والمشاغبات من الأهالى لجيش الاحتلال.. ففى شهر يونيه ١٩٠٠ ركب ضابطان من جيش الاحتلال مركبا شراعيا فى نزهة بحرية إلى أبى قير وفجأة عندما شاهدا قصر الخديو فى المتنزه قررا النزول للتنزه فى حدائق القصر فتصدى لهما جندى الحراسة فحاولا الاعتداء عليه فاستغاث بزميل له وبعض العاملين بالقصر وقاموا جميعا بضرب الضابطين مما أدى إلى إصابتهما بالعديد من الإصابات..

وطار الخبر إلى كرومر الذى قرر محاكمة الحارسين ولكن عاقه عن ذلك أن الضابطين لم يكونا فى مهمة رسمية كما أن القضاء العادى غير مضمون فى مثل هذه الحالات ولذلك تحايل كرومر على الأمر بتكوين لجنة تحقيق تتكون من مستر كوريث النائب العام الإنجليزى بالمحاكم الأهلية وضابط إنجليزى من حامية الإسكندرية.. وخيرى باشا محافظ الإسكندرية وألغت اللجنة تحقيقات البوليس وبدأت التحقيق من جديد وتم عرض هذه التحقيقات على المحكمة التى قضت بمعاقبة الحارس الأول بالسجن ثمانية أشهر وعلى زميله بالسجن ثلاثة أشهر ويؤكد هذا الحكم على أن حرس الخديو لم يكن لهم أدنى حصانة لدى قوات الإنجليز.

ثعالب عين شمس

تعامل جنود الاحتلال مع مصر على أنها «الأبعدية التى ورثوها عن الأجداد» فعملوا على نهب ثرواتها وفى أوقات فراغهم عملوا على إشباع هواياتهم فى الصيد «سمان - حمام - ثعالب.. إلخ».

فى شهر يوليو ١٩٠١ خرج بعض ضباط الإنجليز على خيولهم ومعهم كلابهم من معسكراتهم فى القاهرة لصيد الثعالب قريبا من ضاحية عين شمس واشتمت الكلاب رائحة الثعالب وسارت خلفها حتى سور حديقة مستر ويلفريد بلنت «صديق المصريين» وقفزت الكلاب فوق السور المنخفض وعلى الفور قفز الضباط بخيولهم فتصدى لهم

الحراس من البدو فـاعتدى ضبـاط الاحتلال على الحراس بالكرابيج مما دفـعهم إلى رد العدوان بالـعصى والطوب وتم إجبـار الضبـاط على الخروج. . ورغم أن الضبـاط هم المعتـدون إلا أن قائد جـيش الاحتـلال طالب بمعاقـبة الحراس ولـكن تعذر تقديـمهم للمحاكمة لأن الضباط كانوا يرتدون الثياب المـدنية ولم يكونوا فى مهمة رسمية كما أن مستر بلنت كانت له علاقات وطيدة بالأسرة الحاكمة فى بريطانيا إضافة إلى قلمه اللاذع مما اضطر قيادة الاحتلال إلى إحالة القضية إلى القضـاء الأهلى وتم استبعاد التحقيقات الأولية لإجراء تحـقيقات جديدة تحت إشـراف النائب العمومى ورغم الضغـوط الكبيرة لسلطة الاحتلال إلا أن محكـمة بنها التى نظرت القضية اكتـفت بإصدار حكم بالسجن لمدة شهرين على أحـد الحراس ولمدة شهر واحد على حارسين آخـرين مما أدى إلى قيام مستر بلنت بحملة شديدة فى الصحافة الإنجليزية ضد سياسة الاحتلال فى مصر.

المحاكم المخصوصة.. جيش جديد

عندما استـتب الأمر لقـوات الاحتلال فى مـصر قرر الإنجليـز تخفيض عـدد قواتهم لأسبـاب اقتـصادية ووصلت هذه القـوات إلى ثلاثة آلاف جندى فقط وهـذا العدد لا يكفى للسيطرة على مصر. . ورأى اللورد كرومر أن تعويض نقص القوات لن يكون إلا بمزيد من العنف والقسوة والقهر ضد أى محاولة للتمرد من جانب المصريين أو ضد أى خطأ حتى ولو كـان صغيـرا فى حق جنود الاحتلال ومـثل هذه القسـوة لن تتأتى من خلال تطبيق القانون المصرى أو عرض الحوادث على القضاء المصرى ولذلك قرر كرومر إنشاء ما يسمى بـ «المحاكم المخصـوصة» وذلك فى عام ١٨٨٥. . وهذه المحاكم تضمن امتيازات لا حصر لها لكل ما هو إنجليـزى وتضمن أيضا قسوة لا حدود لها مع كل ما هو مصرى. . وقد اختـار كرومر عام ١٨٩٥ لإنشاء هذه المحـاكم فى محاولة منه لوأد الحركة الوطنيـة التى بدأت تتنامى خاصة بعد أن تولى الخـديو عباس حلمى الحكم فى ١٨٩٢ ومسـاندته لمشروع إيقاظ الوعى الوطنى. . وفى ذلك الوقت عـاد خطيب الثورة العرابية عبدالله النديم من المنفى وأصدر مجلة وطنية أسماها «الأستاذ» وفى عام ١٨٩٤ عاد مـصطفى كامل من فـرنسا ليصبح علما من أعـلام الحركة الوطنـية. . ومع بداية ١٨٩٥ استطاع كرومر أن يقنع وزراء الحكومة المصرية برفض طلب الخديو عباس حلمى بعودة جده الخديو إسماعيل إلى مصر بعد أن اشتد عليه المرض مما ساهم فى زيادة حالة الهـياج الوطنى ضـد المحتل والوزراء مـعا. . وأثناء هذا الجـو المحتـقن وقعت حـادثة الإسكندرية فطلب كرومر من وزير خـارجيته لورد كمبرلى الموافـقة على إنشاء المحاكم المخصوصة والتى لها «سلطة كاملة لإصدار الأحكام بما فى ذلك الإعدام والجلد وتتكون

هيئتـها من سيرجـون سكوت المستشار القـضائى الإنجليزى وقاض إنجليـزى وعضو من جيش الاحتلال واثنين من القضاة المصـريين.. ولا تنعقد هذه المحكمة إلا فى حالات خاصة وبناء على طلب من قائد جيش الاحتلال يزكيه القنصل العام البريطانى».

وقد وافق لورد كـمبرلى على اقتراح كـرومر مع إضافة تعـديل واحد وهو أنه يرأس هذه المحكمة ناظر الحقانية المصرى «وزير العدل» وقد وافق بطرس باشا غالى على إنشاء تلك المحكمة المخـصوصة التى يمثل فـيها الإنجليز بثـلاثة أعضاء والمصريون بعـضوين بينهما رئيس المحكمة وتنص مواد هذه المحكمة على ما يلى:

المادة الأولى: تشكل محكمـة مخصوصة لتـحكم فى الأحوال الخصوصيـة المبينة فى المادة السادسـة الآتية فيما يـقع من الأهالى من الجنايات والجنح على عساكـر أو ضباط جيش الاحـتلال أو على بحـرية المراكب الحربيـة الإنجليزيـة الراسية فى أحـد الموانىء المصرية، وتعقد هذه المحكمة جلساتها فى الجهة التى وقعت فيها الجنحة أو الجناية.

المادة الثانية: تؤلف هذه المحكمة كما يلى.. ناظـر الحقانية بصفته رئيسـا - المستشار القضـائى - قاضى إنجليزى من مـحكمة الاستئناف يختـاره ناظر الحقـانية - من يكون قائما بأعمـال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال بـالقاهرة أو الإسكندرية من يختاره ناظر الحقانية من رئيس محكمة مصر أو الإسكندرية الابتدائيتين.

المادة الثالثة: ضبط المتهـمين يكون بناء على أمر حكمدار بوليس مـصر أو حكمدار بوليس الإسكندرية أو مندوبهـما وإجـراء التحقـيق يكون أيضا بمعـرفتهـما أو بمعـرفة مندوبهما.

المادة الرابعة: ترفع الدعوى بجلسة علنيـة بمجرد إتمام التحقيق وتكون المرافـعة شفاهة ويختار البوليس محـاميا لإثبات التهمة ويسوغ للمتهـمين أن يستعينوا بمن يدافع عنهم، ويبدأ بسماع شهود الإثبات ثم بشـهود النفى وتراعى المحكمة الأصول المقررة فى قانون تحقيق الجنايات المتبع فى المحاكم الأهلية ومتى كانت تلك الأصول لا تعيق سرعة السير فى الدعوى، وتصـدر الأحكام فى نفس الجلسة التى رفـعت إليها الدعـوى، ولا يقبل الطعن فيها بأى وجه كان وتكون واجبة التنفيذ فى الحال.

المادة الخامسة: لا تكون المحكمة المخصوصة مقـيدة بأحكام قانون العقوبات بل تحكم بمجازاة مرتكبى الجنايات والجنح بالـعقوبات التى ترى لزوم الحكم بها، بما فيهـا عقوبة القتل.

المادة السادسة: يبقى الحكم فى الجنايات والجنح التى تقع من الأهالى على عساكر أو ضباط الجيش الإنجليـزى من خصائص المحكمة الأهلية ولا ترفع للمحكمـة المخصوصة

الا فى الأحوال الخصوصية التى يتقدم عنها إلى ناظر الخارجية طلب من قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب الجنرال قائد جيش الاحتلال وبعد الاتفاق معه.

المادة السابعة: عل ناظر الداخلية والخارجية تنفيذ أمرنا هذا.. صدر فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ ووقعه كل من نوبار باشا رئيس النظار وناظر الداخلية وبطرس باشا غالى ناظر الخارجية وإبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية.

ويتضح من قانون إنشاء المحكمة المخصوصة أنه يتنافى مع كل الأعراف القانونية فى العالم بعد أن نزع سلطة التحقيق من النيابة وأعطاها للبوليس وبعد أن أعطى المحكمة سلطة إصدار أية أحكام من السجن إلى الجلد إلى القتل دون أن يملك أى إنسان الاعتراض على هذه الأحكام لأنها نهائية أى أن هذه المحكمة أكثر قسوة من المحاكم العسكرية التى تستلزم تصديق سلطة عليا على أحكامها قبل التنفيذ، كما أن المحكمة المخصوصة محاكمة شديدة السرعة تتم فى جلسة واحدة مما يتنافى مع كل مبادىء العدالة.. وهكذا كانت المحاكم المخصوصة سيفا مسلطاً على رقاب المصريين كما حدث فى دنشواى.

الحركة الوطنية ضد السرطان الإنجليزى..

عندما استتب الأمر للإنجليز فى مصر استنوا سياسة «انتشر كالوباء» فراحوا يتواجدون بقوة وفاعلية فى كل المؤسسات والهيئات والوزارات ليصبحوا الحكام الفعليين رغم وجود ما يمكن أن نطلق عليه «السلطة الشرعية» ممثلة فى الخديو والوزراء ومجلس شورى القوانين.. وقد حدثت بعض المناوشات ما بين كل أجنحة السلطة الشرعية مع سلطة الاحتلال فى محاولة لاختبار القوة ولإثبات الوجود إلا أن هذه المناوشات انتهت كلها بهزيمة ساحقة لكل أجنحة السلطة الشرعية والتى قبلت وسلمت فى النهاية بسلطة الاحتلال وإطلاق يده فى كل شئون مصر.. ورغم استسلام «مصر الرسمية» إلا أن الحركة الوطنية واصلت مناوشتها ومقاومتها للاحتلال وقد تمخضت هذه الحركة عن ثلاثة اتجاهات هى:

- التيار الوطنى المتشدد والذى يقوده مصطفى كامل رافضا المهادنة مع المحتل وداعيا إلى إنهاء الاحتلال من خلال محاولة الوحدة بين كل الأطراف المناهضة للاحتلال.. وقد اعتمد هذا التيار على المثقفين والمتعلمين وتركزت حركته فى المدن الرئيسية.

- التيار الوطنى المعتدل بزعامة الشيخ على يوسف ويتفق مع تيار مصطفى كامل فى ضرورة الجلاء ولكنه يهدف أيضا إلى إقامة حكم نيابى مقيد بحقوق الخديو وسلطاته كما يهدف هذا التيار إلى تأييد الخديو ومحاولة التعايش مع الاحتلال إذا لم يتم التخلص منه.. ويعتمد هذا التيار على كبار الموظفين.

- التيار الوطنى الذى يعتمد على كبار الملاك بزعامة محمود باشا سليمان وحسن باشا عبدالرازق ويضم بعض المثقفين من مدرسة الشيخ محمد عبده ومنهم أحمد لطفى السيد - عبدالعزيز فهمى - سعد زغلول ويهدف هذا التيار إلى الحفاظ على مصالح أعضائه على اعتبار أنهم صفوة المجتمع وذلك من خلال الاشتراك فى الحكم بتسوية المسألة الدستورية على أساس تقييد سلطة الخديو وتطوير المجالس النيابية الموجودة لتصبح مجالس كاملة السلطة.. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فهم على استعداد للتعاون مع سلطة الاحتلال.. وقد تحولت هذه التيارات الثلاثة إلى أحزاب سياسية رئيسية خلال عامى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ هى الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ولسان حاله جريدة اللواء وحزب الإصلاح الدستورى بزعامة الشيخ على يوسف ولسان حاله جريدة المؤيد وحزب الأمة بزعامة محمود باشا سليمان ولسان حاله جريدة الجريدة.

الاحتلال وأكذوبة الجلاليب الزرقاء

من المؤكد أن ثورة الفلاحين فى دنشواى عام ١٩٠٦ لم تولد فجأة حيث جاءت نتاجا طبيعيا للظلم والقهر الذى عاشه الفلاح المصرى فى ظل الاحتلال ورغم أن الإنجليز قد تحدثوا كثيرا عن صداقتهم للفلاحين من أصحاب الجلاليب الزرقاء وأنهم قد عملوا على رخاء هذه الطبقة المعدمة من خلال خفض الضرائب واستصلاح الأراضى وبيعها لهم.. إلا أن القراءة المتأنية لما فعله الإنجليز مع الغالبية العظمى من الفلاحين يؤكد كذب هذه الادعاءات.. فالإنجليز قد ألغوا كثيراً من الضرائب الصغيرة «على المعديات - الماعز.. إلخ» وخفضوا ضريبة الأرض بنسبة بسيطة كما استن البنك الأهلى نظاما لتسليف الفلاحين بفوائد أفضل كثيرا من تلك التى كانوا يدفعونها للمرابين، كما أن أراضى الدائرة السنية بيعت إلى شركة أجنبية قسمتها إلى قطع وباعتها للمصريين.. ولكن كل هذه الإجراءات أفادت كبار ومتوسطى الملاك.. وبقى صغار الملاك والمعدمين على حالتهم.. فتخفيض الضرائب لم يفد كثيرا صغار الملاك كما أن بيع أراضى الدائرة السنية استفاد منه كبار ومتوسطى الملاك.. بل إن صغار الملاك قد تعرضوا لتفتيت ملكياتهم الصغيرة من خلال عوامل التوريث وأدى هذا إلى تضخم أعداد صغار الملاك «من يملك فدانا أو أقل» ولذلك كان بعضهم يؤجر أراضى إضافية من كبار الملاك أو يعمل كأجير فى أراضى الغير وعند وقوع حادثة دنشواى كان ٤٠٪ من المشتغلين بالزراعة يزرعون أرضا استأجروها من الغير بينما كان ٣٦٪ منهم عمالا زراعيين أجراء.

وقد أدى هذا الوضع إلى توحش كبار الملاك وتحكمهم فى كل شىء من خلال نظام الإقطاع ومن خلال مساندة سلطة الاحتلال لهم، وقد حدث فى الفترة من

١٩٠٠ - ١٩٠٦ أن زادت الأسعار مما أدى إلى زيادة ثراء كبار الملاك وزيادة معاناة غالبية الفلاحين ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث شهدت هذه الفترة تسريح عدد كبير من قوات الجيش المصرى بعد أن شاركوا فى إعادة فتح السودان مع القوات الإنجليزية مما عمل على زيادة الأيدى العاملة فى الريف وانخفاض أجور عمال الزراعة. . وقد كانت سياسة مساندة كبار الملاك فلسفة أصيلة لدى سلطة الاحتلال حيث كتب كرومر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ إلى مستر متشل أنس يقول له «فى جميع البلاد - وبخاصة حيث يكون القائمون بالإصلاح من الأجانب ويكون من اللازم تقدير النتائج السياسية التى تترتب على المسائل المالية - ينبغى تجنب إثارة عداء الطبقات العليا. . ومهما قيل من مبررات وأعذار فإنى أنصح بضرورة الاعتدال وبأقصى ما يمكن من احترام ومراعاة للمصالح القائمة» وهكذا نرى أن تحالف السلطة والثروة سياسة استعمارية بغيضة فلماذا تعود إليها الحكومات الوطنية وهل يعنى ذلك أن الحكومات الوطنية صارت مثل المحتل القديم؟!.

الإنقلاب الكبير

فى مارس ١٩٠٥ وضع كرومر الخطوط الأولية لمشروعه الذى يهدف إلى تعديل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة فى مصر، وذلك لإضعاف تأثير الهيئات الدولية فى مصر ومنها المحاكم المختلطة وأيضا لزيادة السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مصر إضافة إلى محاولة منع المناوشات والخلافات التى نشأت بين المصريين والأجانب الذين وفدوا إلى مصر للعمل فى كافة المجالات، وكانت بريطانيا قد أصبحت مطلقة اليد فى مصر بعد اتفاقها الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ على ذلك.

المهم أن المشروع الجديد الذى وضعه كرومر قد تبلور بشكل نهائى فى أبريل فى عام ١٩٠٦ وتناول تنازل الدول صاحبة الامتيازات لبريطانيا عن حقوقها فى الإشراف على التشريع الذى يمس الأجانب المقيمين فى مصر على أن يتولى التشريع لهم مجلس تشريعى من الأجانب يتكون من أقلية معينة معظمها من الموظفين الإنجليز فى مصر. . مع وجود أغلبية منتخبة عن طريق تخصيص عدد من الأعضاء لكل جالية أوروبية بما يكفل فى النهاية سيطرة الأعضاء الإنجليز على هذا المجلس الذى يملك حق الموافقة أو الرفض على مشروعات القوانين التى تمس الأجانب والتى تتقدم بها الحكومتان المصرية والبريطانية. . ويقضى مشروع كرومر أيضا بإلغاء المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة على أن تحل محلها ومحل المحاكم الأهلية. . محاكم جديدة تزيد فيها نسبة القضاة والموظفين الأجانب بما يؤدى إلى محاكمة الأوروبيين المتمتعين بالامتيازات أمام قضاة

أجانب أو أغلبية من القضاة الأجانب.. كما ينص المشروع على زيادة العنصر الأوروبى فى البوليس المصرى.. وقد عارض الأوروبيون المشروع لأنه انتقاص لامتيازاتهم ولأنه يضعهم تحت السيطرة البريطانية.. كما استنكر المصريون هذا المشروع وعارضوه وهاجمته الصحف الوطنية بعنف ووصفته صحيفة المؤيد بأنه «الانقلاب الكبير» وذلك لأن المجلس المقترح يمتلك من الصلاحيات أكثر مما يمتلكه مجلسا التشريع فى مصر لأن القوانين لابد وأن تعرض على هذا المجلس ليوافق أو يرفض كما أن زيادة العناصر الأجنبية فى الحكومة المصرية يعمل على «تدويل» هذه الحكومة، ومن هذا المنطلق طالبت الحركة الوطنية المصرية بإنشاء مجلس نيابى مصرى كامل السلطات وتزعم المناداة بهذا الطلب كل من مصطفى كامل والشيخ على يوسف، ولكن كرومر رفض هذا المطلب العادل متعللا بأن انتشار الجهل وخضوع المصريين للحكم المطلق لفترات طويلة يمنع وجود نظام برلمانى فى مصر.

عودة الحروب الصليبية

فى ديسمبر ١٩٠٥ وصل «الغضب الإسلامى» فى مصر ضد كرومر إلى ذروته وذلك بعد العديد من الاستفزازات والاعتداءات من قبل الإنجليز والأوروبيين ضد المسلمين والإسلام بدأت برفض فكرة الجامعة الإسلامية التى اقترحها السلطان عبدالحميد ثم الضغوط الكبيرة ضد السلطان للجلاء عن بعض الدول أو الشعوب المسيحية التى كانت ضمن الإمبراطورية العثمانية مثل الأرمن وأهالى جزيرة كريت وقد ضغطت كل أوروبا على السلطان لإدخال إصلاحات ترضى هذه الشعوب ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث تم تهديد السلطان بالعزل وتقسيم الإمبراطورية العثمانية لتوزع على الدول الأوروبية وأثناء تلك الفترة (١٨٩٥ - ١٨٩٩) قامت الحرب بين تركيا واليونان واحتلت تركيا جزءً من أرض اليونان ردا على عدوانها فتدخلت أوروبا بزعامة بريطانيا لتجبر تركيا على الانسحاب من دون أن تتلقى أية تعويضات عن عدوان اليونان.

وقد بدأ «الغضب الإسلامى» ضد الإنجليز فى مصر واضحا جليا مع بداية عام ١٨٩٨ بعد أن تدفق المبشرين الإنجليز على مصر ودعوتهم المصريين إلى المسيحية بطريقة تتسم بالتحدى والغرور حيث دأبوا على مهاجمة الإسلام والرسول - عليه السلام - وذلك من خلال توزيع منشورات تهاجم الإسلام فى الإسكندرية والدعوة إلى المسيحية فى شوارع القاهرة بل وصل بهم التحدى والاستفزاز إلى درجة الدعوة للمسيحية داخل أحد مساجد طنطا.. كما أرسلوا إلى العمد والمشايخ والعلماء - بما فيهم شيخ الأزهر - نشرة بعنوان «أيهما على حق.. المسيح أم محمد؟».. وأصدروا مجلة شهرية بعنوان «بشائر السلام» تضمنت هجوما شديدا على الإسلام والرسول الكريم.

وفى عام ١٩٠٣ حدثت بعض القلاقل فى مقدونيا ضد الحكم العثمانى فقامت الدول الأوروبية بزعامة إنجلترا بإجبار السلطان على تقديم الإصلاحات التى طلبها أهل مقدونيا بل قام الأوروبيون بمظاهرة بحرية فى نوفمبر ١٩٠٥ واستولوا على جزيرة ميتللين التركية.. ووصل الغضب الإسلامى فى مصر إلى أقصى درجة وذلك لأن أوروبا تساعد شعوب البلقان المسيحية ضد السلطان بينما تقبل بما يفعله الاحتلال الإنجليزى فى مصر المسلمة.. وأمام هذا الغضب لم يلجأ كرومر إلى التهدئة ولكنه لجأ إلى التصعيد حيث وضع القوات الإنجليزية فى مصر على أهبة الاستعداد وذلك كتحذير للمصريين من محاولة القيام بأى فعل ضد الاحتلال الإنجليزى.

أزمة طابا

قد يظن البعض أن أزمة طابا مقصورة على قضية التحكيم مع العدو الصهيونى عندما اكتمل انسحابه من سيناء فى ثمانينيات القرن الماضى وهذا غير صحيح لأن طابا قد شهدت أزمة مماثلة مع بداية القرن العشرين.. وتقع طابا على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربى من أم الرشراش «إيلات» وهى أرض مصرية ١٠٠٪ وكانت معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى فصلت فى النزاع بين محمد على والسلطان العثمانى قد حددت الحدود المصرية وشكل العلاقة بين ولاية مصر والسلطنة العثمانية.. ولكن العثمانيين كانت لهم مطامع فى سيناء بشكل خاص وتصوروا أن الفرصة قد أضحت سانحة عندما تولى الخديو عباس حلمى الثانى حكم مصر فى ١٨٩٢ حيث أسقط السلطان العثمانى سيناء من بين الأراضى المعهود بإدارتها إلى خديوية مصر وذلك فى فرمان تولية عباس حلمى رغم أن الفرمانات السابقة قد تضمنتها فرفض عباس حلمى هذا الوضع وتدخلت بريطانية كسلطة احتلال لتأييد حق مصر حتى تراجع السلطان العثمانى وعدل من فرمان تولية عباس حلمى، وفى يناير ١٩٠٦ احتل الأتراك منطقة طابا فنشأت أزمة عنيفة بين تركيا وإنجلترا فى الفترة من يناير إلى مايو ١٩٠٦ حيث دافع الإنجليز عن حق مصر فى طابا خوفا من تجديد أطماع تركيا فى سيناء وتهديد قناة السويس مما يضع مصالح بريطانيا فى مصر فى مواجهة أخطار كبيرة وعلى الفور وضع الإنجليز العديد من الخطط للدفاع عن سيناء وقناة السويس وتحريك الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط لتخويف تركيا والسيطرة على بعض جزرها فى بحر إيجة، وأمام هذه الضغوط والتهديدات قبلت تركيا تشكيل لجنة خاصة لترسيم الحدود بين سيناء المصرية وباقى أملاك الدولة العثمانية وهى الحدود الدولية المعترف بها حالياً.

وقد وصلت أزمة طابا إلى ذروتها فى مايو ١٩٠٦ «قبل حادث دنشواى بشهر واحد» والغريب فى الأمر أن الخديو عباس حلمى وزعماء الحركة الوطنية كانوا أكثر ميلا إلى وجهة نظر السلطان العثمانى وذلك نكاية فى الاحتلال الإنجليزى وبذلك وجدت سلطة الاحتلال نفسها تدافع عن أرض مصرية لا يتحمس أصحابها فى الدفاع عنها. . ولأن هذه الأرض ليست مهمة فى حد ذاتها بالنسبة للمحتل ولكن المهم هو ما تمثله من مخاطر محتملة فلجأ الإنجليز إلى طريقين متوازيين الأول هو «فرق تسد» بين زعماء الحركة الوطنية واستقطاب جزء منهم إلى جانب وجهة نظر سلطة الاحتلال أما الثانى فتمثل فى مزيد من العنف والإرهاب وإظهار القوة لتخويف كافة الطوائف والاتجاهات فى مصر وخاصة الخديو وبعض رموز الحركة الوطنية وقد نجح الإنجليز فيما سعوا إليه ولكن على حساب زيادة درجة الاحتقان بين جموع الشعب المصرى مما جعل الوضع مهيأ أكثر من أى وقت آخر لحدوث الكثير من التمرد والتذمر والرفض وقد أدى هذا إلى وقوع حادث دنشواى.

حافة الهاوية

شهد النصف الأول من عام ١٩٠٦ تصعيدا مستمرا بين سلطة الاحتلال والحركة الوطنية المصرية وفى هذا الإطار زار ولى عهد بريطانيا مصر خلال هذه الفترة فتقدم إليه أعضاء مجلس شورى القوانين برجاء هو أن تولى الحكومة أمور التعليم اهتماما أكبر، كما طلب إليه السيد محمد توفيق البكرى على صفحات الجرائد إعطاء مصر مجلسا نيابيا.

وكانت قضية التعليم إحدى القضايا الخلافية الشديدة بين المصريين وسلطة الاحتلال حيث عمل الإنجليز على نشر اللغة الإنجليزية من خلال التعليم وذلك بتدريسها ابتداء من الصف الأول الابتدائى ثم تدريس المواد المختلفة بها بالتدريج ابتداء من الصفين الأخيرين من التعليم الابتدائى حتى تحول التدريس بالإنجليزية لكل المواد - عدا التاريخ الإسلامى - فى التعليم الثانوى. . وهذا بالطبع كان على حساب تدريس مواد الدين واللغة العربية وعلى حساب شخصية الشعب وهويته.

وكانت سياسة كرومر التعليمية محط انتقاد شديد لأنه عمل على الحد من تعليم المصريين من خلال تقليص ميزانيات التعليم. . كما ألغى مجانية التعليم، ورفع المصاريف المدرسية وعمل على الحد من التعليمين الابتدائى والثانوى وربط القبول بهما بحاجة الحكومة من الموظفين، وقد تكرر انتقاد مجلس شورى القوانين سياسة إهمال التعليم وغلق المدارس، وطالب بزيادة الميزانيات المخصصة للتعلم، كما طالب الأهالى

بإنشاء المدارس فى بلادهم.. ولكن سلطة الاحتلال رفضت كل هذه الطلبات لأن ذلك الجهل يجعل أصحابه أكثر سلاسة وانقيادا عند حكمهم خاصة لو كان هذا الحكم غاصبا ومحتلا.. وقد عمد كرومر على تشجيع التعليمين الأولى والصناعى لتخريج نوعية خاصة من العمالة الماهرة وذلك على حساب التعليمين الابتدائى والثانوى حتى لا يجد المصريون الوظائف النوعية التى تقود العمال «مهندس - طبيب - محاسب.. إلخ» وكان من نتيجة هذه السياسة زيادة عدد الموظفين الإنجليز والأوروبيين فى الوظائف المصرية.. وقد تشابهت سياسة الإنجليز التعليمية فى كل من مصر والهند والتى عملت على تخريج مجموعة من أنصاف المتعلمين وفى أفضل الحالات مجموعة من العمال النوعيين المهرة وقد أدت سياسة فرض الجهل على المصريين إلى تصاعد حالة الاحتقان تلك الحالة التى وصلت إلى ذروتها فى النصف الأول من عام ١٩٠٦ بعد أن تضافرت العديد من العوامل لتضع الأمور على حافة الهاوية.

دنشواى.. اصطياد الحمام والبشر..!

فى يوم السبت العاشر من يونية ١٩٠٦ وصل منشور من نظارة الداخلية إلى مديرية المنوفية ومراكزها المختلفة «شبين الكوم - منوف.. إلخ» يؤكد على مرور دورية إنجليزية فى هذه الأنحاء.. وكان هذا الإجراء يتم بشكل دائم لتأمين الدوريات الإنجليزية ومنع احتكاك المواطنين بجنودها وأيضا لتقديم ما يلزمها من خدمات.

وقد أرسلت مديرية المنوفية ما يؤكد منشور الداخلية كما قام مأمورا مركزى منوف وشبين الكوم بنفس الإجراء للتأكيد على ملاحظى البوليس فى النقاط التابعة لكل منهما.. وكانت الإجراءات الروتينية فى مثل هذا الوضع هى أن يستقبل ملاحظ البوليس الدورية عند حدود النقطة التابعة له ومعه اثنان من الجند ليسيروا فى صحبة الدورية حتى النقطة التالية.. وإذا عسكرت القوة فى حدود أى نقطة فعليها أن تعمل على تأمين الدورية حتى تغادر حدود النقطة وكان العمد فى القرى يتلقون نفس التعليمات للاستعانة بالخفراء ومشايخ الخفراء ليكونوا فى حراسة الدورية أثناء مرورها فى زمام قراهم وليحرسوا معسكرهم ويلبوا طلباتهم.

وصلت الدورية الإنجليزية إلى بلدة الكوم الأحمر من قرى مركز منوف يوم الثلاثاء ١٢ يونيه ١٩٠٦ وعسكرت هناك فأصدر مأمور المركز محمد أفندى غالب تعليماته بأن يبقى معهم ملاحظ بوليس كفر العتامنة وأن يقوم خفر القرى المجاورة بحراسة المعسكر، وفى المساء قام المأمور بزيارة المعسكر للاطمئنان على أفراد الدورية الإنجليزية فأخبره الميجور «العقيد» باين كوفن قائد القوة برغبتهم فى صيد الحمام فى

دنشواى صباح الغد.. وطلب تدبير العربات اللازمة لنقلهم إلى هناك كما حدث فى العام الماضى.. وعلى الفور اتصل المأمور بعمدة قرية الواط «منشاة سلطان» عبدالله سلطان ليرسل العربات اللازمة كما فعل هو وشقيقه عبدالمجيد بك سلطان خلال العامين الماضيين.. كما قرر المأمور بأن يصاحب ضابط البوليس القوة حتى تصل إلى حدود مركز شبين الكوم.

فى صباح الأربعاء ١٣ يونيه غادرت الدورية الإنجليزية الكوم الأحمر ووصلت قريبا من قرية كمشيش وعسكرت عند معدية سرسنا لتكون فى المنطقة التابعة لنقطة الشهداء.. فقرر ملاحظها تعيين الإمباشى أحمد حسن زقزوق لمرافقتهم ومعه أحد العساكر وأرسل إشارة تليفونية إلى عمدة دنشواى فى حوالى الثانية عشرة ظهرا يطلب فيها أن يقوم هو والخفراء بحراسة الضباط الإنجليز وهم يصطادون الحمام، وفى نفس الوقت ذهب الإمباشى زقزوق إلى دنشواى انتظارا لوصول الضباط الإنجليز.

فى الواحدة ظهرا امتطى خمسة من ضباط الإنجليز خيولهم متجهين إلى دنشواى وهؤلاء الضباط هم الميجور باين كوفن قائد القوة، والكابتن «النقيب» بول والكابتن بوستوك الطبيب المرافق للقوة والملازمان بورتر وسميثك وكان معهم الإمباشى زقزوق والمترجم عبدالعال صقر وحين اقتربوا من سوق سرسنا وجدوا عربتى حنطور أرسلهما عبدالله سلطان عمدة الواط فبقى سميثك على ظهر جواده واستقل الأربعة الآخرون العربتين.

وصل الضباط إلى دنشواى فى حوالى الثانية ظهرا وهى قرية صغيرة أراضيها الزراعية قليلة ولذلك يلجأ أهلها إلى تربية الحمام فى مجموعة من الأبراج فى محاولة منهم للبحث عن مصادر رزق غير الزراعة وكانوا يسمون البرج «الطيارة» ويضم من ٧٠٠ - ١٠٠٠ قادوس من الفخار فتحاتها إلى الداخل ويتخذها الحمام بيوتا له وكانت عائلات محفوظ والسيد على والسيسى تملك أكبر عدد من هذه الأبراج.. وللصيد أهميته فى هذا التوقيت من السنة حيث يقوم الفلاحون بدرس القمح فى الأجران مما يجذب الكثير من الحمام إلى هذه الأجران.. وكانت تعليمات الإنجليز لضباطهم بخصوص الصيد هى ضرورة الحصول على موافقة العمدة قبل بداية الصيد وعدم الصيد على بعد يقل من مائتى متر من القرى وذلك لأن الحمام الذى يقع داخل هذه المسافة حمام داجن مملوك للأهالى ولا يجوز صيده.

عندما وصل الضباط الإنجليز طلبوا من الإمباشى زقزوق الذهاب لاستدعاء العمدة ولكنهم شرعوا فى الصيد قبل أن يأتى العمدة وقاموا بتوزيع أنفسهم فى أماكن ملائمة

للصيد حيث اتجه بورتر وبوستوك إلى الجنوب واتخذا موقعا قريبا من الأجران يبعد عن مباني القرية ١٤٠متراً فقط وبين كل منهما حوالى ٩٥ مترا. واتجه الضباط الثلاثة الآخرون إلى الشمال على طريق بجوار مسقاة.. وكان بين أولهم بول وبين الضابطين الآخرين حوالى ٥٠٠ مترا وانتشر الثلاثة على مساحة حوالى ٢٦٠ مترا وعندما لاحظ الشيخ حسن محفوظ «من أهل القرية» قرب الضباط من البيوت استأذنهم فى الابتعاد قليلا ولكنهم لم يعيروه أى اهتمام، وبدأوا الصيد قبل وصول العمدة أو تصريحه لهم بالصيد.

وتصادف فى ذلك اليوم أن ضابط النقطة التى تقع دنشواى فى دائرتها كان مشغولا فى تحقيق جناية كبيرة.. كما كان مأمور مركز شبين الكوم مشغولا بإطفاء حريق كبير شب فى عاصمة المديرية وأحرق عدة منازل بها.. كما كان عمدة دنشواى محمدمحمد الشاذلى موجودا فى المركز لحضور «جمعية العمد».

والجزء السابق من الأحداث متفق عليه بين الجميع ولكن بعد ذلك اختلفت الأحداث إلى روايتين رئيسيتين إحداهما لأهالى دنشواى والأخرى للضباط الإنجليز.

رواية أهل دنشواى

تتركز هذه الرواية فى أقوال الخفراء وشيخ الخفراء واثنين من مشايخ البلد إضافة إلى أقوال الإمباشى أحمد زقزوق ومحمد عبدالنبى «المؤذن» وزوجته أم محمد، وتؤكد هذه الرواية على أن طلقات الرصاص التى خرجت من بنادق الضباط لتصيد الحمام هى التى أشعلت النار فى جرن محمد عبدالنبى وأصابت زوجته أم محمد فسارع أهالى القرية وأطفأوا النيران ثم توجه عبدالنبى وشقيقه شحاتة وبعض الأهالى إلى الضباط وخاصة بورتر الذى كان يصيد بجوار الجرن وحاولوا انتزاع البندقية منه والاعتداء عليه بالضرب، وهنا سارع الضباط الآخرون بإطلاق النار على الأهالى فأصيب شيخ الخفراء عامر عدس وعلى الدبشة مما زاد من ثورة الأهالى فعاودوا الهجوم على الضباط وضربوهم بالطوب والعصى وطاردوهم بعد أن اعتقدوا أن شيخ الخفراء قد مات فأصيب الضابط بين كوتين فى ذراعه وجرح الضابط سميث جرحا خفيفا، واستطاع الخفراء أن يأخذوا هذين الضابطين ومعهما ضابط ثالث وأن يصلوا بهم إلى معسكرهم، أما النقيب بول «أصيب فى رأسه» والدكتور بوستك فعندما شاهدا تجمهر الأهالى فقد راحا يجريان حتى قطعا ما يقرب من الثمانية كيلو مترات وعلى باب السوق بالقرب من سرسنا سقط الضابط بول فاقدا للوعى بعد إصابته بضربة شمس ثم توفى بعد ذلك بقليل، أما الطبيب بوستك فأكمل العدو حتى وصل إلى ترعة الباجورية وعبرها ليخبر جنود الفرقة الإنجليز بما حدث

فى دنشواى فخـرج الكثير منهم بأسلحتهم ليجـدوا زميلهم بول مغشيا علـيه فأخذوه إلى المعسكر وطارد الجنود الإنجليز بعض الأهالى وقبض على كل من اشتبهوا فيه وخاف رجل يدعى سيد أحمد سعيد ـ كان يحاول إسعاف الضابط بول بتقديم بعض المياه اليه ليشرب ـ وجرى ليـختبئ فى طاحونـة بجوار السوق ولكن الإنجليز طـاردوه وقتلوه بوحشيـة حيث هشموا رأسه تماما بكعوب البنادق والسناكى .وقد تمخضت المعركة عن إصـابة أم محمد وثلاثة رجال ومقتل سيد أحمد سعيد.

رواية المعتدى الإنجليزى

تتركز هذه الرواية فـى شهادة الضباط الأربعـة بعد مقتل زميلـهم الخامس بول وتؤكد هذه الرواية على أن الضباط عندما بدأوا الصيـد لم يتعرض لهم أحد رغم وجود بعض الفـلاحين الغـاضبـين بالقرب منهم. . وبعـد حوالى عـشرين دقـيقـة انطلقت بعض الرصاصـات فأشـعلت النيران فى الجـرن القريب من مـكان بورتر وبوستـوك. . وأكد الضابطان أنهما لا يعـرفان سبب إشعال النار. . فأسـرع عدد من الأهالى لإخماد هذه النار وتجمع الكثيـرون منهم حول الضابطين وخاصة بورتر وحاولوا انتـزاع البندقية منه وبالفعل أخذوها وانطلقت منها الرصاصـات لتصيب بعض الأهالى ومنهم امرأة وحاول بعض الأهالى منع الضبـاط الآخرين من الصيـد واتجـه هؤلاء الضـباط لإنقـاذ بورتر وبوستـوك فـتجمع حـولهم الأهالى وعندما وصل باين كـوفن إلى بورتر أدرك خطورة الموقف وأمـر زملاءه بتـسليم أسلحتـهم ثم تظاهر بأنه يقـبض على بورتر فى محـاولة لإرضاء الأهالى وانسـحب الجميع فى اتجاه العربات. . لكن الأهالى راحوا يقـذفونهم بالطوب ويضـربونهم بالعصى ومنعـهم من ركوب العـربات فحاولوا الجـرى فى طريق المعسكر . . ولم ينـج بهذه الطريقة سـوى بول وبوستوك أمـا الثلاثة الآخرين فـجرهم الأهالى وهم يضربونهـم إلى الجرن الذى اشتـعلت فيه النار وأشـاروا إلى المرأة المصابة وأخذوا يهـددونهم بالقتل وأخـيرا تمكن الخفـراء من إبعاد الأهالى عن الضـباط وتولوا حراستهم حتى جاء ضابط بوليس نقطة الشهداء وعاد بهم إلى المعسكر. . أما الضابطان اللذان هربا فى اتجاه المعسكر فـقد سقط أحدهما وهو الكابتن بول مغشـيا عليه بالقرب من سوق سـرسنا. . بينما واصل بوستـوك الجرى وعبـر ترعة الباجـورية إلى المعسكر فخرجت فى الحال دوريتـان لنجدة الضباط الآخرين. . عثـرت إحداهما على بول عند سوق سرسنا وحوله بعض الأهالى فظنتهم قد أصابوه بسوء وطاردتهم داخل السوق. . وقرر أفراد الدورية أنهم قـد وجدوا داخل السوق رجلا قتيـلا لم يكن لهم يد فى قتله وتم نقل بول إلى المعسكر حيث توفـى فى المساء. . أما الدورية الثانية فقـابلت الضباط

الآخرين فى طريق عودتهم فى حراسة رجال البوليس إلى المعسكر، والنتيجة النهائية هى وفاة الضابط بول متأثرا بضربة شمس وبما نزل على رأسه من ضربات العصى أثناء المعركة، وكسر ذراع باين كوفن قائد القوة كما أصيب بضربات فى رأسه، وأصيب بوستوك وسميث وبورتر نتيجة قذفهم بالطوب وضربهم بالعصى.. أما فى الجانب المصرى فقد احترق جانب من جرن محمد عبدالنبى «المؤذن» وأصيبت زوجته أم محمد إبراهيم هاشم.. كما أصيب ثلاثة رجال هم «شيخ الخفر عامر عدس والخفير محمد داود وعلى الدبشة كما قتل سيد أحمد سعيد فى سرسنا».

استكمال السيناريو

جاءت هذه الأحداث لتمثل تفاصيل الرواية الأولى للضباط الإنجليز وبعد ذلك تم إضافة بعض الأحداث إليها حيث صدر منشور عن مستشار الداخلية يؤكد بأن الضباط ذهبوا إلى الصيد بدعوة من عبدالمجيد بك سلطان، وأن النار قد اشتعلت فى الجرن عمدا لتكون إشارة يتجمع بعدها الأهالى للهجوم على الضباط وهذه النقطة أضافها بورتر فى شهادته الثانية يوم ١٧ يونيو ١٩٠٦ وفى ١٩ يونية أدلى باين كوفن بشهادته الثانية وقال فيها إنه عندما اقترب من بورتر والأهالى يحيطون به قال له بورتر - وكانت البندقية لاتزال فى يده - إن البندقية انطلقت خطأ وأنه يظن أنها قتلت المرأة.

أكاذيب القتلة

تمتلىء الرواية الإنجليزية لتفاصيل الحادث بالعديد من الأكاذيب فلم تكن هناك دعوة للضباط حيث أثبت محضر التحقيق أن الضباط هم الذين طلبوا من مأمور مركز منوف أن ييسر لهم وسيلة الذهاب إلى دنشواى للصيد.. وأيضا ليس من المنطقى أن يتم إشعال النيران عمدا فى الجرن لتجميع الأهالى للهجوم على الضباط الإنجليز وكأنها ثورة مدبرة ولم تتضمن التحقيقات الأولية فى ١٤ يونية هذه الأكذوبة حيث أضافها بورتر فى شهادته الثانية يوم ١٧ يونية، كما أن الادعاء بأن الأهالى هم الذين أصابوا أم محمد والرجال الثلاثة عندما خطفوا بندقية بورتر ادعاء كاذب تماما لأن باين كوفين أكد أن بورتر قال له إن الرصاصات انطلقت منه خطأ وأصابت المرأة وقد أصيبت أم محمد فى الفخذ من على بعد متر واحد بينما أصيب شيخ الخفراء فى الفخذ من الأمام من على بعد نصف متر فقط.. أما الخفير محمد داود فقد أصيب فى الساق والفخذ بطلق نارى من على بعد ثلاثة أمتار من الأمام وأصيب على الدبشة بنفس الإصابة من نفس البعد.

وقد أكد الإمباشى زقزوق الذى كان مصاحبا للضباط الإنجليز أن أم محمد أصيبت

من بندقيـة بورتر وهى فى يده وعندمـا هاج الأهالى قـام الضبـاط الآخـرون بإطلاق الأعيرة النارية فى مستوى الساق والفخذ فحدثت الإصابات الثلاث الأخرى.

تحركات مصر الرسمية

عندما علمت نظارة الداخلية بما حدث فى دنشواى انتقل مـدير المنوفية ورئيس نيابتها ومأمور مركز شـبين الكوم وعدد كبير من ضباط المنوفية وجنودها ومعهم أسلحتهم.. كما حضـر من القاهرة مستشار الداخلية الإنجليـزى وأحد مفتشيهـا وبدأوا التحقيق فى سـرسنا وقبـضـوا على بعض الأهالى ثم انتـقلوا إلى دنشـواى حيـث كانت القـوات الإنجليزية قد سبقـتهم إليها.. وأمر المحققون بالقبض على عـدد كبير من أهالى القرية وخاصة من كان ينتـمى منهم إلى أسرة محفوظ التى يرأسها حسن علـى محفوظ وقد تبيـن بعد ذلك أن السبـب الرئيسى فى القـبض على أفراد عـائلة محفـوظ يرجع إلى الخلافات التى كانت بين العـمدة محمد الشاذلى ونائبه عمـر زايد من جهة وبين حسن على محفـوظ من جهة أخرى أى أن أهل القرية لم يكفهم ظلم المحـتل الغاصب حتى تأتى السلطة الرسـمية ممثلة فى العـمدة ونائبه لـتمارس ظلمـا أكثر فـداحة، المهم راح المحققـون يمرون فى دروب القرية ومـعهم العمدة ونائبـه ورغم أن الحادث لم يكن له شهود إلا الضبـاط الإنجليز وهؤلاء من المستحيل أن يتذكـروا ملامح أهل القرية إلا أن القبض على الأهالى كان عـشوائيا وتم تجميع المـقبوض عليهم فى مسـجد القرية الذى تحول إلى سجن بأمر المحقـقين.. وتجمع أسر المتهمين المقبـوض عليهم وهم يصيحون ويبكون فاستحـال على المحققين إكمال تحقـيقاتهم فانتقلوا إلى عزبة حسـين شعير فى الجهة الغربية من دنشواى.

الحكومة المصرية تدافع عن المحتل

أصدرت الحكومة المصرية بلاغا مطولا عن الحادث حاولت فـيه تبرير ما فعله الضباط الإنجليز وإدانة أهل دنشـواى وجاء فى هذا البلاغ «ابتـدأ الضباط بالصـيد ورأى الكابتن بوستك واللفتنانت بورتر أن أهالى الناحية شرعوا يتجمعون قريبا منهم ويحيطون بهم، وأن تصرفهم تشتـم منه رائحة التهديد، واجتمـع الأهالى حول الكابتن بوستك من كل ناحية وأخذوا يتعرضـون له، فلما رأى اللفتنانت بورتر ذلك ذهب إلى زميله ولكنه لم يقطع مسافة صغيرة حتى أحـاط به الأهالى وشرعوا فى نزع سلاحه منه، ورأى الميجور بين كـوتين والكابتن بول الأهالى متـجمـهرين حـول رفيـقهـما فى المكان الذى كـانا يصطادان فيه فأتيا إليهما، وأشـار الدليل إلى اللفتنانت سميث بالعودة، وبعد ذلك نزع الأهالى البندقـية منه بعنف فـسمـع فى الحال صـوت طلق عمـيق وانطلق العيـار من

البندقية، وقرر اللفتنانت سميث أنه سمع الطلق العميق ورأى الجمهور متفرقا، واتضح بعد ذلك أن خروج العيار من البندقية كان قضاء وقدرا بعد نزعها منه وأنه نشأ عن الطلقة إصابة ثلاثة رجال» وهكذا جزم بلاغ الحكومة المصرية بأن إطلاق النار كان قضاء وقدرا..! وواصل بلاغ الحكومة تبريراته فقال «شبت نار خفيفة فى الجرن - جرن محمد عبدالنبى - على مسافة مائة متر إلى الشمال الشرقى من المحل الذى كان واقفا فيه الضابط بورتر فأطفئت فى الحال ولكن يظهر أن اشتعال النار زاد هياج الأهالى كثيرا لأنهم ادعوا أن الصيادين هم السبب فى اشتعالها غير أنه ثبت من معاينة محل اشتعالها أن دعواهم ضرب من المحال وأن الأقرب إلى العقل أنهم أشعلوها عمداً إشارة للابتداء بالهجوم العمومى» وهكذا يؤكد بلاغ الحكومة قبل أى تحقيقات أنه قد «ثبت».. أما عن مسألة قتل سيد أحمد سيد من سرسنا فقال عنه بلاغ الحكومة «وجدت الجثة فى ثغرة فى إحدى زوايا السوق وقد قرر الكابتن بوستك وطبيب المركز اللذان عاينا الجثة بعد هذه الحادثة بعشرين ساعة أن الوفاة ناشئة عن ضرب القتيل بآلة حادة وسيعيد تحقيق هذه المسألة بعد ظهر اليوم».

الإنجليز يرفعون سيف الإرهاب

أصيبت سلطات الاحتلال الإنجليزى بحالة من الفزع الشديد بعد الذى حدث فى دنشواى خوفا من أن تؤدى هذه الحادثة إلى إشعال ثورة عامة فى مصر مثل التى حدثت مع الثورة العرابية عند بداية الاحتلال الإنجليزى لمصر.. وقد عبر عن هذه الحالة أحد كبار الموظفين الإنجليز ويدعى «ويجال» قائلا «ساد الاعتقاد أن المصريين على وشك أن يقوموا بثورة عامة كالحال أيام الثورة العرابية».

وأمام هذه الحالة من الفزع لم تجد سلطات الاحتلال إلا أن ترفع سيف الإرهاب حيث طلبت تقديم المتهمين إلى المحكمة المخصوصة رغم أن قانون ١٨٩٥ لم يرفع ولاية القضاء الأهلى عن هذا النوع من القضايا بل جعله القاعدة والمحكمة المخصوصة هى الاستثناء الذى لا يتم اللجوء إليه إلا بناء على طلب قائد جيش الاحتلال، وتأييد القنصل العام البريطانى.. وبشكل عام فإن هذا القانون يؤكد على أن المحكمة المخصوصة لا تنعقد إلا إذا كان أفراد جيش الاحتلال يقومون بعمل رسمى ويرتدون ملابسهم الرسمية (مثلما حدث فى حادث إلقاء الطوب على جنود الاحتلال عند قليوب عام ١٨٩٧) وتأكيدا على هذا الأمر فقد حدث بعد أقل من شهر من حادث دنشواى (فى أول يوليو ١٩٠٦) أن قام بعض أهالى قرية المكس بالإسكندرية بالاعتداء بالضرب على الجندى الإنجليزى توماس أوبرايان وهو عائد إلى معسكره وقد أحيل

الموضوع إلى المحاكم الأهلية.. وبذلك يكون تحويل حادثة دنشواى إلى المحكمة المخصوصة بقصد ممارسة مزيد من الإرهاب والعنف ضد الأهالى حتى لا يتكرر نفس الفعل بعد ذلك.

بداية التحقيقات

بدأت نيابة شبين الكوم التحقيق فى الحادث مساء الأربعاء ١٣ يونية عن طريق رئيسها الأستاذ محمد إبراهيم، وفى اليوم التالى أحيلت القضية إلى المحكمة المخصوصة لتنتقل سلطات النيابة فى القبض على المتهمين والتحقيق معهم إلى مانسفيلد باشا حكمدار القاهرة الإنجليزى، وقد أناب مانسفيلد عنه مدير المنوفية محمد باشا شكرى للقيام بالتحقيق فتولاه يوم ١٥ يونية.. ومن خلال هذا الإجراء أصبح مصير أهالى دنشواى بين يدى ثلاثة من الإنجليز هم موبولى مفتش الداخلية وماتشل مستشار الداخلية ومانسفيلد حكمدار بوليس القاهرة.. وعلى الفور بدأ مستر ماتشل جهوده للتأثير على القضية وإعداد الرأى العام لما سيصدر عن المحكمة من أحكام.. ففى ١٤ يونيو أصدر بيانا عن الحادث أبدى فيه رأيه فيما حدث بين الضباط وأهالى دنشواى.. حيث هاجم الأهالى وامتدح الضباط رغم أن التحقيق كان فى بدايته.

وتواصلت عمليات الإرهاب أثناء فترة التحقيق حيث تم حصار القرية بعدد كبير من رجال البوليس لمنع خروج الأهالى منها، وتم وقف العمدة والخفراء وجيء بخفراء من القاهرة لحفظ النظام.. وراح مويرلى مفتش الداخلية ورجاله يقبضون على كل من يشتبهون فيه من أهل القرية حتى بلغ عدد من ألقى القبض عليهم حوالى ٢٥٠ شخصا ولم يكتف مويرلى وماتشل «المفتش والمستشار» بذلك ولكنهما أخذا بنهج «فرق تسد» حيث استطاعا بث بعض الفرقة بين أهالى القرية مثل الخلافات بين أصحاب أبراج الحمام ومن لا يملكون الأبراج لأن الحمام يأكل من محاصيل أهل القرية من دون أى مقابل.. وقد نجحت سياسة التفريق فى أن تدفع بعض الأهالى ليشهدوا بما قام به البعض الآخر واستطاع أحمد بك حبيب عمدة زاوية الناعورة أن يتدخل بين أهل دنشواى ليجمع المعلومات منهم وتوصيلها إلى المحقق وإذا عرفنا أن أحمد بك هذا وأخويه عبدالعزيز بك وعبدالمقصود من طبقة كبار الملاك التى كان المحتل يعتمد عليها فى كل مصر لكى تسانده فى مقابل بعض المكاسب الرخيصة لأدركنا الدور المشبوه الذى قام به أحمد بك حبيب ضد أهل دنشواى حيث كشف دور محمد درويش زهران فى الأحداث كما كشف وجود بندقيتين من بنادق الضباط فى بيته وهكذا استطاع المحققون تصفية المتهمين الـ ٢٥٠ ليصل العدد إلى ٥٩ متهما من دنشواى، وفى المقابل

لم يستطع المحققون - وإن شئنا الدقة لم يرغبوا - معرفة من قتل شهيد سرسنا سيد أحمد سعيد رغم أن أفراد الدورية الإنجليزية وعددهم سبعة هم الذين قتلوه بدم بارد وعنف رهيب عن طريق تحطيم رأسه بسناكي وكعوب البنادق، وهكذا ضاع دم هذا الشهيد لينضم إلى مئات الشهداء الذين قتلهم الإنجليز.

المحاكمة.. مسرحية تأليف وإخراج كرومر..!

رغم أن اللورد كرومر قد سافر لقضاء إجازته فى إنجلترا يوم ١٩ يونية ١٩٠٦ أى قبل انعقاد المحكمة فى حادث دنشواى إلى أن بصماته شديدة الوضوح فى الأحكام العنيفة التى صدرت على الأهالى ويؤكد ذلك الأحكام التى صدرت على الأهالى فى حادث صيد السمان عند الأهرامات عام ١٨٨٧ وحادث قذف الضباط الإنجليز بالطوب عند قليوب عام ١٨٩٧ حيث استطاع كرومر أن يملى إرادته على قضاة المحاكمتين لتكون الأحكام فى منتهى القسوة ففى حادث صيد السمان كان الحكم الحبس والجلد أمام أهالى المحكوم عليهم وفى حادث قليوب كان الحكم بالحبس والأشغال الشاقة فى السودان.. فقد كانت سياسة كرومر تتلخص فى ضرورة الشدة والإرهاب فيما يصدر من الأحكام مع تنفيذها بكل القسوة والوحشية.. ومن السهل أن نكتشف أن هذه السياسة هى ما تم تطبيقه فى دنشواى.

استمرت التحقيقات من مساء ١٣ يونية حتى انتهت تقريبا فى ١٨ يونية ولكن محمد باشا شكرى أعاد فتح التحقيقات صباح يوم ١٩ يونيو لسماع شهادة الكابتن باين كوفن ومأمورى مركزى منوف وشبين الكوم وملاحظ بوليس الشهداء.. ثم أحال أوراق التحقيق إلى مانسفيلد باشا ليقدمها إلى المحكمة المخصوصة. لينتقل مسرح الأحداث إلى شبين الكوم حيث عقدت المحكمة التى تكونت برئاسة بطرس باشا غالى ناظر الخارجية بصفته قائما بعمل ناظر الحقانية.. وعضوية كل من مستر وليام جودينو هيتر القائم بأعمال المستشار القضائى.. ومستر يوند نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية.. والكولونيل لادلو القائم بأعمال القضاء والمحاماة فى جيش الاحتلال.. وأحمد بك فتحى زغلول رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية. وتولى السكرتارية عثمان بك مرتضى.. وقام بمهمة الادعاء إبراهيم بك الهلباوى.. وتولى الدفاع عن المتهمين كل من محمد بك يوسف وإسماعيل بك عاصم وأحمد بك لطفى السيد.. عقدت المحكمة المخصوصة أولى جلساتها فى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الأحد ٢٤ يونية.. وتوالت الجلسات صباحا ومساء أيام الاثنين والثلاثاء.. وفى الجلسة الأولى ألقى إبراهيم بك الهلباوى مرافعة الادعاء وطلب مجازاة المتهمين بأقصى

العقوبات ثم نودى على المتهمين وطلب منهم مجرد إبداء الرأى فى قبول التهمة أو رفضها.. وبعد ذلك بدأت المحكمة فى سماع شهود الإثبات واستمر سماع شهود الإثبات خلال الجلسة الثانية يوم الاثنين ٢٥ يونية حتى الخامسة مساء وفى نفس الجلسة عاود الهلباوى إلقاء ما تبقى من مرافعة الادعاء التى استكملها فى الجلسة الثالثة يوم ٢٦ يونية، وأكد الهلباوى خلال مرافعته على الفوائد التى عادت على مصر نتيجة الاحتلال ثم سرد حادثة دنشواى حسب الرواية الإنجليزية التى تؤكد على تآمر أهل دنشواى واتفاقهم للاعتداء على الضباط الإنجليز وأن الإصابات التى لحقت بأهالى دنشواى نتجت عن طلقة واحدة خرجت من بندقية بورتر بعد أن نزعها منه واحد من الأهالى.. ثم أكد على أن الأهالى حاولوا قتل الضابط، ثم امتدح الهلباوى سلوك الضباط وأثنى على تصرفاتهم الحكيمة وأنهى مرافعته بالمطالبة بإعدام ستة من المتهمين باعتبارهم المحرضين الذين قادوا الهجوم.. ثم طالب بالأشغال الشاقة المؤبدة لباقى المتهمين التسعة والخمسين «ترى لو كان الادعاء إنجليزيا هل كانت قسوته ستصل إلى هذه الدرجة التى اتسم بها الهلباوى؟ أم أنه سيكون أكثر رحمة وعدلا..؟!».

استغرقت مرافعة محامى الدفاع باقى الجلسة الثالثة فيما عدا ربع ساعة فى آخرها حيث أدلى المتهمون بما لديهم من أقوال أخرى.

الكوميديا السوداء

شهدت جلسات المحاكمة العديد من مشاهد الكوميديا السوداء ومنها شهادة الدكتور بوستك الذى حاول أن يكون صادقا وألا يقرر أى أمر إلا إذا كان متأكدا من صحته ومع ذلك جاءت شهادته مرتبكة ربما للصراع الداخلى بين ضميره وبين ما أملته عليه قيادته.. ويتجلى هذا الصراع فى تعرفه على المتهم السيد الصوفى حيث قرر إنه كان فى مقدمة من اعتدوا عليه ثم نودى على المتهم السادس فنظر الشاهد إليه وذكر أنه أشار فى التحقيق إلى أنه يعرفه من بين المعتدين عليه ولكنه لا يستطيع أن يفصل أمام المحكمة ما فعله كل من المتهمين ويكتفى بالقول بأنهم اعتدوا عليه - وأخذت المحكمة تنادى على المتهمين واحدا بعد الآخر فكان يعرف البعض ولا يعرف البعض الآخر وعاد فقرر أنه لا يذكر ما فعله كل منهم على وجه التحديد - ولما سأله أحمد لطفى السيد عما إذا كان يعرف سبب اعتداء الأهالى عليهم..؟ أجاب أنهم اعتدوا عليهم ولكنه لا يعرف السبب.

ثم طلب الهلباوى من بوستك أن يدلى بما يعرفه عن وفاة النقيب بول على أساس أنه قد وقع عليه الكشف الطبى فأجاب بوستك بأنه كشف على النقيب بول كشفا سطحيا

وأن سبب الوفاة من احتقان فى المخ نتيجة «ضربة شمس». . ورغم هذه الشهادة الخطيرة لم يأخذ بها أحد بل لم يلتفت إليها أحد حيث إن الهدف من المحاكمة لم يكن البحث عن العدالة ولكن توقيع أقصى العقوبة على الأبرياء المتهمين وذلك كرسالة تخويف ورعب لكل المصريين ونودى بعد ذلك على الدكتور نلون الطبيب الشرعى الإنجليزى فأكد على أنه قام بالكشف على جثة النقيب بول بعد إخراجها من القبر وأكد على أن حالة الجثة توافق تقرير الدكتور بوستك، وأن سبب الوفاة احتقان فى المخ نتيجة ضربة الشمس. . ثم عقب على ذلك بقوله إن الضربة التى أصابت رأس النقيب بول هى التى جعلت الشمس تؤثر بسرعة على المخ. . أى أن ضربة الشمس هى السبب المباشر للوفاة ولكن إصابة الرأس هى التى جعلت المخ أكثر استعدادا للتأثر من ضربة الشمس. . وسأله رئيس الجلسة عما إذا كان يعتقد أنه إذا لم تحدث ضربة الشمس هل كانت تحصل الوفاة من إصابة الرأس؟ فأجاب. . «لا تحصل الوفاة من الإصابة» ثم سأله أحد محامى المتهمين «إذا لم تحصل إصابة الرأس بالضربة المنسوبة إلى المتهمين والتى أصابت الكابتن بول. . أكانت ضربة الشمس كافية وحدها للوفاة؟» فأجاب «إنها كافية».

ألاعيب الهلباوى

عندما شعر الهلباوى بأن شهادة الطبيبين يمكن أن تنسف «سيناريو الشر» فانتفض ليفند هذه الشهادة من خلال شرح العلامة الفرنسى «جارو» لقانون العقوبات حيث اقتبس منه مبدأ خاصا يقول «إن الضرب الذى يؤدى إلى الموت لا يشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة وأن الموت إذا نتج بسبب ما بعد الضربة الأولى فالضارب قاتل. . ولو أن الضربة وحدها لا تنتج الموت» واستشهد بعد ذلك بمبادىء واردة فى مجموعة الأحكام التى يقضى أحدها بأن الوالد إذا ترك ابنه فى بستان وجاء طائر فقتله فيكون الوالد قاتلا. . وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا فإن اللص قاتل. . وانتهى الهلباوى من ذلك إلى أنه ولو أن النقيب بول قد مات من ضربة الشمس التى أصابته أثناء فراره وجريه لمسافة طويلة إلا أن المتهمين قاتلون له لأنهم اعتدوا عليه بالضرب أولا. . !.

وأضاف الهلباوى أن قائد جيش الاحتلال أرسل خمس مذكرات تتضمن تاريخ حياة الضباط المجنى عليهم وكلها مدح وثناء عليهم. . وقدمها للمحاكمة ثم ذكر أن الرائد بين كوتين قرر أنه ذهب إلى دنشواى ثلاث سنوات من قبل ولم يجد إلا الاحترام من أهلها. . وواصل الهلباوى ألاعيبه قائلا «فإذا كانت هذه أخلاق الأمة وهؤلاء المتهمون

قد خالفوا تلك الأخلاق بارتكابهم هذه الجريمة الفظيعة فهم يستحقون عليها أشد عقوبة تناسبها حفظا للنظام وأكد على أن القانون الفرنسى يعاقب على جريمة المتهمين بالإعدام.. والقانون الانجليزى يعاقب بالإعدام وهو لا يشترط سبق الإصرار.. وهنا سأله مستر بوند أحد أعضاء المحكمة.. إذا كان القانون يعاقب بالإعدام على هذه الجريمة أفليس لنا أن نحكم به؟ فأجاب الهلباوى هذه هى نصوص القوانين ولكم أن تحكموا كما تشاءون حضراتكم غير مقيدين بقانون..!! واسمحوا لى أن أقول إننى رجل مسلم ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة الإسلامية ففى تبيين الحقائق فى شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملا بنص القرآن الشريف «كتب عليكم القصاص» حتى لو كان القتل بقشرة قصب.. فكل القوانين تقضى بالإعدام، وقد قررت أنه إذا لم يتوافر شرط الإصرار فلكم أن تطبقوا القانون الإنجليزى الذى لا يشترط الإصرار ولكم أن تنظروا إلى مصلحة الأمن العام التى تركها المشرع أمانة بين أيديكم «إلى هذا الحد بلغت قدرة الهلباوى فى التزوير وقلب الحقائق وإلى هذا الحد لم يشعر بخجل أو تأنيب ضمير وهو يخلع مصريته تحت أقدام الإنجليز بل وهو يخلع إنسانيته عند أحذية المحتل الغاصب».

دفاع ضعيف

اتسم دفاع المحامين عن المتهمين بالضعف وعدم الحسم فى كثير من المواقف ويؤكد ذلك المرافعة التى قدمها أحمد لطفى السيد حيث تكلم عن أسباب الجريمة فذكر أنه ليس من وظيفة الدفاع إلا تقرير الحقيقة عن هذه الجريمة بل الجرائم المسلسلة.. وأكد على أن القدر هو الذى ساق ما حدث إلى المتهمين وليس لهم يد فيما حدث إلا «الانفعال الوقتى».. وأرجع سبب هذه الجرائم إلى إحراق الجرن من الصيد أو من القضاء والقدر «شوف ازاى..!!» وأن من البديهيات احتراق الجرن لأن الأمر البديهى يصدق حسبما يقال.. والشىء الذى يعرف بالتجربة لا يحتاج فيه إلى البديهيات.. فنحن قد عرفنا بالتجربة أن الجرن إذا أطلق عليه عيار نارى سواء أكان من بعيد أو من قريب فإنه لا يحترق «يا راجل..!!» ولكن محمد عبدالنبى لم يكن عنده من البداهة ولا التجربة ما عندنا حتى يعتقد أن البندقية لا تحرق الجرن.. ونحن نرى أن الجرن احترق كما احترقت شبين الكوم يومئذ.. ولكن كل ذلك من ظروف سيئة جرت على دنشواى بالقضاء والقدر «سبحان الله..!!».. كل هذه الجرائم.. فمن الظروف السيئة أن يكون الدليل الذى كان يرافق الضباط الإنجليز هو عبدالعال صقر الذى اختفى وقت الحادثة ولم يظهر إلا بعدها، ومن الظروف السيئة أن يكون المحافظ على الضباط هو

الإمباشى الذى ترك واجبه وذهب إلى منزل محمد درويش زهران «أحد المتهمين» ليتناول الطعام.

ومن الظروف السيئة أن تتأخر الإشارة التليفونية ولا تصل دنشواى حتى وصلها الضباط وكانت المعركة.. ومن الظروف السيئة أن يكون يوم الحادثة يوما صائفا شديد الحرارة فينتج من شدتها احتراق الجرن وصياح نساء البلدة وإصابة الكابتن بول بضربة شمس.

وبعد هذا الدفاع الضعيف جدا أكد أحمد لطفى السيد على نفى سبق إصرار المتهمين ثم فند أقوال الهلباوى وتكلم عن القانون ووصفه بأنه عبارة عن قواعد عامة ثم قال ونحن راضون أن نوكل أمرنا إلى المحكمة المخصوصة ولها أن تطبق ما تشاء من العقوبات «ألا ينطبق على كلام المحامى الحكمة المصرية البليغة التى تقول سلموا القط مفتاح الكرار».

وواصل أحمد لطفى السيد كلامه فذكر الضغائن التى بين المتهمين والعمدة وختم مرافعته قائلا «إن لى كلمة عامة بالنسبة للمتهمين وهى أن المسئولية تكون على قدر طاقة المكلف وهؤلاء المتهمين نشأوا فى أفق أو فى وسط، وذلك الوسط الذى نشأوا فيه أقل من الإنسان الكامل «ربما كان يقصد أنهم مختلون عقليا على طريقة الأمن المصرى هذه الأيام عندما يصف كل مجرم بأنه مختل عقليا».. فخذوهم بعدلكم ولكن الرحمة فوق العدل.

وهكذا نرى أن الدفاع كان مجرد «سد خانة» ولم يكن على مستوى القضية وقد دافع البعض عن أحمد لطفى السيد بأنه ليلة المرافعة كان يبيت فى عزبة محمود بك عبدالغفار وأنه أصيب ليلتها بمغص شديد فذهب إلى الجلسة وهو مريض فأثر المرض والإجهاد على مرافعته.. وإن كان ذلك صحيحا بالنسبة لأحمد لطفى السيد فأين كان زملاؤه فى هيئة الدفاع وهل أصيبوا أيضا بمغص..!!.

نبوءة الإيجيبت

تعرضت هيئة المحكمة قبل أن تصدر أحكامها إلى هجوم شديد من الصحافة وفى هذا الإطار نكتفى ببعض ما كتبته جريدة الإيجيبت والتى قالت «أما ديكريتو «قانون» ١٨٩٥ الذى أنشأ المحكمة المخصوصة فلا ينطبق على هذه الحادثة بالمرة لأن الضباط خرجوا عن كونهم ضباط بمجرد تأهبهم للصيد وأخذهم عدته فيكون الاعتداء قد حصل عليهم وهم صيادون كسائر من يرحلون إلى القرى لهذه الغاية.. وعلاوة على ذلك فإن الضباط خالفوا القانون بصيدهم فى نقطة تبعد عن البلد بأقل من كيلومتر وبإطلاقهم بنادقهم على حمام الأهالى.

وواصلت الإيجيبت كلامهـا متساءلة عن الكيفية التى كانت تحـاكم بها عصابة من أهل دنشواى اعتدت على أوروبى من أيـة جنسية أخرى؟ هل تتبع مـعها الإجراءات التى اتبـعت مع المعتدين على الضباط الإنجليز؟ أم تعـامل معاملة المعتدين بوجه عام؟ وانهت الإيجيـبت كلامها بنبوءة فى منتهى القـوة حيث قالت «نحن نصرخ بأعلى صـوتنا أن المحكمة ستـحتقر العدل وأن حـكمها سيكون وحيدا فى بابه»، وهذا ما حدث تماما. خاصة أن جريدة المقطم لسان حال المحتل قد نشرت فى يوم ١٨ يونيه ١٩٠٦ أن المشانق قد تم إعدادها فى مخازن بولاق ومعها آلات الجلد وسيتم إرسالها إلى دنشواى.. كل هذا قبل ان تبدأ جلسات المحكمة.

الظلم على منصة العدل

انعقدت المحكمة المخصوصة فى منتصف السـاعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٢٧ يونية سنة ١٩٠٦ وأصدرت حكمهـا الذى أسهب فى شرح تفاصيل الحادثة وشـرح ظروفها على ضوء اقتناع المحكمـة بإدانة المتهمين.. كـما تعرضت المحكمة فى حكمهـا لموت النقيب بول الذى قرر الأطباء الإنجليز أنه مات متـأثرا بضربة الشمس لا بضرب الأهالى فقالت عن ذلك «وحيث إن الكشف الطبى الأول الذى أوقع على النقيب بول قبل وفاته يثـبت أنها مسببة عن ارتجاج فى المخ ناشىء عن الضـربة التى أصابته فى رأسه وعن إصـابة الشمس التى نزلت به وهو يقصـد المعسكر، وأثبت التـشريح الذى أجراه حـضرة طبيب المحـاكم الشرعى أن تلك الضربة أحدثت الارتجاج حقيقة وأنها لم تكن كـافية وحدها لإحداث الوفاة إلا أنها أضعفت المصاب وأعدته لسرعة التأثر بإصابة الشمس وسهلت موته..» ثم تكلم الحكم بعد ذلك عن مسألة سبق الإصرار الذى نفاه الدفاع إذ قرر أن الحـادثة كانت بنت وقتها فرد على ذلك قائلا «وحيث إن هذه الجريمة كانت عن عمد وسـبق إصرار ظاهر من اقتران الحريق بتكاثر المعتدين فجأة على الضابطين اللذين كـانا فى الجهة القبلية وإمساك يد الضابط بول فـى الجهة البحرية مع الإشارة إلى ذلك الدخـان الذى كان متـصاعدا من الحـريق وعدم وجـود من يشفق على ضعيف لم يفعل أمرا يوجب التعنيف فـضلا عن التغالى فى الاعتداء إلى درجة إزهاق الروح مع وجود القادرين على منع ذلـك بين المتجمهرين، بل إن أولئك القـادرين كانوا أشد هؤلاء على الضباط ولا رحمة ولا حنان»..!!.

ثم انتهت من ذلك إلى سرد أسـماء المتهمين الذين ثبتت إدانتـهم فى نظرها ووصفهم الحكم بأنهم لم يتركوا بعملهـم الفظيع هذا محلا للشفقة فما كـانوا من المشفقين.. ثم قسمت المتهمين إلى قسمين.. قسم الزعـماء وقسم المتهمين.. قسم الزعماء.. وقسم المتهمين العاديين.. فـالزعماء هم حسن محفوظ ويوسف حسـين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران فقضت عليهم بالإعدام شنقا فى دنشواى.

وقضت المحكمة على اثنين من المتهمين بالأشغال الشـاقة المؤبدة وهما محمد عبدالنبى «مؤذن القرية» وأحمد عبدالعـال محفوظ، كما حكمت بالأشغال الشاقة ١٥ عامـا على أحمد محمد السيسى والأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات على ستة هم محمد على سمك وعبده البقلى وعلى على شعلان ومحمد مـصطفى محفوظ ورسلان السيد على والعيسوى محمـد محفوظ.. كما حكمت على ثلاثة بالجلد خـمسين جلدة مع الحبس والشغل لمدة عـام وهم حسن إسمـاعيل السيسى وإبراهيم حـسنين السيسى ومحمـد الغباشى على.. كما حكمت على خـمسة بالجلد خمسين جلدة وهم السـيد العوفى وعزب عمر محـفوظ والسيد سليمان خيـر الله وعبدالهادى حسن شاهين ومحمـد أحمد السيسى، ثم قضت ببراءة الباقين وقـد عهدت المحكمة إلى مدير المنوفية تنفيذ هذه الأحكام على أن تنفذ أحكام الشنق والجلد فى قرية دنشواى.

العدل يبكى فى ساحة دنشواى

فور صدور هذه الأحكام الجائرة اتجه المكلفون بتنفيذ الحكم لإعداد ساحة التنفيذ فى قـرية دنشواى وتم اختـيـار قطعة أرض فـضاء تواجـه دنشواى وتواجـه مكان الحادث من ناحية الشمال، على هذه الأرض نصبت المشنقة «آلة الإعدام» وبجانبها آلة الجلد «العروسة» وبجانب الآلتين نصـبت ثلاث «خيم» الأولى تبعد عن المشنقة بنحو عـشرة أمتـار وقد أعدت لغسل جـثث المشنوقين بعد وفـاتهم.. والخيمـتان الأخريان نصـبتا فى الجـهة البحـرية وأعدت إحداهمـا للمحكوم عليـهم بالإعدام والأخرى للمحكوم عليهم بالجلد.

وفى اليوم التالى لصدور الحكم وكان الخميس ٢٨ يونيو ١٩٠٦ وعند الساعة الأولى بعد الظهـر تم إحضار المتـهمين مكبلين بالسـلاسل وقد أحاطت بهم فـرقة من أورطة «الدراجون» وهى الأورطة التى يتبعها النقـيب بول، وكان الجنود الإنجليز على صهوات جيادهم حاملين البنادق خلف ظهورهم والسيوف مشـهرة فى أيديهم، وقد تبعتهم فرقة من فرق السوارى التابعة للجيش المصرى ووضـعوا المتهمين فى الخيام التى أعدت لهم، ثم أقبل بعد ذلك مستر ميتشيل مستشار الداخلية الإنجليزى ومعه مدير المنوفية فوقفا بين المشنقة وآلة الجلد انتـظارا للوقت المحدد للتنفيـذ حيث تقرر أن يكون وقت التنفيـذ فى نفس الساعة والدقيقة التى وقعت فيها الحادثة «الساعة الثانية بعد الظهر».. وطلب على حسن محفوظ وكان يعمل جنديا فى فرقة المطافىء التابعة لمجلس بلدى شبين الكوم ابن حسن مـحفـوظ أول المحكوم عليهم بالإعـدام أن يقابل والده لكى يـتلقى منه وصيـته الأخيرة فرفضـوا السماح له بذلك ليؤكد المحتل الغاشم أنه لا يعـرف العدل أو الرحمة أو الإنسانية.

وعند الساعة الثانية تماما رفع الجندى «البروجى» بوقه ونفخ فيه إيذانا بحلول ساعة التنفيذ فأسرع الجنود إلى اعتلاء جيادهم وإشهار سيوفهم ثم أقبل الحانوتية والمغسلون ومعهم أدواتهم المعتادة من «طشت» وإناء فيه ماء و«كوز» وقماش أبيض و«دكة» و«نعش» وانتظروا فى الخيمة التى بجانب المشنقة.

بدأ تنفيذ الأحكام بإعدام حسن محفوظ (٧٥ سنة) السجين رقم ١١ الذى كان بيته لا يبعد عن المشنقة أكثر من ٦٠ مترا فكانت زوجته وأولاده وأحفاده ونساؤهم واقفين على سطح المنزل يشاهدون شنق رب الأسرة وتقدم الشيخ حسن محفوظ إلى المشنقة بخطوات ثابتة واتجه بعينيه إلى دنشواى مسقط رأسه ليلقى عليها نظرة الوداع الأخيرة، وعندما وقع بصره على أهله ارتفع صراخهم وبكاؤهم فرفع يده إلى السماء واستنزل اللعنات على عمدة البلدة وبعض مشايخها ثم صعد إلى المشنقة ونطق بالشهادتين وقام الجلاد بمهمته وتم ترك جسد الشيخ حسن محفوظ متدليا من حبل المشنقة لمدة ربع ساعة تم خلالها جلد اثنين من المحكوم عليهم بالجلد خمسين جلدة لكل منهما وهما حسن إسماعيل السيسى وإبراهيم حسنين السيسى، وبعد ذلك تم تنفيذ الإعدام فى السجين رقم ١٤ يوسف حسن سليم وقد صعد درجات المشنقة بثبات رغم أن سنه لم تتعد ٢٢ عاما ثم واجه القرية قبل تنفيذ الحكم وصاح بأعلى صوته «لعنة الله على الظالمين» وكررها مرتين.. وجلد بعده اثنان وعلى هذه الوتيرة سار تنفيذ الأحكام.. إعدام واحد وجلد اثنين.. وقد وصف مندوب جريدة اللواء أحمد حلمى «صاحب الميدان الشهير بالقاهرة وجد الشاعر الكبير صلاح جاهين» عملية جلد عزب عمر محفوظ قائلا وقد كان حاضرا لتنفيذ الأحكام «هو عزب عمر محفوظ.. جردوه ثم صلبوه على العروسة وضربوه.. ولم يتحمل إلا أربع ضربات راح بعدها يتألم ويبكى وأتم الجلاد الخمسين جلدة والمضروب يتصبب عرقا ولم أتحقق إن كان جسده قد تمزق والدم نبع منه أم أن الذى كان يلمع فى ضوء الشمس هو العرق ثم أنزلوه عن الصلب وقادوه إلى رفاقه» ويختتم أحمد حلمى كلامه قائلا «كاد دمى يجمد فى عروقى بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد ذلك من الذى شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتى وبينما كان السائق يلهب خيولها بسوطه كنت أسمع صياح ذلك الرجل يلهب الجلاد جسمه بسوطه.. وهذا رجائى من القراء أن يقبلوا معذرتى عن عدم وصف ما فى البلدة من مآتم عامة وكآبة حادة رواقها فى كل بيت.. وحزن باسط ذراعيه حول الأهالى حتى أن أجران غلالهم كان يدوسها الذين حضروا لمشاهدة هذه المجزرة البشرية.. وتأكل فيها الأنعام والدواب بلا معارض ولا مانع كأن لا صاحب لها.. ومعذرتى واضحة لأنى لم أتمالك نفسى وشعورى من الوصف والإيضاح» وقد تحولت

دنشواى فى ذلك اليوم - كما وصفت الصحف - إلى مناحة رهيبة حيث بكى شيوخها ونساؤها وأطفالها.. ولم يخل بيت من ابن أو زوج أو أخ أعدم أو سجن أو جلد.. أما الأكثر إيلاما فتمثل فى عدم السماح للأهالى بتشييع جثامين الشهداء إلى المقابر حيث قام رجال البوليس بدفنهم وقد روى المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى تفاصيل يوم تنفيذ الأحكام فقال: «فى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل سيق المحكوم عليهم بالجلد إلى نقطة الشهداء على مسافة نحو ٢٠ كيلو مترا من شبين الكوم وأربعة كيلو مترا من دنشواى وأنزلوا بها تحت حراسة الجنود البريطانية والمصرية حتى إذا اقتربت الساعة الأولى من بعد الظهر جىء بهم إلى دنشواى حيث نصبت المشنقة وآلة الجلد ونفذ الحكم بقسوة وفظاعة».

جوائز العملاء

كتب أحمد فتحى زغلول «شقيق الزعيم سعد زغلول» الصياغة النهائية لحيثيات الحكم معبرا عن وجهة نظر سلطة الاحتلال الإنجليزى ولم يكتف فتحى زغلول بإدانة أهالى دنشواى ولكنه راح يكيل المديح والثناء للضباط الإنجليز قائلا «إن الجريمة وقعت على ضباط عرفوا بالبسالة وجابوا مواقع الحروب وكان فى إمكانهم صيد المعتدين بدل صيد حمامهم.. ولكنهم ظنوا جميلا فسلموا عدتهم ليسلموا.. فكان العطب فيما فعلوا.. هؤلاء المتهمون لم يتركوا بعملهم الفظيع هذا محلا للشفقة فما كانوا من المشفقين»..
وهكذا وصل فتحى زغلول إلى هوة سحيقة ليست إلا الدرك الأسفل من العمالة من دون أن يشعر بأى خجل أو تأنيب ضمير.. فلا نامت أعين العملاء..!!.
وقد باع فتحى زغلول مصريته وبنى وطنه نفاقا وتزلفا للإنجليز وذلك لكى يخلعوا عليه منصبا أكبر.. وقد أكد ذلك القاضى مارشال وهو من زملاء أحمد فتحى زغلول حيث قال «إن الحيثيات التى كتبها أحمد فتحى زغلول من أضعف ما قرأت.. فقد أراد أن يرضى الإنجليز لأنه بقى مدة طويلة رئيسا للمحكمة الابتدائية وكان يسعى إلى الترقى إلى محكمة الاستئناف لكن يوند لم يكن يريده هناك..» وقد حصل فتحى زغلول على المقابل من أسياده الإنجليز حيث رقى إلى وكيل وزارة الحقانية وذلك بعد المحاكمة.
أما بطرس باشا غالى.. فقد وضعته أقداره فى رياسة هذه المحكمة نتيجة غياب وزير الحقانية وقيام بطرس غالى بعمله.. ولكن هذا يجب ألا ينسينا أن بطرس غالى كان أول من اتصل به كرومر من الوزراء بشأن قانون المحكمة المخصوصة فى عام ١٨٩٥ وقد وافق بطرس غالى فورا على إنشاء هذه المحكمة ثم وقع على هذا القانون باعتباره ناظرا للخارجية وقد ظلت لعنة دنشواى تطارد بطرس غالى حتى تم اغتياله فى عام ١٩١٠ على يد إبراهيم الوردانى الذى كان يدرس الصيدلة فى سويسرا.

ورغم ضعف الدفاع عن المتهمين إلا أن القاضى مارشال يلتمس للمحامين بعض العذر لأن يوند ولادلو قد استأثرا بإدارة الجلسات واستطاع يوند أن يوجهها على هواه.. ويوند هذا كما يصفه مارشال يتميز بطبع أوتوقراطى وشخصية متسلطة.. كما حضر جلسة النطق بالحكم مستشار الداخلية ومستشار المالية وهو رئيس وزراء مصر الفعلى مما خلق جوا من الرهبة زادها حصار فرقة من جيش الاحتلال لمكان المحكمة.

أكاذيب.. أكاذيب

عمل كرومر طوال الوقت على إدارة مصر من خلال رؤيته الخاصة حتى لو خالف فى ذلك كل الأعراف والقوانين وقد كانت أزمة دنشواى نموذجا واضحا للتجاوزات التى يرتكبها كرومر فى سبيل فرض طريقته ووجهة نظره.. وعندما علمت الخارجية البريطانية بحجم التجاوزات فى طريقة الإعداد لمحاكمة المتهمين فى حادثة دنشواى أرسل سير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية رسالة إلى كرومر يوم ١٨ يونية ١٩٠٦ يقول فيها «لا يمكن تقديم المتهمين إلى المحكمة المخصوصة إلا إذا كان الضباط يرتدون ملابسهم الرسمية» فرد كرومر بأن الضباط كانوا فعلا يرتدون ملابسهم الرسمية.

وسافر كرومر إلى انجلترا يوم ١٩ يونيو ١٩٠٦ وترك المحاكمة لتسير وفق «سيناريو الشر» الذى وضع كل خطوطه وقد شعرت الخارجية بحجم التجاوزات التى تمت أثناء جلسات المحكمة فأرسل سيرجراى إلى فندلاى القائم بعمل كرومر رسالة يوم ٢٧ يونية ١٩٠٦ يقول فيها ولقد علمنا أن أحكام الإعدام قد صدرت.. وأنه يجب أن تعرف الحكومة البريطانية جميع الحقائق قبل تنفيذ الأحكام.. كما أنه من المرغوب فيه إفساح الوقت للنظر فى الأحكام وتقديم جميع التفصيلات قبل تنفيذ الأحكام.. كما يجب إخطارنا بمؤهلات أعضاء المحكمة، وقد رد فندلاى فى اليوم التالى موضحا تركيب المحكمة ومؤهلات أعضائها وأوضح أن المحكمة ليست إلا بديلا للمحاكم العسكرية وتضمن الإسراع فى الإجراءات مع وجود جميع الضمانات للمتهمين.. وأن الحكومة المصرية والوكالة البريطانية ليس لهما سلطة التدخل فى تنفيذ الأحكام.. وأكد فندلاى على أن أى تدخل من الحكومة البريطانية قد يترتب عليه نتائج خطيرة نظرا للظروف التى تمر بها مصر.. وبعد أن تلقى جراى رد فندلاى قرر عدم تدخل الحكومة البريطانية لوقف هذه المجزرة لكنه عاد بعد ذلك ليطلب تقريرا عن كيفية تنفيذ الأحكام مستنكرا الطريقة التى تم بها التنفيذ واصفا إياها بالبربرية وعدم الأخلاقية.

لم تكن حادثة دنشواي مجرد حادثة تعبر عن ظلم وبربرية المحتل الغاصب ضد الغلابة والبسطاء من أصحاب الأرض والوطن.. حيث امتدت تأثيراتها في كل الاتجاهات فأصبحت وبكل المقاييس «جنين» الثورة المصرية التي بدأت في ١٩١٩ وانتهت بالثورة الكبرى في ١٩٥٢ كما أكدت دنشواي على أن أي غاصب أو محتل مهما امتلك من القوة لن يستطيع أن يقاوم أصحاب الوطن الأصليين لأنهم يحاربون في سبيل مبادىء وقضية بينما الاحتلال يحارب في سبيل القهر والاغتصاب ولعل دنشواي تقدم رسالة واضحة وقوية للأمريكان في العراق وللصهيونية في فلسطين.

وقد ظلت دنشواي لسنوات طويلة جدا «الحادثة الملهمة» لزعماء الحركة الوطنية وللشعراء والفنانين ولكل الشرفاء في العالم كله.. فبعد ثورة ١٩١٩ كتب «فالنتين تشيرول» الكاتب الإنجليزي الخبير بالشئون المصرية في عام ١٩٢٠ يقول «لم ينسى المصريون حادث دنشواي المحزن حتى اليوم.. لقد اعتبر المصريون وغير المصريين أن الأحكام الصارمة التي صدرت كانت إجراء انتقاميا وليس هناك إنجليزي يقرأ قصة شنق هؤلاء التعساء من دون أن يشعر بالندم ووخز الضمير.. لقد تركت دنشواي جرحا لا يندمل في ذاكرة الفلاحين».

وقال قاسم أمين يصف شعور المصريين بعد تنفيذ الأحكام «رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا، وزورا مخنوقا، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات.. كان الحزن على جميع الوجوه.. حزن ساكن مستسلم للقوة.. مختلط بشيء من الدهشة والذهول ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة.. منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت.. كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة.. لكن هذا الاتحاد في الشعور بقي مكتوما في النفوس لم يجد سبيلا يخرج منه.. فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل إنسان».

انتفاضة الصحافة المصرية

شعر المصريون بعد حادثة دنشواي بجرح كبير في كرامتهم وبمزيد من القهر والإذلال تحت سيطرة الاحتلال مما عمل على تفجر مشاعر الغضب والعداء تجاه الاحتلال.

وقد استطاعت الصحافة المصرية الوطنية «كانت هناك صحافة تشايع المحتل وتدافع عنه» أن تعبر بصدق عن حالة الغليان لدى المصريين بعد حادثة دنشواي.. والغريب أن كل الصحف الوطنية لم تبدأ بنفس الدرجة من الغضب والثورة ولكنها انتهت بنفس الدرجة من الحماسة والغضب فجريدة المؤيد لصاحبها الشيخ علي يوسف بدأت حملتها

عن دنشواى بفتور حيث ساوت ما بين الفلاحين المتهمين والضباط الإنجليز فى تحمل المسئولية عن الحادث وأكدت الجريدة على ضرورة وضع الحادثة فى دائرتها فقط.. وبعد انتهاء التحقيقات وذيوع أخبار إعداد المشنقة وبعد أن تسربت الأخبار عن الأحكام الجائرة التى ستصدر ضد فلاحى دنشواى راحت كل الصحف الوطنية تهاجم سياسة المستعمر وتفضح تجاوزات الضباط فى حادثة دنشواى وقد كانت صحيفة اللواء لصاحبها الزعيم مصطفى كامل فى المقدمة ومعها جريدة الإيجيبت التى كانت تصدر بالفرنسية فى مصر ولحقت بهما المؤيد وانضمت إليها جرائد المنبر والظاهر وخيال الظل ومجلة المجلات.. ولم يقتصر هجوم الصحافة على حادثة دنشواى بل امتد ليصبح هجوما عاما على سياسات الاحتلال فى مصر، وقد استقبل الشيخ على يوسف اللورد كرومر عند عودته إلى مصر فى أكتوبر ١٩٠٦ بست مقالات نارية.

وفى المقابل راحت جريدة اللواء تنشر مقالات مصطفى كامل فى جرائد أوروبا خاصة مقاله فى جريدة الفيجارو الفرنسية بعنوان «إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن» بالإضافة إلى حواراته الصحفية فى أوروبا كما نشرت أيضا ترجمة لما كتبه أصدقاء مصر من الأوروبيين وخاصة الإنجليز فى مهاجمة سياسة الاحتلال فى دنشواى وسياسته فى مصر بوجه عام وفى هذا الإطار كتب مستر بلنت عن فظائع العدالة البريطانية فى مصر وفضح تدخلات الاحتلال فى القضاء.. ونشرت الصحف الوطنية أيضا الانتقادات التى وجهها مجلس العموم البريطانى إلى الحكومة البريطانية وقد نجحت الصحف فى بث روح المقاومة لدى قطاعات كبيرة من المصريين بعد أن تأكدوا من أن الأوروبيين بل وكثيرا من الإنجليز يعارضون سياسة الاحتلال فى مصر.

ورغم هذا الموقف المشرف لمعظم الصحف الوطنية إلا أن بعض الصحف قد أخذت موقف (البين بين) مثل الهلال التى لم تكتب إلا تقريراً واحداً عن الحادث بينما كتبت باستفاضة عن حفل تكريم كرومر فى الأوبرا.. ونفس الموقف أخذته الأهرام التى تراوحت مواقفها ما بين الوقوف فى الصف الوطنى وفى صف الإنجليز.

وقد كشف مراسل جريدة المانشستر جارديان فى مصر عن الشعور العدائى الذى زاد لدى المصريين تجاه الاحتلال بعد حادثة دنشواى وأكد على أن ذلك سيقضى على مكانة كرومر فى مصر.. وقد تخوف كرومر من ذلك فأرسل إلى وزير خارجيته سير إدوارد جراى يقول إنه كفيل بمواجهة الحال فى مصر لو خلوا بينه وبين المصريين لكن الوضع يصبح خطيرا لو اعتقد «المتطرفون» أنهم يلقون تأييدا من بريطانيا.

عناقيد الغضب والوطنية

استطاعت حادثة دنشواى أن تهز الوجدان المصرى والضمير العالمى ولذلك كان لابد وأن يكون لها ما يعدها على كافة المستويات، وقد بدت تجلياتها أكثر وضوحا على مشاعر الفلاحين ومسارات الحركة الوطنية.

ثورة الفلاحين

الفلاح المصرى إنسان بسيط ومسالم قد يحتمل كثيرا ولكنه يغضب سريعا وعنيفا عندما تمس كرامته وقد أدمت حادثة دنشواى كرامة كل فلاحى مصر، ولذلك انتقلت عدوى الانتقام من المعتدى الغاشم إلى كل ربوع مصر.. وبعد أيام قليلة من تنفيذ الأحكام الظالمة فى دنشواى وتحديدا فى أوائل يوليو ١٩٠٦ قام فلاحو قرية المكس بالقرب من الإسكندرية بالاعتداء على الجندى الإنجليزى أوبرايان وهو فى طريق عودته إلى معسكره فى المساء.. وفى أوائل يوليو أيضا قام ثلاثة من الفلاحين بالاعتداء بالطوب والسب على مستر أشتون مفتش الرى وهو يمر بجوار ترعة قويسنا لأنه منعهم من رى أراضيهم، وقد رفض شيخ البلد الذى كان برفقة مفتش الرى أن يخبره بأسماء الفلاحين الذين اعتدوا عليه، وتعد هذه الواقعة أول حادثة اعتداء على مفتش الرى منذ بداية الاحتلال الإنجليزى.

وفى أول شهر أغسطس ١٩٠٦ حدث اشتباك بين فلاحى قرية إمبابة وبعض جنود الاحتلال.. وقد أدى هذا التصاعد فى حالة التوتر والغضب إلى رفض فندلاى القائم بعمل كرومر اقتراح الحكومة البريطانية فى يوليو ١٩٠٦ بتخفيض عدد الحامية البريطانية فتراجعت الحكومة عن اقتراحها.

فورة الحركة الوطنية

قبل حادثة دنشواى كانت الحركة الوطنية المصرية تعانى من بعض الخمول والهدوء وجاءت الحادثة لتمد الحركة الوطنية بوقود الغضب والثورة.. والأهم أنها أعطت زعماء الحركة الوطنية سلاحا قويا لمهاجمة الاحتلال وتصرفاته العنصرية كما دفعت حادثة دنشواى الكثيرين إلى الانضمام لصفوف الحركة الوطنية دفاعا عن كرامة الوطن.. كما أدت دنشواى إلى زيادة رقعة الحركة الوطنية فبعد أن كانت هذه الحركة حكرا على المتعلمين والمثقفين من سكان المدن، انضم إليها الفلاحون وسكان القرى خاصة بعد أن قام أئمة المساجد فى القرى بإثارة حمية الفلاحين وتحريضهم ضد قوات الاحتلال.

الاحتلال والهجوم المضاد

اعتمد الاحتلال الإنجليزى على نخبة من المثقفين وملاك الأرض الكبار لتقوية وجوده فى مصر، وعندما استطاعت دنشواى أن تثير الشعور الوطنى أدرك فندلاى القائم بأعمال كرومر خطورة هذا الموقف فدعى إلى اجتماع عاجل لمؤيدى الاحتلال من

المتنفعين وملاك الأرض وتم الاجتماع يوم ٢٣ يونيه ١٩٠٦ «أى قبل صدور أحكام دنشواى» وتمخض الاجتماع عن قرار بإنشاء جريدة تعبر عن هذه النخبة المشايعة للاحتلال وبالفعل صدرت صحيفة «الجريدة» التى كانت نواة لإنشاء حزب الأمة المتعاون مع الاحتلال.. ذلك الحزب الذى نشأ فى عام ١٩٠٧.

ويؤكد هذا الموقف على أن حادثة دنشواى استطاعت أن «تفرز» الناس فى مصر فالأغلبية مع الحركة الوطنية وضد الاحتلال والأقلية من المنتفعين والانتهازيين مع الاحتلال وضد الوطن، وقد أدى هذا «الفرز» إلى إنشاء الأحزاب المصرية الرئيسية فى ذلك الوقت وهى الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل وهو حزب مناهض للاستعمار ثم حزب الأمة برئاسة محمود باشا سليمان هو حزب متعاون مع الاستعمار، وأخيرا حزب الإصلاح الدستورى برئاسة الشيخ على يوسف ويقوم على فكرة التعايش مع الاستعمار وهو فى نفس الوقت حزب الخديو.

الخديو يعود إلى الحركة الوطنية

عندما تولى الخديو عباس حلمى الحكم فى ١٨٩٢ كان مشايعا للحركة الوطنية مما تسبب فى تصادمه مع سلطات الاحتلال وبعد العديد من الصدامات والهزائم أمام المحتل تراجع عن موقفه وسلم بسلطة المحتل، وفى عام ١٩٠١ زار لندن وحاول من خلال فارس نمر صاحب جريدة المقطم أن يتعاون مع الاحتلال وكرومر على شرط أن يكون له نصيب فى حكومة البلاد.. وقد رفض كرومر هذا الشرط، فكتم عباس غضبه وانتظر الفرصة التى جاءته مع حادثة دنشواى.. وكانت علاقة عباس ومصطفى كامل قد شهدت قطيعة منذ نوفمبر ١٩٠٤ ولكن دنشواى دعت إلى تعديل المواقف فاتصل مصطفى كامل بالخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا لعودة التعاون بينهما، واستجاب عباس.. وحين عاد عباس ومصطفى كامل إلى مصر فى خريف ١٩٠٦ اتفقا عن طريق د. صادق رمضان على أن يلتقيا - واجتمع الطرفان مصطفى كامل ومعه محمد فريد ولطيف باشا سليم والخديو عباس وقد اتفق الطرفان على إنشاء الحزب الوطنى وإصدار جريدتى الإجيبشيان ستاندارد باللغة الإنجليزية وجريدة ليتاندار إجبشيان باللغة الفرنسية وذلك لشرح وجهة النظر المصرية للرأى العام الأوروبى والإنجليزى بشكل خاص.. وقد ساهم الخديو فى رأس مال الجريدتين.. كما جعل الكثير من الأثرياء يشاركون فى هذ المشروع مما ساعد على نجاحه.. وبعد ذلك توالت اجتماعات الخديو ومصطفى كامل فى مسجد سيدى التبرى بحدائق القبة.

دموع دنشواى

بعد تنفيذ الأحكام الظالمة فى أهالى دنشواى عاشت القرية أياما طويلة تسبح فى دموعها مرتدية ثياب الحزن والألم.. وبعد الحادثة مباشرة تم عزل عمدة القرية محمد الشاذلى وفصل الخفراء وجىء بخفراء من القاهرة وانتقلت العمودية إلى عائلة سلامة ثم عادت بعد ذلك إلى عائلة الشاذلى.. ولم تفق القرية من أحزانها إلا عند الإفراج عن المسجونين حيث وجدت فيهم بعض التعزية وقد قام الزعيم مصطفى كامل بدور كبير فى تسليط الضوء على مأساة دنشواى وإطلاق سراح المسجونين.. وقد عمل مصطفى كامل على بناء مدرسة فى دنشواى ولكن وفاته أوقفت المشروع الذى لم يستكمل إلا بعد ثورة يوليو ٥٢ بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر.

دنشواى فى عاصمة النور

اختار مصطفى كامل العاصمة الفرنسية باريس ليبدأ منها حملته ضد ما حدث فى دنشواى - حيث كان يعالج فى أحد مستشفيات باريس وعندما علم بالحادثة ترك المستشفى - وكانت بداية قوية من خلال مقاله الشهير «إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن» والذى نشره فى جريدة الفيجارو يوم ١١ يولية ١٩٠٦.. وفى هذا المقال روى مصطفى كامل قصة دنشواى وهاجم المحكمة المخصوصة وما أصدرته من أحكام كما استنكر الطريقة البربرية التى نفذت بها الأحكام.. ثم هاجم سياسة كرومر فى مصر.. وما فرضه من حكم استبدادى مطلق.. وذكر مطالب المصريين وهى التوسع فى التعليم والحصول على الدستور والاستقلال.. كما نفى مصطفى كامل فى هذا المقال وجود تعصب فى مصر وأكد على أن الأوروبيين يعيشون فى صفاء مع المصريين.. وقد أكد على ذلك ليرد على أكاذيب سير إدوارد جراى الذى صرخ فى البرلمان البريطانى بوجود تعصب فى مصر.

من باريس إلى لندن

استشار مصطفى كامل مستر ويلفريد بلنت فى رغبته فى زيارة إنجلترا فشجعه بلنت على الذهاب وأكد له بأن الوقت مناسب جدا للقيام بمظاهرة وطنية مصرية فى لندن.. وبدأ مصطفى كامل نشاطه فى لندن بتوزيع ترجمة لمقاله فى الفيجارو على الصحفيين والسياسيين.. وفى ٢٠ يوليو ١٩٠٦ نشرت له جريدة الديلى كرونيكل حوارا صحفيا.. وتوالت خطبة فى المحافل المختلفة والتى أكد من خلالها على أهم النقاط التى عرضها فى مقال الفيجارو.. واستطاع مصطفى كامل أن يقوى علاقاته بالفريق الراديكالى فى حزب الأحرار الحاكم.. كما تعمقت صداقته مع مستر بلنت الذى قدم له الكثير من المساعدات.

وقد استثمر مصطفى كامل الحملة التى سبقت وصوله إلى لندن حيث انفجر الغضب فى الصحافة البريطانية وداخل مجلس العموم على ما حدث فى دنشواى، وقد توزعت جهود المصريين فى دعم رافضى ما حدث فى دنشواى داخل لندن حيث وقف مصطفى كامل ومستر بلنت خلف الأيرلنديين الوطنيين الذين كانوا يسعون للحصول على الحكم الذاتى ولذلك أيدوا الطلبات المصرية، كما وقف الخديو وبعض رجاله المعتدلين مثل الشيخ على يوسف خلف الراديكاليين فى حزب الأحرار الحاكم.. كما قام حزب العمال الناشىء فى بريطانيا بدور ملحوظ لدعم الحملة المصرية ضد ما فعله كرومر فى دنشواى، كما أن الراديكاليين فى حزب الأحرار وجدوا أنفسهم فى خندق الدفاع عن الحقوق المصرية بعد أن هاجموا فظائع الحكم البلجيكى فى الكونغو وبعد أن تزامن وقوع حادثة دنشواى مع الفظائع التى ارتكبت ضد شعوب الزولو فى جنوب أفريقيا.

وقد استطاع مصطفى كامل أن يستثمر هذا المناخ المشجع فى لندن أفضل استثمار.

مصر فى مجلس العموم

احتلت القضية المصرية مناقشات مجلس العموم البريطانى على مدى ١٦ يوماً من ١٨ يونيه ١٩٠٦ وحتى ٤ أغسطس موعد العطلة البرلمانية.. وقد حاول بعض أعضاء المجلس إنقاذ أهالى دنشواى المحكوم عليهم بتأجيل التنفيذ وحين فشلوا انهالت أسئلتهم تحمل هجوما ضاريا ضد سياسة الحكومة البريطانية فى مصر وخاصة فى حادث دنشواى فشككوا فى تصرفات الضباط وإجراءات التحقيق والمحاكمة واستنكروا عقوبة الجلد والطريقة الوحشية التى نفذت بها الأحكام. وحاول مستر جراى التهرب من الإجابة على أسئلة الأعضاء متعللا بأن روح التعصب قد اشتدت فى مصر.. ورغم ذلك ضيق الأعضاء الخناق حول مستر جراى فوعد بتقديم الأوراق الخاصة بالحادث إلى المجلس ليقرأها الأعضاء، وبالفعل قدم هذه الأوراق قبل أسبوع واحد من العطلة البرلمانية ورفض تحديد موعد لمناقشتها وذلك تحت ضغوط كرومر الذى كان يقضى عطلته فى لندن وفندلاى القائم بعمل كرومر فى مصر ورغم ان كرومر كان فى اجازة إلا ان عنف الحملة ضد ما حدث فى دنشواى دفعه إلى كتابة مذكرة مطولة قدمت إلى البرلمان ضمن أوراق دنشواى وقد زعم كرومر فى مذكرته قيامه بعمل اصلاحات قضائية فى مصر، وأكد على أن أحكام دنشواى كانت عادلة رغم شدتها تلك الشدة التى جاءت للقضاء على روح الاستهتار بالقانون. ثم اقترح تعديل قانون ١٨٩٥ المنشىء للمحكمة المخصوصة بحيث لا يقضى إلا بما ينص عليه فى قانون العقوبات من أحكام مع ضرورة التصديق على هذه الأحكام من سلطة عليا. وسار مستر جراى على درب كرومر مطالبا بتعديل قانون ١٨٩٥ وبعدم تنفيذ أحكام الشنق والجلد علنا.

كانت هجمات الصحافة البريطانية ضد ما حدث فى دنشواى أكثر عنفا من هجمات مجلس العموم. وقد بدأت الانتفاضة الصحفية فى لندن بمقال لمستر بلنت نشره فى جريدة المانشيستر جارديان يوم ٢١ يونيه تحت عنوان (معركة الصيادين فى مصر) أكد فيه على الظلم الذى حل بالمصريين فى قضايا صيد قبل دنشواى.. وبعد ذلك تتابعت المقالات فى كثير من الجرائد والمجلات مثل جريدة التربيون ومجلة ريفيو أو فى ريفيوز (مجلة المجلات)... الخ وقد أكدت كل المقالات على رفضها لما حدث فى دنشواى ونفت روح التعصب التى تحدث عنها مستر جراى.. وحملت جراى مسئولية كل ما فعله كرومر فى مصر.. وأكدت على فساد الحكم البريطانى فى مصر.. وطالبت بإعطاء مصر حكما ذاتيا ونوعاً من الحكم النيابى.. وطالبت مجلة المجلات بإستبدال كرومر بعد أن طال بقاؤه فى مصر أكثرمن اللازم (ظل كرومر مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر (المعتمد البريطانى) طيلة ٢٤ سنة حيث عين فى ١١ يوليه ١٨٨٣ وتمتع بسلطات هائلة واشتهر بأنه الخديو غير المتوج وقيصر قصر الدوبارة) ورغم هذه الحملة فقد أيدت بعض الجرائد اللندنية سياسة الحكومة البريطانية مثل البول مول جازيت - الستاندارد - السيكناتور - الديلى كرونيكل إلا أن موقف هذه الجرائد لم يقلل من قدر وقيمة الحملة ضد ما حدث فى دنشواى تلك الحملة التى اجتذبت العديد من الكتاب الكبار من مثل مستر بلنت الذى واصل مقالاته بمقال آخر فى المانشيستر جارديان يوم ٢ يوليو عرض فيه الرواية المصرية عن حادثة دنشواى وأكد على مسئولية كرومر عن الحادث وطالب بإجراء تحقيق حول الحادث.. وفى اغسطس كتب مقالا جديدا يطالب بتغيير السياسة البريطانية فى مصر.

ومن الكتاب الكبار أيضا مستر فوكس يورن الذى أصدر نشرتين الأولى فى ديسمبر ١٩٠٦ تحت عنوان (مصر تحت الحكم البريطانى) اكد فيها على فشل سياسة كرومر فى مصر، ودعا إلى القضاء على سياسة (المستبد العادل) التى يتبعها كرومر فى مصر وانتقد سيطرة كرومر على كل السلطات فى مصر بما فيها سلطة الخديو مما جعل من المصريين آلات لا تملك إرادة الحركة.

ومن الكتاب الكبار أيضا مستر بريلسفورد الذى أصبح من أعضاء حزب العمال فيما بعد وكتب مقالاته فى التربيون والديلى نيوز وقد نفى وجود روح التعصب فى مصر وأيد مطالب زعماء الحركة الوطنية فى مصر عن ضرورة وجود اصلاحات فى نظام الحكم.

ويأتى على رأس قائمة كبار الكتاب الذى دافعوا عن القضية المصرية فى بريطانيا الكاتب الساخر جورج برناردشو والذى كان على اتصال بمستر بوليفريد بلنت وعرف منه حقيقة ما حدث فى دنشواى فأرسل مقالا إلى جريدة التيمز انتقد فيه بشدة ما صدر من أحكام فى دنشواى وطريقة تنفيذها - كما انتقد سياسة مستر جراى وزير الخارجية وأكد على ان جراى من خلال هذه السياسة يصلح لوزارة الداخلية.

وإلى جانب هذا المقال نشر (شو) مقدمة طويلة عن دنشواى فى روايته (جزيرة جون بول الأخرى).

ولم يتوقف غضب الكتاب البريطانيين ضد ما حدث فى دنشواى على الكتاب الأحرار ولكنه تعداه إلى الكتاب من أنصار الاحتلال مثل إدوارد دايس الذى كان من أشد أنصار إعلان الحماية على مصر.. حيث هاجم كرومر فى جريدة الديلى تلغراف ثم فى كتابه (مستقبل مصر) الذى صدر فى بداية ١٩٠٧.. وأكد دايس على ان كل الأخطاء التى حدثت ترجع إلى سياسة فرض الموظفين الانجليز بكثرة على الإدارة المصرية إضافة إلى الطبع الأوتوقراطى لكرومر وغياب الإشراف عليه من قبل حكومة لندن.

كرومر.. خطط ما قبل السقوط

تابع اللورد كرومر أثناء اجازته فى لندن كل ردود الأفعال التى حدثت فى الصحافة ومجلس العموم.. كما كان على علم بما يحدث فى مصر من خلال برقيات القائم بأعماله فندلاى الذى اعترض على تخفيض الحامية البريطانية فى مصر وطالب بوجود سفينة حربية فى بورسعيد وذلك فى يوليو ١٩٠٦.. وفى أغسطس رفض التصريح لمصطفى كامل بعمل لقاء سياسى موسع فى الهواء الطلق وذلك خوفا من حالة الاحتقان التى وصلت إلى ذروتها فى أوساط الطلبة والمشايخ.. وأكد فندلاى على ان الخطر الأكبر يكمن فى عودة التحالف بين الخديو ومصطفى كامل حيث يقوم الخديو بتمويل الحملة ضد الاحتلال وطالب بوضع قيود على حرية الخديو فى منح الرتب والنياشين بحيث لا يتمكن من ذلك إلا بموافقة الحكومة.

وفى سبتمبر ١٩٠٦ قدم كرومر إلى وزير الخارجية البريطانى مذكرة يشرح فيها أبعاد الوضع فى مصر والذى يتلخص فى وجود حركة وطنية وحركة الجامعة الإسلامية أو بمعنى أدق حركة جامعة إسلامية ترتدى رداءً وطنياً وقام كرومر بتنفيذ بعض المقترحات التى قيلت لمواجهة حركة الجامعة الإسلامية وأكد على أن الجماعة الصغيرة من أصدقاء الشيخ محمد عبده وتلاميذ - جماعة الجريدة - هم خير عناصر الحركة الوطنية وينبغى

تشجيعهم على اتخاذ جانب بريطانيا كعنصر موازى لدعاة الجامعة الإسلامية ودعا إلى اسناد النظارة (الوزارة) إلى بعضهم - أسند كرومر وزارة المعارف إلى سعد باشا زغلول بعد عودته إلى مصر فى اكتوبر ١٩٠٦ - كما دعا كرومر إلى الحد من سلطات الخديو ومنعه من استخدام نفوذه ضد الاحتلال.. وقد تخوف كرومر من معارضة البرلمان والرأى العام لخطته ولكنه قرر السير إلى النهاية زاعما ان ذلك لتبصير الرأى العام باخطار حركة الجامعة الإسلامية.. وتؤكد خطة كرومر على أنه لم يتأثر بما حدث فى دنشواى أو بعدها وانه قرر استخدام العصى الغليظة مع الخديو إضافة إلى سياسة (فرق تسد) مع الحركة الوطنية.

كرومر يواجه المجهول

رغم عدم رفض مستر جراى وزير الخارجية البريطانية لما جاء فى مذكرة كرومر إلا ان تنفيذ هذه السياسة الجديدة لم يكتب له النجاح خاصة فى ظل الظروف التى استجدت بعد دنشواى، حيث اشتد ساعد الحركة الوطنية واتحدت مع الخديو ووجدت مساندة كبيرة فى بريطانيا نفسها وازدادت حالة الاحتقان والغليان لدى قطاعات كبيرة من المصريين.. ولذلك وجد كرومر نفسه محاطا بغابة من المشكلات بعد عودته إلى مصر.. وكانت أول هذه المشاكل حتمية تغيير دكريتو (قانون) المحكمة المخصوصة لتكون أحكامها طبقا لقانون العقوبات المصرى، وإخضاع أحكامها لسلطة عليا وذلك بعد ان قرر القضاة عدم قبولهم لعضوية هذه المحكمة فى المستقبل نتيجة الهجوم العنيف الذى تعرضوا له بعد دنشواى وأمام هذه الضغوط اقترح كرومر على مستر جراى إلغاء المحاكم المخصوصة وإحالة القضايا إلى محاكم عسكرية ينشئها جيش الاحتلال.. فرفض جراى هذه الاقتراح واقترح ان يقول فى مجلس العموم ان المحكمة المخصوصة لن تعقد قبل ان يعدل الدكريتو الخاص بها فرفض كرومر وأحيل الموضوع إلى المستشارين القانونيين فى لندن لابداء الرأى.

وانتقل كرومر إلى الخطوة التالية فى خطته وهى دفع المتعاونين مع الاحتلال من مدرسة الشيخ محمد عبده إلى مقدمة الصورة فعين سعد زغلول وزيرا للمعارف فى أكتوبر ١٩٠٦.. وقد وافق الخديو على ذلك مضطرا لأنه يكره سعد باشا لصلته بالشيخ محمد عبده ولشخصيته القوية، وقد زادت هذه الكراهية عندما راح سعد زغلول يعارض الخديو فى مجلس النظار.. وقد رحب مصطفى كامل بتعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف ثم انتقده عندما أيد بعض الاتجاهات فى سياسة الاحتلال التعليمية والتى أغضبت المصريين مثل انسحابه من مشروع إنشاء الجامعة الأهلية رغم

سابق رعايتـه له ودفاعه عن استـخدام الانجليزية كلغة للتدريـس فى المدارس الحكومية ومعارضته لمقترحات تقديم لوائح التعليم العام إلى مجلس شورى القوانين. وفى فبراير ١٩٠٧ عين كرومر أحمد فتحى زغلول (عضـو محكمة دنشواى) وكيلا لنظارة الحقانية (العدل) كـمكافأة على دوره فى محكمـة دنشواى وأيضا لمواصلة الدفع بأنصـار الشيخ محمـد عبده إلى مقدمـة الصفوف وقد قوبل تصـعيد فتحى زغلول بهـجوم شديد فى الصحافة كما أرسل واحد وثلاثون من صفوة المصريين تلغرافا إلى إدوارد جراى يطلبون إلغاء هذا القرار لأن فـتحى زغلول جرح عمـيق فى الوجدان المصرى تعمـد كرومر أن ينكأه ليزيد من جراح المصريين.

وانتظر كرومر الفرصـة لينتقم من الخديو وقد جاءته مع نشرمقـال فى جريدة التيمس يهاجم سياسة الخديو فى بيع الرتب والنياشين فقام كرومر بإجبار الخديو على عدم منح الرتب والنيـاشين إلا بمـوافقـة مجلس الـنظار.. ولم يجد الخـديو إلا توثيق عـلاقتـه بمصطفى كامل حيث شارك فى رأس مال جريدتى (اجيبشيان ستاندارد) باللغة الانجليزية (ليناندار اجيبسيـان) باللغة الفرنسية وقد أصدرهما مـصطفى كامل لمواصلة الحملة ضد سيـاسة الاحتـلال واطلاع الرأى العام الأوروبى على فظائع كرومـر فى مصر.. كـما استثـمر الخديو علاقـاته فى بريطانيا لمواصلة حملتـه ضد كرومر وقد سـاعده فى ذلك مستـر فوكس يورن الذى أصدر نشرتـين أواخر ١٩٠٦ وأوائل ١٩٠٧ لمهاجمـة كرومر وحكمه المطلق.

كما دعا الخديـو عباس حلمى الصحفى برينسفود من حزب الأحـرار وعضو مجلس العموم جون روبرتسون من الأحرار أيضا لزيارة مصر فى يناير ١٩٠٧ لاطلاعهما على فظائع حكم كرومر.. وبعد عودة مجلس الـعموم من اجازته السنوية فى فبراير ١٩٠٧ انهالت اسئلة النواب إلى الحكومـة البريطانية عن الشئون المصـرية بمعدل سؤال كل يوم وذلك فى الفترة من ٢١ فـبراير ١٩٠٧ إلى أبريل ١٩٠٧ (عندما استقال كـرومر) كما طالب روبرتسون بإرسال لجنة تحقيق إلى مصر.

وعندما عقدت الجمعية العمومية المصرية فى ٢ مارس ١٩٠٧ وافقت على ٥٤ اقتراحا وأحالتها إلى الحكومة.. من أهمها المطالبة بالدستور.. وزيادة سلطات المجالس القائمة حتى الحصـول على الدستور.. وتدريس المواد المخـتلفة باللغة العربيـة.. والتوسع فى التعليم.. وتخفيض المصـروفات المدرسية.. وتعليم الفقراء بالمجان.. وإنشـاء جامعة أهلية وبلدية للقاهرة ونظارة للزراعة.

لجأ كـرومر إلى سيرجـراى ليكف عنه الهجوم فى مـجلس العموم لأن هذا الهـجوم

يقوى من موقف مصطفى كامل وأعوانه ويضعف موقف المتعاونين مع الاحتلال وأبدى كرومر قدرته على كبح جماح الحركة الوطنية فى مصر لو توقف الهجوم عليه فى لندن.. وهذا لن يأتى إلا إذا فهم المصريون ان روبرتسون وفوكس وبلنت مجرد قلة لا شأن لها فى لندن وأن بريطانيا لن تترك مصر وأن رغبات المصريين لا تجد التأييد فى لندن والأهم ان يعلم المصريون ان الحكومة البريطانية تؤيد سياسة كرومر فى مصر..

وفى هذا الإطار طلب كرومر من جراى ان يوافقه على إعلان ان احتلال بريطانيا لمصر أبدى.. وقد حال الجناح اليسارى فى حزب الأحرار (الأحرار الراديكاليون) دون مساندة جراى لكل خطط كرومر فى مصر ذلك الجناح الذى كان ينتقد سياسة كرومر فى مصر وخاصة حادثة دنشواى.. كما تلقى جراى خطابا كتبه مجموعة من قادة الرأى فى بريطانيا منهم برناردشو - تريفيليان - هـ.ج. ويلز - رامزى ماكدونالد يستنكرون فيه أحكام دنشواى ويطلبون إطلاق سراح المسجونين من أهالى القرية.. كما كتب أعضاء نادى الإصلاح الجديد يستنكرون تلك الأحكام ويؤكدون على أن استمرار سجن هؤلاء الأبرياء سيعرض حزب الأحرار إلى الانقسام. كما حث اتحاد الأحرار فى وانفورد الحكومة على مراجعة أحكام دنشواى ودعا اتحاد الأحرار فى فورست أوف دين إلى اطلاق سراح المسجونين فوراً. كما دعا اتحاد عمال قسم المتفجرات فى وولوتسن الحكومة البريطانية إلى إصلاح اخطاء محاكمة دنشواى بإطلاق صراح المسجونين وتعويض أسرهم وأسر الذى شنقوا ظلما.

وأمام هذا السيل الجارف من الانتقادات وجد جراى نفسه فى مأزق شديد رغم انه ينتمى إلى جناح (الأحرار الامبراطوريون) فى حزب الأحرار ذلك الجناح الذى يؤمن بالامبراطورية والسياسة الاستعمارية الا ان جراى لم يستطع مواصلة مساندته لكرومر واختلف معه فى أكثر من موقف يأتى فى مقدمتها معارضته للمحاكم المخصوصة حيث أرسل إلى كرومر يقول ان حكومة صاحبة الجلالة لا توافق على هذا النظام الذى يخضع الأهالى جميعا بصفة دائمة فيما يختص ببعض القضايا للقانون العسكرى وترى ان الوقت قد حان لإحالة هذه القضايا إلى محاكم البلاد العادية. كما رفض جراى توسلات كرومر بالعمل على وقف هجوم اعضاء مجلس العموم على ما حدث فى دنشواى وأرسل جراى إلى كرومر يقول له (إنهم لا يثيرون موضوع دنشواى.. ويسألون فى أمور الإدارة المصرية بطريقة ودية).. وقد استطاع اعضاء مجلس العموم ان يكشفوا الكثير من أوراق حادثة دنشواى ومنها ما تعرض له الأمباشى أحمد زقزوق الذى شهد ضد الضباط الانجليز فتم تقديمه إلى المحاكمة أمام مجلس عسكرى بحجة الشهادة الزور وأعترض جراى على هذا الإجراء الظالم واضطر كرومر إلى الإعتراف

بالخطأ لكنه رفض اصدار عفو عنه لان ذلك يعنى عودته إلى عمله وإثارة مشكلة الإفراج عن مسجونى دنشواى. وطلب جراى من كرومر العفو عن مسجونى دنشواى لكنه رفض. . وتصاعد الخلاف بين الرجلين عندما أكد جراى فى مجلس العموم عدم رفضه للتدريس باللغة العربية فى المدارس المصرية وموافقته على النظر فى إلغاء البدل العسكرى فى مصر.

وانفجر الخلاف بين جراى وكرومر بعد خطاب كرومر الذى يتوقع فيه أن تؤيد الحكومة البريطانية السياسة التى يسير عليها روبرتسون أكبر منتقديه فى مجلس العموم. . حيث كان روبرتسون يرى سرعة اعداد المصريين للحكم الذاتى بينما يرى كرومر ضرورة التطور التدريجى. . كما أكد حرصه على عدم ضياع جهده الكبير الذى بذله فى مصر. . ويرفض ان يترك مصر كما لو كان مطرودا منها بسبب الهجمة التى يقودها الخديو ومصطفى كامل وروبرتسون ودايس. وطالب كرومر فى نهاية خطابه ان يمتنع جراى عن أى تعهد يختص بالاصلاح فى مصر وأن يتبرأ وباسم الحكومة من سياسة روبرتسون وأعوانه.

ورد جراى بأنه قد أيده أيام دنشواى وأضطر إلى إلقاء تصريحات ثبت فيما بعد انه لا سند لها من الواقع. وقال ان دوره هو أن يحول بين الشخص وتكرار اخطائه وهذا يؤكد ان جراى لم يعد مستعدا لتأييد سياسة كرومر والدفاع عنها فى مجلسى الوزراء والعموم. . وعندما تأكد كرومر من أنه فقد تأييد الحكومة البريطانية لسياسته المتشددة فى مصر حاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه فأبدى استعداده لاعطاء التعليم نصيبا أكبر من الميزانية. . وتخفيض الضرائب وزيادة سلطات مجالس المديريات. . . كما أبدى استعداده للتخلى عن نظام المحاكم المخصوصة والبحث عن نظام آخر أنسب منها.

استقالة كرومر.. نهاية الطاغية

باءت محاولات كرومر لإنقاذ سمعته ولإنقاذ تاريخه الطويل فى إخضاع مصر بالفشل فأرسل فى ٢٨ مارس ١٩٠٧ إلى جراى يعرب عن رغبته فى تقديم استقالته وذلك بعد ان تحالفت ضده عدة عوامل أهمها:

- زيادة قوة الحلف الذى ربط بين الخديو والحركة الوطنية بعد أحداث دنشواى.
- تصاعد الحملة ضد سياساته فى مصر داخل مجلس العموم وأثر هذه الحملة فى تقوية الحركة الوطنية داخل مصر.
- فقدانه لتأييد الحكومة البريطانية لسياساته فى مصر.
- ضعف صحته وعدم مقدرته على مواجهة الحملات الضارية ضده.

وجدت الحكومة البريطانية فى استقالة كرومر فرصة لتحسين صورتها فى مصر فعملت على إرضاء المصريين وترضية الخديو عباس بإعادة بعض من سلطاته التى سلبها منه كرومر إليه.. وعينت الحكومة البريطانية (الدون جورست) خلفا لكرومر ونجح بالفعل فى ترضية الخديو واجتذابه للتعاون مع سلطات الاحتلال ثم استغلاله بعد ذلك لضرب الحركة الوطنية ولم ينجح هذا المخطط لان بذرة الثورة التى تم غرسها فى رحم الحركة الوطنية المصرية بعد أحداث دنشواى كان لابد وان تثمر ثورة حقيقية تحقق جزء كبير منها فى ثورة ١٩١٩ ثم تحقق حلم الثورة الأكبر مع ثورة يوليو التى ثأرت لفلاحى دنشواى ولمصر كلها من المحتل الغاصب ومن الملكية الفاسدة وسوف تظل دنشواى إلى الأبد اكليلا من الغار فى جبين كل الوطنيين الذين يدافعون عن كرامة أوطانهم. كما ستظل وصمات من العار على وجوه كل المحتلين الغاصبين الذين يعتدون على كرامة الشعوب بالقهر والتعذيب.. كما ستظل دنشواى رسالة من الحق والحقيقة تؤكد على ان أى احتلال مهما كانت بربريته وعنصريته وجبروته لابد وأن يزول.. إنها رسالة تؤكد على زوال عنصرية الصهاينة فى فلسطين وبربرية الأمريكان فى العراق فقط لو استنسخنا روح فلاحى دنشواى الذين عانقوا الموت بقلوب مؤمنة وإرادة لا تلين.

دنشواى فى الشعر والأدب الشعبى

أدمت حادثة دنشواى الضمير الإنسانى فى العالم كله.. فانفجرت قريحة الشعراء ألما وغضبا وشعراً يلعن الظالمين - كل الظالمين - ويشد من عزم المظلومين.. وليكتب هذا الشعر الصادق الخلود لأبطال دنشواى وللشعراء الذين يتنفسون آلام الوطن.. ذلك الوطن الذى أضحى الآن يبحث عن الأبطال ويفتقد الشعراء.. وقد جاء شاعر النيل حافظ إبراهيم فى مقدمة الشعراء الذين جسدوا مأساة دنشواى فى أكثر من قصيدة ولم يكن ذلك غريبا على شاعر البسطاء والغلابة ولسان حال الوطن.

حادثة دنشواى

[نشرت فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٦م]

أيهـا القـائمون بالأمـر فينـا .. هـل نسـيتم ولاءنا والودادا[(١)]

خفضـوا جيشكم وناموا هنيئـا .. وابتغـوا صيدكم وجوبوا البلادا[(٢)]

وإذا أعوزتكـم ذات طـوق .. بين تلك الربـا فصيدوا العبادا[(٣)]

إنما نحـن والحمـام سـواء .. لم تغـادر أطـواقنا الأجيـادا[(٤)]

لا تظنـوا بنا العقـوق ولـكن .. أرشـدونا إذا ضللنـا الرشـادا

لا تقيـدوا من أمـة بقتيـل .. صـادت الشمس نفسـه حين صادا[(٥)]

---

(١) الخطاب فى هذا البيت وما بعده للإنجليز.

(٢) جاب البلاد: قطعها.

(٣) ذات الطوق: الحمامة المطوقة، لأن لها طوقا حول عنقها، وهو لون يخالف سائر لونها.

(٤) يريد «بالأطواق» فى هذا البيت: أغلال الأسر والاستعباد. والأجياد: الأعناق، الواحد جيد.

(٥) يقال: أقاد الأمير القاتل بالقتيل، إذا قتله به. ويشير بهذا البيت إلى ما قرره الأطباء من أن وفاة الضابط الانجليزى كانت بضربة الشمس، لا بإصابة أحد.

جاء جهالنا بأمر وجئتم . . ضعف ضعفيه قسوة واشتدادا

أحسنوا القتل إن ضننتم بعفو . . أقصاصا أردتم أم كيادا؟

أحسنوا القتل إن ضننتم بعفو . . أنفوساً أصبتم أم جمادا؟

ليت شعرى أتلك (محكمة التفـ . . ـتيش) عادت أم عهد (نيرون) عادا؟[1]

كيف يحلو من القوى التشفى . . من ضعيف ألقى إليه القيادا؟

إنها مثلة تشف عن الغيـ . . ـظ ولسنا لغيظكم أندادا[2]

أكرمونا بأرضنا حيث كنتم . . إنما يكرم الجواد الجوادا

إن عشرين حجة بعد خمس . . علمتنا السكون مهما تمادى[3]

أمة النيل أكبرت أن تعادى . . من رماها وأشفقت أن تعادى[4]

ليس فيها إلا كلام وإلا . . حسرة بعد حسرة تتهادى

★★★

أيها المدعى العمومى مهلا . . بعض هذا فقد بلغت المرادا[5]

قد ضمنا لك القضاء بمصر . . وضمنا لنجلك الإسعادا[6]

فإذا ما جلست للحكم فاذكر . . عهد (مصر) فقد شفيت الفؤادا

لا جرى النيل فى نواحيك يا (مصـ . . ـر) ولاجادك الحيا حيث جادا[7]

أنت أنبت ذلك النبت يا (مصـ . . ـر) فأضحى عليك شوكا قتادا[8]

أنت أنبت ناعقا قام بالأمـ . . ـس فأدمى القلوب والأكبادا[9]

ايه يا مدره القضاء ويا من . . ساد فى غفلة الزمان وشادا[10]

أنت جلادنا فلا تنس أنا . . قد لبسنا على يديك الحدادا

---

(١) تعرف محاكم التفتيش بالقسوة والظلم واضطهاد الناس ومصادرة أملاكهم، ثم إحراقهم من غير أن تترك لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم، وقد استغلت تلك المحاكم فى اضطهاد العرب فى أسبانيا فى آخر أيامهم بها حتى تم جلاؤهم عنها فى سنة ١٦٠٩م. ونيرون، هو الملك الرومانى المعروف بالظم والقسوة والاستبداد، ومما ينسب إليه أنه أحرق مدينة روما، وكان يوم إحراقها يشاهد النيران تاكل المدينة وأهلها، فيسر بهذا المنظر كانما ينظر إلى رواية تمثل فى ملهى من الملاهى.

(٢) المثلة (بالضم): التنكيل. وتشف: تكشف وتبين. والأنداد: النظراء، الواحد ند (بكسر النون).

(٣) الحجة: السنة.

(٤) اشفقت: خشيت.

(٥) المدعى العمومى: إبراهيم الهلباوى بك.

(٦) يشير إلى ما كان يقال من أن الهلباوى بك كان قد وعد بأن يكون بعد من رجال القضاء، لدفاعه عن الإنجليز فى هذه الحادثة

(٧) الحيا: المطر.

(٨) القتاد: شجر صلب له شوك كالإبر. يخاطب مصر بأنها أحسنت إلى بعض أبنائها وبرت بهم، فأساءوا إليها وجحدوا نعمتها

(٩) يريد «بالناعق»: المدعى العمومى فى هذه القضية. والنعيق (بالعين المهملة، وفى كتب اللغة أنه بالغين المعجمة أفصح): صياح الغراب.

(١٠) المدره: خطيب القوم والمتكلم عنهم.

استقبال اللورد كرومر عند عودته من مصيفه

بعد حادثة دنشواى[1]

[نشرت فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٦م]

(قصر الدبارة) هل أتاك حديثنا . . فالشرق ريع له وضج المغرب[2]
أهلا بساكنك الكريم ومرحبا . . بعد التحية إننى أتعتب[3]
نقلت لنا الأسلاك عنك رسالة . . باتت لها أحشاؤنا تتلهب
ماذا أقول وأنت أصدق ناقل . . عنا ولكن السياسة تكذب[4]
علمتنا معنى الحياة فما لنا . . لا نشرئب لها وما لك تغضب[5]
أنقمت منا أن نحس؟ وإنما . . هذا الذى تدعو إليه وتندب[6]
أنت الذى يعزى إليه صلاحنا . . فيما تقرره لديك وتكتب[7]
إن ضاق صدر النيل عما هاله . . يوم الحمام فإن صدرك أرحب[8]
أو كلما باح الحزين بأنة . . أمست إلى معنى التعصب تنسب![9]
رفقا عميد الدولتين بأمة . . ضاق الرجاء بها وضاق المذهب[10]
رفقا عميد الدولتين بأمة   ليست بغير ولائها تتعذب
إن أرهقوا صيادكم فلعلهم . . للقوت لا للمسلمين تعصبوا[11]
ولربما ضن الفقير بقوته . . وسخا بمهجته على من يغصب[12]
فى (دنشواى) وأنت عنا غائب . . لعب القضاء بنا وعز المهرب

---

(١) انظر الكلام على الحادثة التى وقعت فى هذا البلد فى القصيدة السابقة.
(٢) ريع (بالبناء للمجهول): من الروع، وهو الفزع. يخاطب فى هذا البيت القصر مريدا صاحبه.
(٣) التعتب، هو تواصف الموجدة، ومخاطبة المدلين أخلاءهم طالبين حسن مراجعتهم، ومذاكرتهم ما كره بعضهم من بعض.
(٤) يشير بهذا البيت والذى قبله إلى مقتطفات من تقرير اللورد كرومر عن مصر نقلها البرق إلى الصحف المصرية، وفيها يطعن على المصريين ويصفهم بأنهم لا يرعون جميلا.
(٥) نشرئب لها: نتطلع إليها. والأشرئباب (فى الأصل): مد العنق للنظر.
(٦) ندبه إلى الأمر: دعاه إليه.
(٧) يعزى: ينسب. يشير إلى ما كان يكتبه اللورد كرومر فى تقريراته من أنه هو الذى جلب الخير والرفاهية لمصر.
(٨) يوم الحمام، أى يوم صيد الحمام الذى سبب حادثة دنشواى المعروفة.
(٩) الأنة: من الأنين، وهو التأوه. ويشير بهذا إلى ما وجه إلى المسلمين فى مصر من التعصب الدينى، وأن ذلك التعصب كان السبب فى قتل الإنجليز فى دنشواى.
(١٠) عميد الدولتين، أى عميد الدولة الانجليزية والمصرية.
(١١) أرهقوا صيادكم: اعتدوا عليه وآذوه. ويريد «بالصياد»: أحد ضباط الانجليز الذين كانوا يتصيدون الحمام فى دنشواى ولاقى حتفه هنالك.
(١٢) ضن: بخل. وسخا بمهجته...الخ، أى بذل نفسه فى دفع من يغصبه طعامه. ويشير بهذا إلى ما حدث من بعض هؤلاء الصيادين، حين أطلقوا النار على الحمام فأحرقت بعض أجران القمح هنالك.

حسوا النفوس من الحمام بديلة . . فتسابقوا فى صيدهن وصوبوا[1]
نكبوا وأقفرت المنازل بعدهم . . لو كنت حاضر أمرهم لم ينكبوا
خليتهم والقاسطون بمرصد . . وسياطهم وحبالهم تتأهب[2]
جلدوا ولو منيتهم لتعلقوا . . بحبال من شنقوا ولم يتهيبوا[3]
شنقوا ولو منحوا الخيار لأهلوا . . بلظى سياط الجالدين ورحبوا[4]
يتحاسدون على الممات وكأسه . . بين الشفاه وطعمه لا يعذب
موتان: هذا عاجل متنمر . . يرنو، وهذا آجل يترقب[5]
والمستشار مكاثر برجاله . . ومعاجز ومناجز ومحزب[6]
يختال فى أنحائها متبسما . . والدمع حول ركابه يتصبب
طاحوا بأربعة فأردوا خامسا . . هو خير ما يرجو العميد ويطلب[7]
حب يحاول غرسه فى أنفس . . يجنى بمغرسها الثناء الطيب
كن كيف شئت ولا تكل أرواحنا . . للمستشار فإن عدلك أخصب
وأفض على (بند) إذا ولى القضا . . رفقا يهش له القضاء ويطرب
قد كان حولك من رجالك نخبة . . ساسوا الأمور فدربوا وتدربوا
أقصيتهم عنا وجئت بفتية . . طاش الشباب بهم وطار المنصب[8]
فاجعل شعارك رحمة ومودة . . إن القلوب مع المودة تكسب
وإذا سئلت عن الكنانة قل لهم . . هى أمة تلهو وشعب يلعب
واستبق غفلتها ونم عنها تنم . . فالناس أمثال الحوادث قلب[9]

(١) يقال: صوب السهم نحو الرمية (بتشديد الياء)، إذا سدده.

(٢) القاسطون: الظالمون الجائرون عن الحق، قال الله تعالى: (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا). والمرصد: المرقب.

(٣) منيتهم، أى خيرتهم فيما يتمنونه من أخف العذاب.

(٤) أهلوا ورحبوا، أى قالوا: أهلا ومرحبا. ومعنى البيتين: أن كلا ممن جلد وشنق رأى فى عذابه من الشدة ما تمنى معه أن يستبدل به عذاب أخيه. واللظى: النار، وقيل: لهبها.

(٥) المتنمر: الغاضب، تشبيها له بالنمر، لأن من عادته ألا يلقاك دائما إلا متنكرا غضبان. ويرنو: ينظر.

(٦) يريد «بالمستشار» هنا: المستربوند الانجليزى، وهو من قضاة المحكمة التى حكمت على متهمى دنشواى. والمعاجز: من عاجزت الرجل، إذا أتيت بما يجعله عاجزا. والمناجز: المقاتل المبارز. ومخرب، أى مفرق أعوانه، فبعضهم يتولى أمر الجلد، والبعض يتولى أمر الشنق...الخ.

(٧) طاحوا بأربعة، أى ذهبوا بنفوسهم وأردوا: أهلكوا. ويريد «بالخامس»: الحب المذكور فى البيت الآتى.

(٨) أقصيتهم: أبعدتهم. وطار المنصب، أى خفت أحلامهم من الغرور بمناصبهم.

(٩) قلب، أى متقلبون لا يثبتون على حال واحدة. والذى وجدناه فى كتب اللغة ان القلب: صفة للمفرد أى المتقلب كيف شاء، وقد أخبر الشاعر به عن الناس مراعاة للفظ، ومنه قول الشاعر: ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد؟

شكوى مصر من الاحتلال

[نشرت فى أول يناير سنة ١٩٠٧م]

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت . . حواشيه حتى بات ظلما منظما[١]
تمن علينا اليوم أن أخصب الثرى . . وأن أصبح المصرى حرا منعما[٢]
أعد عهد (إسماعيل) جلدا وسخرة . . فإنى رأيت المن أنكى وآلما[٣]
عملتم على عز الجماد وذلنا . . فأغليتم طينا وأرخصتم دما
إذا أخصبت أرض وأجدب أهلها . . فلا أطلعت نبتا ولا جادها السما[٤]
نهش إلى الدينار حتى إذا مشى . . به ربه للسوق ألفاه درهما[٥]
فلا تحسبوا فى وفرة المال - لم تفد . . متاعا ولم تعصم من الفقر - مغنما
فإن كثير المال - والخفض وارف . . قليل إذا حل الغلاء وخيما[٦]

وداع اللورد كرومر

قالها عند استقالة اللورد وضمنها آراء الناس فى سياسته

[نشرت فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧]

فتى الشعر هذا موطن الصدق والهدى . . فلا تكذب التاريخ إن كنت منشدا[٧]
لقد حان توديع العميد وإنه . . حقيق بتشييع المحبين والعدا[٨]
فودع لنا الطود الذى كان شامخا . . وشيع لنا البحر الذى كان مزبدا[٩]
وزوده عنا بالكرامة كلها . . وإن لم يكن بالباقيات مزودا
فلم لا نرى الأهرام يا نيل ميدا . . وفرعون عن واديك مرتحل غدا؟[١٠]

---

(١) الحواشى: النواحى، وتهذيبها: إصلاحها.
(٢) تمن: يخاطب عميد الدولة الانجليزية. ويشير إلى ما كان يكتبه ذلك العميد فى تقريراته من صلاح حال مصر ورفاهتها بفضل الانجليز.
(٣) يسير بهذا البيت إلى ما كان يردده عميد الدولة الإنجليزية وغيره من ساسة الإنجليز من تفضيل عهد احتلالهم على ما قبله من العهود، ولاسيما عهد إسماعيل، ممتنين على المصريين بأنهم قد أزالوا عنهم ما كان يحيق بهم من المظالم قبل احتلالهم، من تسخير الناس وجلد ظهورهم.
(٤) جادها السما أى نزل عليها المطر.
(٥) هش إليه: ارتاح وبش ويشير بهذا إلى غلاء الحاجات وارتفاع أثمانها، حتى إن الدينار ينزل إلى قدر الدرهم فى الشراء.
(٦) الخفض: سعة العيش ورغده. والوارف: المتسع. يقول: إن كثرة الأموال مع ارتفاع الأسعار وغلاء الحاجات لا تغنى شيئا.
(٧) فتى الشعر، يريد نفسه.
(٨) العميد، هو عميد الدولة الإنجليزية فى مصر، وهو اللورد كرومر، وقد بقى بها ما يزيد على أربعة وعشرين عاما، فقد حضر إليها فى سبتمبر سنة ١٨٨٣م. وتركها فى سنة ١٩٠٧م. وحقيق: جدير.
(٩) الطود: الجبل العظيم. والشامخ: المرتفع. والمزبد: الذى يقذف بالزبد (بالتحريك) وهو ما يعلو الماء من الرغوة، ولا يكون ذلك إلا عند هيجان البحر وثورانه. شبه الشاعر اللورد بالجبل العظيم فى رسوخه فى السياسة وعلو شأنه، كما شبهه بالبحر المزبد فى ثورته وغضبه.
(١٠) ميدا: مائلة مضطربة، الواحد مائد. وشبه كرومر بفرعون، لما كان يعرف به من الجبروت.

كأنك لم تجزع عليه ولم تكن . . ترى فى حمى فرعون أمنا ولا جدا[١]
سلام ولو أنا نسىء إلى الألى . . أساءوا إلينا ما مددنا لهم يدا
سنطرى أياديك التى قد أفضتها . . علينا فلسنا أمة تجحد اليدا[٢]
أمنا فلم يسلك بنا الخوف مسلكا . . ونمنا فلم يطرق لنا الذعر مرقدا
وكنت رحيم القلب تحمى ضعيفنا . . وتدفع عنا حادث الدهر إن عدا
ولولا أسى فى (دنشواى) ولوعة . . وفاجعة. أدمت قلوبا وأكبدا[٣]
ورميك شعبا بالتعصب غافلا . . وتصويرك الشرقى غرا مجردا[٤]
لذبنا أسى يوم الوداع لأننا . . نرى فيك ذاك المصلح المتوددا
تشعبت الآراء فيك فقائل . . أفاد الغنى أهل البلاد وأسعدا
وكانت له فى المصلحين سياسة . . ترخص فيها تارة وتشددا[٥]
رأى العز كل العز فى بسطة الغنى . . فحارب جيش الفقر حتى تبددا[٦]
وأمتعكم بالنيل فهو مبارك . . على أهله، خصبا وريا وموردا[٧]
وسن لكم حرية القول عندما . . رأى القول فى أسر السكوت مقيدا[٨]
وآخر لم يقصر على المال همه . . يرى أن ذاك المال لا يكفل الهدى[٩]
فلا يحمد الإثراء حتى يزينه . . بعلم، وخير العلم ما كان مرشدا[١٠]
يناديك قد أزريت بالعلم والحجا . . ولم تبق للتعليم يا (لرد) معهدا[١١]
وأنك أخصبت البلاد تعمدا . . وأجدبت فى مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغات وإنه . . قضاء علينا أو سبيل إلى الردى[١٢]

---

(١) الجدا (بفتح الجيم وتخفيف الدال): العطاء.
(٢) نطرى: نمدح والأيادى: النعم، وأفضتها: أجريتها. ويشير فى هذا البيت والبيتين اللذين بعده إلى مآثر اللورد فى مصر، من نشر الأمن فى ربوع البلاد، والأخذ بناصر الضعفاء، وإنصافهم من ظلم الأقوياء.
(٣) الأسى: الحزن. وانظر التعريف بحادثة دنشواى (فى الحاشية رقم١ من صفحة ٢٠ من هذا الجزء).
(٤) رميك، أى اتهامك. والغر: الذى لا تجربة له بالأمور لقصرنظره. ومجردا، أى غير مزود بأسباب النهوض والجد.
(٥) ترخص: لأن وسهل.
(٦) بسطة الغنى: سعته.
(٧) يشير بهذا البيت إلى الإصلاحات المتعلقة بالرى وتحسين النظم فى صرف مياه النيل التى اجريت فى عهد اللورد كرومر.
(٨) سن: شرع. يشير بهذا البيت إلى حرية الصحافة فى عهد اللورد.
(٩) وآخر: معطوف على قوله السابق: «فقائل». ويقصر، أى يحبس. وهمه، أى همته وعزمه.
(١٠) الإثراء: كثرة الأموال.
(١١) أزرى به: تهاون به ووضع من شأنه.
(١٢) يريد «بأم اللغات»: اللغة العربية. ويشير إلى ما كان فى عهد اللورد كرومر من جعل دراسة أكثر العلوم فى المدارس باللغة الإنجليزية. والردى: الهلاك.

ووافيت والقطران فى ظل راية . . فما زلت (بالسودان) حتى تمردا[1]
فطاح كما طاحت (مصوع) بعده . . وضاعت مساعينا بأطماعكم سدى[2]
حجبت ضياء الصحف عن ظلماته . . ولم تستقل حتى حجبت (المؤيدا)[3]
وأودعت تقرير الوداع مغامزا . . رأينا جفاء الطبع فيها مجسدا[4]
غمزت بها دين النبى وإننا . . لنغضب إن أغضبت فى القبر(أحمدا)
يناديك أين النابغون بعهدكم . . وأى بناء شامخ قد تجددا[5]
فما عهد (إسماعيل) والعيش ضيق . . بأجدب من عهد لكم سال عسجدا[6]
يناديك وليت الوزارة هيئة . . من الصم لم تسمع لأصواتنا صدى[7]
فليس بها عند التشاور من فتى . . أبى إذا ما أصدر الأمر أوردا؟
بربك ماذا صدنا ولوى بنا . . عن القصد ان كان السبيل ممهدا؟[8]
أشرت برأى فى كتابك لم يكن . . سديدا ولكن كان سهما مسددا[9]
وحاولت إعطاء الغريب مكانة . . تجر علينا الويل والذل سرمدا[10]
فياويل مصر يوم تشقى بندوة . . يبيت بها ذاك الغريب مسودا[11]
ألم يكفنا أنا سلبنا ضياعنا . . على حين لم نبلغ من الفطنة المدى[12]
وزاحمنا فى العيش كل ممارس . . خبير وكنا جاهلين ورقدا[13]
وما الشركات السود فى كل بلدة . . سوى شرك يلقى به من تصيدا

---

(١) وافيت، أى حضرت إلى مصر. والقطران: مصر والسودان. ويرد «بالراية»: الراية المصرية. وتمرد: عصى وخرج عن الطاعة. يشير بهذا البيت إلى رأى السياسة البريطانية الذى اشارت به على مصر من اخلاء السودان فى سنة ١٨٨٤م عندما ثار المهدى، حتى استفحل أمره وانتشرت دعوته، وتألبت معظم القبائل على الحكومة، وقد أعيد فتحه بعد ذلك بالجيشين المصرى والانجليزى فى سنة ١٨٩٧م.
(٢) طاح، أى ذهب وضاع. ومصوع: ثغر معروف على البحر الأحمر، وقد كان فى يد مصر، ثم اضطرت إلى اخلائه أيام الحروب السودانية، فضمته إيطاليا إلى أملاكها بموافقة انجلترا.
(٣) ظلماته، أى ظلمات السودان، ويريد ظلمات الجهل التى فيه. ويشير الشاعر إلى ما حدث فى عهد اللورد كرومر من منع بعض الصحف المصرية، ومنها صحيفة المؤيد، من دخول السودان خوفا من نشر الدعاية ضد الانجليز.
(٤) المغامز: المطاعن. ويشير الشاعر إلى ما ذكره اللورد كرومر فى تقريره عن مصر، حين تركها، من طعن على المصريين.
(٥) يناديك، أى هذا الآخر الذى سبق ذكره فى قوله: «وآخر لم يقصر...الخ».
(٦) العسجد: الذهب الخالص.
(٧) الصدى: ما يرجع من الصوت إذا خرج ووجد ما يحبسه، ولذلك يقال له: رجع الصدى.
(٨) لوى به عن القصد، أى صرفه عنه. يقول: إن صح ما يقال من أنك أحسنت السياسة فى مصر ووليت أمورها أكفاءها، فما بالنا ننحرف عن القصد ونسير فى غير النهج.
(٩) المسدد: المصوب نحو الهدف.
(١٠) السرمد: الدائم.
(١١) الندوة: المكان يجتمع فيه القوم للتشاور. ويشير إلى ما كان يراد من إنشاء مجلسٍ للشورى مختلط من المصريين والأجانب.
(١٢) المدى: الغاية. ويشير بهذا البيت إلى ما استولى عليه الأجانب من أراضينا الزراعية بما نصبوه من أشراك الديون ذوات الفوائد المرهقة.
(١٣) مارس الأمر: عالجه وزاوله.
يشير فى هذا البيت إلى أرباب الاقتصاد الخبيرين باكتساب المال واستثماره من الأجانب، وجهل المصريين بهذا الفن.

فهذا حديث الناس والناس ألسن . . إذا قال هذا، صاح ذاك مفندا[١]
ولو كنت من أهل السياسة بينهم . . لسجلت لى رأيا وبلغت مقصدا
ولكننى فى معرض القول شاعر . . أضاف إلى التاريخ قولا مخلدا
فيأيها الشيخ الجليل تحية . . ويأيها القصر المنيف تجلدا[٢]
لئن غاب هذا الليث عنك لعلة . . لقد لبثت آثاره فيك شهدا

استقبال السير غورست[٣]

قالها فى استقباله عند مجيئه إلى مصر معتمدا للدولة الانجليزية خلفا للورد كرومر يبث فيها آلام المصريين وآمالهم

[نشرت فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧م]

بنات الشعر بالنفحات جودى . . فهذا يوم شاعرك المجيد[٤]
أطلى واسفرى ودعيه يحيى . . بما توحين أيام الرشيد[٥]
إذا ما جل قدرك عن هبوط . . مريه إلى سمائك بالصعود
وأولى ذلك الفانى بيانا . . يتيه به على أهل الخلود
وحلى عقدة من أصغريه . . يلن لهتافه قاسى الحديد[٦]
فما أنا واقف برسوم دار . . أسائلها ولا كلف برود[٧]
ولا مستنزل هبة بمدح . . ولا مستنجز حر الوعود
ولكنى وقفت أنوح نوحا . . على قومى وأهتف بالنشيد
وأدفع عنهم بشبا يراع . . يصول بكل قافية شرود[٨]

---

(١) مفندا: مكذبا مجهلا.
(٢) بريد قصر الدوبارة الذى كان يسكنه العميد.
(٣) ولد غورست سنة ١٨٦١م، وتوفى فى يوليه سنة ١٩١١م. وكان مستشارا لوزارة المالية من سنة ١٨٩٨م إلى سنة ١٩٠٤م. وفى سنة ١٩٠٧م عين عميدا للدولة الإنجليزية مكان اللورد كرومر.
(٤) بنات الشعر: معانيه وخواطره ويريد «بالشاعر المجيد»: نفسه.
(٥) سفرت المرأة تسفر (من باب ضرب): كشفت عن وجهها. ويريد «بالرشيد»: هارون الرشيد الخليفة العباسى المعروف، وخصه بالذكر لكثرة من كان فى ذمته من الشعراء المجيدين.
(٦) الاصغران: القلب واللسان.
(٧) رسوم الدار: آثارها. والكلف: المولع بالشىء الشديد الحب له. والرؤد (بالهمز وسهلت): الشابة الحسنة.
(٨) شبا اليراع: سن القلم. وقافية شرود، أى سائرة ذائعة.

بنات الشعر إن هى أسعدتنى . . شكوت من العميد إلى العميد [١]
ولم أجحد عوارفه ولكن . . رأيت المن داعية الجحود [٢]
أذيقونا الرجاء فقد ظمئنا . . بعهد المصلحين إلى الورود [٣]
ومنوا بالوجود فقد جهلنا . . بفضل وجودكم معنى الوجود
إذا اعلولى الصياح فلا تلمنا . . فإن الناس فى جهد جهيد [٤]
على قدر الأذى والظلم يعلو . . صياح المشفقين من المزيد [٥]
جراح فى النفوس نغرن نغرا . . وكن قد اندملن على صديد [٦]
إذا ما هاجهن أسى جديد . . هتكن سرائر القلب الجليد [٧]
إلى من نشتكى عنت الليالى . . إلى (العباس) أم (عبدالحميد)؟ [٨]
ودون حماهما قامت رجال . . تروعنا بأصناف الوعيد [٩]
فما جئنا نطاولكم بجاه . . يطولكم ولا ركن شديد [١٠]
ولا بتنا نعاجزكم بعلم . . يبين به الغوى من الرشيد [١١]
ولكنا نطالبكم بحق . . أضر بأهله نقض العهود [١٢]
رمانا صاحب التقرير ظلما . . بكفران العوارف والكنود [١٣]
وأقسم لا يجيب لنا نداء . . ولو جئنا بقرآن مجيد
وبشر أهل مصر باحتلال . . يدوم عليهم أبد الأبيد [١٤]
وأنبت فى النفوس لكم جفاء . . تعهده بمنهل الصدود [١٥]

---

(١) أسعدتنى: أعانتنى. وفى كتب اللغة: أن «شكا» يتعدى بنفسه لا بالحرف.
(٢) العوارف: النعم، الواحدة عارفة. وفى البيت تعريض بما كان يمن به اللورد كرومر على المصريين من أنه أنهضهم وأصلح من أحوالهم.
(٣) الخطاب فى «أذيقونا» للمحتلين. وفى قوله: «بعهد المصلحين» تهكم ظاهر.
(٤) اعلولى: علا.
(٥) المشفقون: الخائفون.
(٦) نغر الجرح: سال دمه. واندمل: التأم.
(٧) السرائر: جمع سريرة، وهى ما يسره الإنسان من أمره. والجليد: الصبور.
(٨) العنت: الأذى والمشقة.
(٩) روعه: أخافه وأفزعه.
(١٠) طاوله بجاهه: فاخره به. وطاله يطوله: علاه وارتفع عليه. ويريد «بالركن الشديد»: العزة والمنعة. والخطاب فى هذا البيت وما بعده للإنجليز.
(١١) نعاجزكم: نأتى بما يعجزكم.
(١٢) يريد «بالعهود»: وعود ساسة الإنجليز بالجلاء عن مصر.
(١٣) صاحب التقرير، هو اللورد كرومر، وكان قد اتهم المصريين فى أحد تقريراته التى كان يرفعها لدولته بعدم الاعتراف بجميل الدولة البريطانية عليهم. والكنود: الكفر بالنعمة.
(١٤) أبد الأبيد، أى أبد الدهر.
(١٥) المنهل: المطر يشتد انصبابه.

فأثمر وحشة بلغت مداها . . وزكاها بأربعة شهود (1)
قتيل الشمس أورثنا حياة . . وأيقظ هاجع القوم الرقود (2)
فليت (كرومراً) قد دام فينا . . يطوق بالسلاسل كل جيد
ويتحف (مصر) آنا بعد آن . . بمجلود ومقتول شهيد
لننزع هذه الأكفان عنا . . ونبعث فى العوالم من جديد
رمى (دار المعارف) بالرزايا . . وجاء بكل جبار عنيد (3)
يدل بحوله ويتيه تيها . . ويعبث بالنهى عبث الوليد (4)
فبدد شملها وأدال منها . . وصاح بها: سبيلك أن تبيدى (5)
هبوا (دنلوب) أرحبكم جناناً . . وأقدركم على نزع الحقود (6)
وأعلى من (غلادستون) رأياً . . وأحكم من فلاسفة (الهنود) (7)
فإنا لا نطيق له جواراً . . وقد أودى بنا أو كاد يودى
مللنا طول صحبته وملت . . سوابقنا من المشى الوئيد (8)
بحمد الله ملككم كبير . . وأنتم أهل مرحمة وجود
خذوه فأمتعوا شعبا سوانا . . بهذا الفضل والعلم المفيد
إذا استوزرت فاستوزر علينا . . فتى (كالفضل) أو (كابن العميد) (9)
ولا تثقل مطاه بمستشار . . يحيد به عن القصد الحميد (10)
وفى الشورى بنا داء عهيد . . قد استعصى على الطب العهيد (11)

---

(1) يريد «بالشهود الأربعة»: من أعدموا فى دنشواى، فهم بما لقوا شهود عدول على ظلم العميد.
(2) قتيل الشمس: الضابط الإنجليزى الذى مات فى حادث دنشواى بضربة الشمس، واتهم الأهلون بقتله، والهاجع: النائم. يريد أن ما أصاب الناس من العذاب بسبب هذا القتيل جعلهم يهبون ويستيقظون إلى المطالبة بالحرية.
(3) كل جبار عنيد: يريد مستشار المعارف أنا ذاك، وهو المستر دانلوب وأعوانه.
(4) الحول: القوة.
(5) أدال منها: أذلها وأذهب عزها ودولتها. وتبيد: تهلك.
(6) الجنان: القلب.
(7) غلادستون، هو وليم غلادستون. ولد بليفربول فى التاسع والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٠٩م، وكان من ساسة الإنجليز المشهورين، وتولى وزارة المالية مرتين، ثم كان رئيساً لمجلس النواب، ثم رأس الوزارة الإنجليزية أربع مرات. وتوفى فى ١٩ مايو سنة ١٨٩٨م.
(8) السوابق: الخيل التى تجىء سابقة فى الحلبة، ويريد بهم أعلام الأمة ونوابغها. والوئيد من المشى: البطىء منه.
(9) الفضل، هو أبو العباس الفضل بن سهل أخو الحسن بن سهل، أسلم على يد المأمون فى سنة ١٩٠هـ وكان وزيراً للرشيد، وكان يلقب بذى الرياستين لأنه كان رب القلم والسيف، ومات مقتولاً يوم الخميس ثانى شعبان سنة ٢٠٢ هـ. وابن العميد، هو الوزير أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد الفارسى الأصل، وزر لركن الدولة أبى على بن بويه، والد عضد الدولة المشهور فى سنة ٣٢٨ هـ، فساس دولته ووطد أركانها، ومازال فى وزارته محط رحال الشعراء والأدباء والعلماء حتى توفى سنة ٣٦٠هـ. وخص الفضل وابن العميد لتشجيعهما العلم والأدب.
(10) المطا: الظهر. يرغب إلى العميد البريطانى أن يجعل على وزارة المعارف أمثال الفضل وابن العميد، على ألا يشل أيديهم بمستشار (كدانلوب).
(11) العهيد: القديم الذى أتى عليه عهد طويل. يقول إن بمجلس الشورى فى مصر عيوباً قديمة استعصى شفاؤها من قديم على المصلحين.

شيوخ كلما همت بأمر . . زأرتم دونه زأر الأسود
لحى بيضاء يوم الرأى هانت . . على حمر الملابس والخدود [١]
أترضى أن يقال - وأنت حر - . . بأنك قين هاتيك القيود؟ [٢]
وهل فى دار ندوتكم أناس . . بهذا الموت أو هذا الجمود؟ [٣]
فنح غضاضة التمايز عنا . . كفانا سائغ النيل السعيد
أرى أحداثكم ملكوا علينا . . (بمصر) موارد العيش الرغيد [٤]
وقد ضقنا بهم وأبيك ذرعاً . . وضاق بحملهم ذرع البريد
أكل موظف منكم قدير . . على التشريع فى ظل العميد؟
فضع حداً لهم وانظر إلينا . . إذا أنصفتنا نظر الودود
وخبرهم وأنت بنا خبير . . بأن الذل شنشنة العبيد [٥]
وأن نفوس هذا الخلق تأبى . . لغير إلهها ذل السجود
وول أمورنا الأخيار منا . . نثب بهم إلى الشأو البعيد [٦]
واشركنا مع الأخيار منكم . . إذا جلسوا لإيقام الحدود [٧]
وأسعدنا بجامعة وشيد . . لنا من مجد دولتك المشيد
وإن انعمت بالإصلاح فابدأ . . بتلك فإنها بيت القصيد [٨]
وفرج أزمة الأموال عنا . . بما أوتيت من رأى سديد
وسل عنها (اليهود) لا تسلنا . . فقد ضاقت بها حيل (اليهود)
إذا ما ناح فى (أسوان) باك . . سمعت انين شاك فى (رشيد)
جميع الناس فى البلوى سواء . . بأدنى الثغر أو أعلى الصعيد
تدارك أمة بالشرق أمست . . على الأيام عاثرة الجدود [٩]

---

(١) يريد «باللحى البيضاء»: أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية. و«بحمر الملابس والخدود»: الإنجليز. وكان مما تتميز به جنودهم أنا ذاك الأكسية الحمراء.

(٢) القين: الحداد.

(٣) دارندوتكم، يريد بها مجلس العموم البريطانى. ويشير بهذا البيت والأبيات الأربعة التى قبله إلى ضعف رأى مجلس الشورى والجمعية العمومية، لأن الحكومة كانت حرة فى قبول رأيهما أو رده.

(٤) الرغيد: الواسع الطيب.

(٥) الشنشنة: العادة والطبيعة.

(٦) الشأو: الغاية.

(٧) يلاحظ أنه لم يرد فى كتب اللغة «إيقام» بياء بعد الهمزة كما فى هذا البيت. والذى ورد «إقام» بدون ياء مصدر أقام.

(٨) بتلك، أى بالجامعة المصرية، ولم تكن قد أنشئت أنا ذاك.

(٩) عاثرة الجدود: أى تاعسة الحظوظ.

وأيد مصر والسودان واغنم . . ثناء القوم من بيض وسود
وما أدرى وقد زودت شعرى . . وظنى فيك بالأمل الوطيد[(1)]
أجئت تحوطنا وترد عنا . . وترفعنا إلى أوج السعود؟[(2)]
أم اللورد الذى أنحى علينا . . أتى ثوب معتمد جديد؟[(3)]

شيخ الشعراء

- إسماعيل صبرى (١٨٥٤ - ١٩٢٣) عمل محافظاً للاسكندرية ١٨٩٦ - ١٨٩٩ ثم وكيلاً لوزارة الحقانية ١٨٩٩ أى أنه كان وكيلا للحقانية عند وقوع حادثة نشواى ولم يمنعه ذلك من كتابة قصيدته الرائعة واعتزل الخدمة فى سنة ١٩٠٧.

حادثة دنشواى

وأقلت عشرة قرية حكم الهوى . . فى أهلها وقضى قضاء أخرق
إن أنَّ فيها بائس مما به . . أورن جاوبه هناك مطوّق
وارحمتا لجناتهم ماذا جنوا؟ . . وقضاتهم ما عاقهم أن يتقوا
ما زال يقذى كل عين ما رأوا . . فيها ويؤذى كل سمع ما لقوا
حتى حكمت فجاء حكمك آية . . للناس طى صحيفة تتألق
نزلت ترفرف حول كاتب نصها . . زمراً ملائكة الرضى وتحلق
شكرتك مصر على سلامة بعضها . . شكراً يغرب فى الورى ويشرق
ذكرت لك الصفح الجميل ولم تزل . . ترمى إلى أمر أجل وترمق
قانون (دنشاواى) ذاك صحيفة . . تتلى فترتاع القلوب وتخفق
هل يرتجى صفو ويهدأ خاطر . . والموت حول نصوصها يترقرق؟
ومضاجع القوم النيام أواهل . . بمعذب يردى وآخر يرهق
لن تبلغ الجرحى شفاء كاملاً . . مادام جارحها المهند يبرق
فاحكم بغير العنف واكسر سيفه . . فالحلم أجمل والمكارم أليق

(١) الوطيد: الثابت القوى. و«بالأمل» متعلق بـ «زودت».
(٢) حاطه يحطوه: حفظه وتعهده.
(٣) انحى علينا، اى اقبل علينا بالشدة والقسوة والعنف.

تخلف أمير الشعراء أحمد شوقى عن ركب الشعراء الذين كتبوا عن مأساة دنشواى عند حدوثها (يونيه ١٩٠٦) ولم يكتب عن دنشواى إلا فى ذكراها الأولى (١٩٠٧).. ومن المؤكد أن شوقى الذى كان فى ذلك الوقت (شاعر السراى) قد تريث فى الكتابة عن الحادثة لأن موقف الخديو عباس حلمى لم يكن واضحاً عند حدوث تلك المأساة.. وبعد أن تحولت حادثة دنشواى إلى مأساة وطنية أبدع شوقى شعراً رائعاً اتسم بكثير من وضوح الرؤية والإلمام بكل أبعاد المأساة.

أحمد شوقى (١٨٧٠ - ١٩٣٢)

ذكرى دنشواى (١٩٠٧)

يادنشواى على رباكِ سلام .. ذهبت بأنس ربوعك الأيام
شهداء حكمك فى البلاد تفرقوا .. هيهات للشمل الشتيت نظام
مرت عليهم فى اللحود أهلة .. وخص عليهم فى القيود العام
كيف الأرامل فيك بعد رجالها .. وبأى حال أصبح الأيتام؟
عشرون بيتاً أقفرت وانتابها .. بعد البشاشة وحشة وظلام
ياليت شعرى فى البروج حمائم .. أم فى البروج منية ورحمام؟
(نيرون) لو أدركت عهد (كرومر) .. لعرفت كيف تنفذ الأحكام!
نوحى حمائم دنشواى وروعى .. شعباً بواد النيل ينام
إن ناحت الأحياء حالت بينه .. سحراً وبين فراشه الأحلام
متوجع يتمثل اليوم الذى .. ضجت لشدة هوله الأقدام
السوط يعمل والمشانق أربع .. متوحدات والجنود قيام
والمستشار [1] إلى القطائع ناظر .. تدمى جلود حوله وعظام
فى كل ناحية وكل محلة .. جزعاً من الملأ الأسيف زحام
وعلى وجوه الناكلين كآبة .. وعلى وجوه الشاكلات رغام

(١) الكابتن متشل مستشار وزارة الداخلية والذى أشرف على تنفيذ الأحكام

أحمد شوقى ١٨٧٠ - ١٩٣٢
فى وداع كرومر

أيامكم أم عهد إسماعيلا .. أم أنت فرعون يسوس النيلا؟
أم حاكم فى أرض مصر بأمره .. لا سائلا أبداً ولا مسئولا
ياما لكا رق الرقاب ببأسه .. هلا اتخذت إلى القلوب سبيلا؟
لما رحلت عن البلاد فشهدت .. مكانك الداء العياء رحيلا
أوسعتنا يوم الوداع إهانة .. أرب لعمرك لا يصيب مثيلا

إلى أن قال:

..

أنذرتنا رقا يدوم وذلة .. تبقى وحالا لا ترى تحويلا
أحسبت أن الله دونك قدرة .. لا يملك التغيير والتبديلا؟
الله يحكم فى الملوك ولم تكن .. دول تنازعه القوى لتدولا
فرعون قبلك كان أعظم سطوة .. وأعز بين العالمين قبيلا

***

اليوم أخلفت الوعود حكومة .. كنا نظن عهودها الانجيلا
دخلت على حكم الوداد وشرعه .. مصراً فكانت كالسلال دخولا
هدمت معالمها وهدت ركنها .. وأضاعت استقلالها المأمولا

..

وقال:

قدمه إسماعيل قبلك للورى .. ظل الحضارة فى البلاد ظليلا
إن قيس فى وجود وفى شرف إلى .. ما تنفقون اليوم عد بخيلا
أو كان قد صرع (المفتش) مرة .. فلكم صرعت بدنشواى قتيلا
كرلاتذ الكرباج فى أيامه .. من بعد ما أنبت فيه ذيولا

شوقى يهجو أحمد فتحى زغلول

وحين كافأ الانجليز أحمد فتحى زغلول على دوره المشين فى محاكمة دنشواى بترقيته وكيلاً لنظارة الحقانية أرسل زغلول بطاقة دعوة إلى شوقى لحضور حفل تكريمه فى فندق شبرد.. فرفض شوقى الدعوة ورد عليها بأبيات من الشعر انتقد فيها المحتفى به والمحتفلين أيضاً.

إذا ما جمعتم أمركم وهممتمو
بتقديم شىء للوكيل ثمين
خذوا حبل مشنوق بغير جريرة
وسروال مجلود وقيد سجين
ولا تعرضوا شعرى عليه فحسبه
من الشعر حكم خطه بيمين
ولا تقرأوه فى شبرد بل إقرأوه
على ملأ فى دنشواى حزين

صلاح عبد الصبور

. . وثوى فى جبهة الأرض الضياء
ومشى الحزن إلى الأكواخ، تنين له ألف ذراع
كل دهليز ذراع
من آذان الظهر حتى الليل. . يالله
فى نصف نهار
كل هذه المحن الصماء فى نصف نهار
منذ تدلى رأس زهران الوديع
كان زهران غلاماً
أمه سمراء، والأب مولد
وبعينيه وسامة
وعلى الصدغ حمامه
وعلى الزند أبو زيد سلامه
ممسكاً سيفاً، وتحت الوشم نبش كالكتابة.
اسم قرية
«دنشواى»
شب زهران قويا
ونقيا
يطأ الأرض خفيفا
وأليفا
كان ضاحكاً ولوعاً بالغناء
وسماع الشعر فى ليل الشتاء
ونمت فى قلب زهران، زهيرة
ساقها خضراء من ماء الحياة
تاجها أحمر كالنار التى تصنع قبلة
حينما مر بظهر السوق يوما
ذات يوم. .
مر زهران بظهر السوق يوما
واشترى شالا منمنم
ومشى يختال عجبا، مثل تركى معمم

ويجيل الطرف.. ما أحلى الشباب
عندما يصنع حبا
عندما يجهد أن يصطاد قلبا
كان ياما كان أن زفت لزهران جميلة
كان ياما كان أن أنجب زهران غلاما.. وغلاما
كان ياما كان أن مرت لياليه الطويلة
ونمت فى قلب زهران شجيرة
ساقها سوداء من طين الحياة
فرعها أحمر كالنار التى تحرق حقلاً
عندما مر بظهر السوق يوماً
ذات يوم
مر زهران بظهر السوق يوماً
ورأى النار التى تحرق حقلاً
ورأى النار التى تصرع طفلاً
كان زهران صديقاً للحياة
ورأى النيران تجتاح الحياة
مد زهران إلى الأنجم كفا
ودعا يسأل لطفا
ربما.. سورة حقد فى الدماء
ربما استعدى على النار السماء
وضع النطع على السكة والغيلان جاءوا
وأتى السَياف مسرور وأعداء الحياة
صنعوا الموت لأحباب الحياة
وتدلى رأس زهران الوديع
قريتى يومها لم تأتدم إلا الدموع
قريتى من يومها تأوى إلى الركن الصديع
قريتى من يومها تخشى الحياة
كان زهران صديقاً للحياة
مات زهران وعيناه حياة
فلماذا قريتى تخشى الحياة..؟

من ديوان
الناس فى بلادى

دنشواى فى الوجدان الشعبى

دنشواى هى بذرة الثورة التى صارت شجرة وارفة الظلال كثيرة الثمار على يد جمال عبدالناصر ورفاقه فى ثورة يوليو ١٩٥٢ ولذلك لم يكن غريباً اهتمام ثورة يوليو بحادثة دنشواى وأهل هذه القرية التى ظلمها الاستعمار.. فجعلت الثورة من يوم ١٣ يونيه عيداً قومياً للمنوفية وجعلت من أبراج دنشواى رمزاً للمنوفية وأنشأت بالقرية متحفاً ومدرسة وأعطت لأسر الشهداء إعانات سنوية لفترة من الوقت ثم استبدلت تلك الإعانات بمشروعات صغيرة من خلايا نحل العسل.

وبعيداً عن هذا الاهتمام الرسمى استطاعت دنشواى أن تستحوذ على الوجدان الشعبى المصرى لسنوات طويلة هى سنوات الوعى الوطنى وذلك قبل أن تهاجمنا فئران الإنفتاح والكويز والعولمة والخصخصة.. إلخ.

وقد عمل الوجدان الشعبى المصرى على تحويل مأساة دنشواى إلى أدب يتسم بالبساطة والعذوبة والعمق وقد توارث أهل القرية وكل أهل مصر بعض الأشعار الشعبية (مجهولة المؤلف) وإن شئنا الدقة فهى من تأليف مصر الوطن والوطنية.. وقد تركزت معظم الأشعار الشعبية حول البطل زهران (محمد درويش زهران) لتصنع له سيرة شعبية على طريقة أدهم الشرقاوى وأبوزيد الهلالى سلامة.. وذلك لأن زهران كان بطلاً يتسم بقوة الشخصية والشهامة ومقاومة الظلم والظالمين ومساندة الضعفاء والمظلومين وهو الذى قال لحظة وقوفه على المشنقة موجهاً كلامه إلى الإنجليز «لو كنت أعلم أن هذا سوف يحدث ما تركت فيكم أحداً على قيد الحياة».

من بعد حكم المحاكم والشاويش
والباش
غلايين وسجها كرومر محربة
للباش
الإنجليز فرعنوا بعد ما كانوا
أوباش
نزلوا على دنشواى لا خلوا نفر
ولا أخوه
إللى اتشنح مات وإللى فضل
جلدوه
وإللى فضل من الجلد جوه سجنهم
ورموه
يوم شنج زهران كانت صعب
وجفاته
أمه تبكى عليه فوج السطح
وإخواته
لو كان له أب ساعة الشنج
ما فاته
لأجل نصر الديانة أتانا مصطفى
كامل
حسين كامل البرنس جال رايح فين
ياباش كامل
جال له روح بالعجل
ماتخافش
غير السياسة وكلمة حج
ماتجولش

راح السبع ما استناش
لم كبار الإنجليز الكل ما خلاش
عجل عليه كرومر وجال له بالعجل
فيدنا
جال له علشان نفر مات خربتوا
البر وبلادنا
جال له طلبك أيه ياكامل
طلب المساجين من الجيش
طلعوا له
وفى خروجهم مزازيك مصر
ضربوا له
أربعة وعشرين صباح الناس
يباركوا له
رجعوا سجوه مات. . ياخسارة
ياكامل باش

وقد ربط هذا الزجل الشعبى ما بين شنق زهران وبطولات مصطفى كامل فى الدفاع عن أهل دنشواى حتى تم الإفراج عن المسجونين.

من ملحمة زهران
تأليف محمد محمد الملاح
(ابن اخت البطل الزهران)

وكان نهار حر قامت حرقة
وعصابة
زهران دا قدام ضرب الطغيان
والظلمة
وأخد سلاحهم معندوش خوف من
الظلمة
من كترة الضرب مات واحد من
الظلمة

لما دروا الإنجليز جم الكل فى
بلدنا
من كل جانب جتنا الأجانب وعملوا
حصار فى بلدنا
إللى هرب ما نفد وإللى فضل
مسكوه
إللى انشنق انشنق واللى فضل
جلدوه
إللى انضرب انضرب واللى فضل
حبسوه
وجابوا المشانق والرايح يقول
للجاى
الظلم شفنا والمشانق فى
دنشواى
كلام وباحكيه وافهم معناته
بتمام
يوم شنق زهران كان حر يشيب
الولدان
وأمه بتبكى وأهله مع
الخلان
وتركوا أطفال من بعدهم
أيتام
عاشوا غلابة يعوزوا العطف
والإحسان
أفهم معانى الكلام والدور
بالكامل
لجل الديانة ظهر لنا مصطفى
كامل

الشاعر الشعبى عثمان محمد الخبيرى كان (ترزى دنشواى) وراوية للشعر فهو الذى روى الزجل الأصلى (مجهول المؤلف) كما كان أيضاً شاعراً متميزاً كتب الكثير عن دنشواى وزهران ومما كتبه ما يلى:

يوم شنق زهران كان ضلمة
وأطول يوم
صمنا عن الزاد ماندوقش الطعام
كام يوم
ودمعة العين من يومها
ما جفت يوم
زهران فى المشنقة والكل
شايفينه
ومراته تبكى وأولاده الصغار
مساكين
للموت مسكه العدو وأولاده
شايفينه
فى طلعته المشنقة كانوا أربعة
ماسكينه
زعق ياأهل البلد الظلم
شايفينه
الحكم لوجار بيخلى الشجاع
مسكين
والله لو كنت أعلم بأن الوعد
حايجينى
لكنت صبحتهم رمة ولا
خليت
لكن المقدر فى علم الله
حايجينى

كما كتب ترزى دنـشواى الشاعر عثمان محمد الخبيرى شـعراً آخر عن دنشواى بعد أن ثأر جمال عبدالناصر وثورة يوليو من المحتل يقول فيه:

أمانة يادنشواى إذا عدل الزمان
تانى
لا تنسى الظلم وابكى دم من
تانى
شاهد وخصم وحكم أيه راح يكون
تانى
الكلب مادام حكم نصير على
التعذيب
لابد عن يوم حنطرد اللئيم
بأذاه
اللى انشنق مات واللى عاش أهو
فى تعذيب
الأبيض أسود من جور اللئيم
وأذاه
وبعد خمسين سنة جاد الإله
بجمال
نسانا كل الحزن صبحت حياتنا
جمال
وخد بطارنا وطرد خصم البلد
منها
صبحت دنشواى تقول جدد حياتنا
جمال

من المؤكد أن الوجدان الشعبى المصرى قد أبدع الكثير احتفاءً بزهران وأبطال دنشواى.. ويستحق هذا الإبداع الشعبى الوطنى أن تفرد لـه دراسات منفصلة حفـاظاً على وعينا الوطنى بعد أن راحت جرافات الفساد والعولمة تعمل بإصرار عجيب على تجريف الوعى الوطنى.

برنادشو يسجل المأساة

الرعب فى دنشواى

أصدر برنارد شو الطبعة الأولى من مسرحيته «جزيرة جون بول الأخرى» John Bull's other Island عام ١٩٠٧، أى عقب حادث دنشواى مباشرة.

وكانت أيرلندا – وطنه الأصلى – قد ثارت على الحكم البريطانى مطالبة بالتحرر من السيطرة البريطانية. وقد هالته تصرفات السلطات البريطانية فى مصر بشأن محاكمة المتهمين فى دنشواى والأحكام التى صدرت عليهم. وطريقة تنفيذ هذه الأحكام. فأفرد فى مقدمة تلك الطبعة الأولى التى جعل عنوانها: «مقدمة إلى رجال السياسة» صفحات عديدة جعل عنوانها: «الرعب فى دنشواى». ولما أعيد طبع المسرحية فى عام ١٩٣١. كان قد وقع حادث اغتيال سردار الجيش المصرى سيرلى ستاك. فأضاف إلى المقدمة ما رأى إضافته فى ضوء ما استجد من ظروف دولية. ولذلك فإن هذه الوثيقة الأدبية التاريخية تكملة تبدو ضرورية لما ورد فى هذا الكتاب عن قضية دنشواى، وسوف يرى القارىء فى هذه المقدمة نموذجاً رائعاً لسخرية برنارد شو من الاستعمار البريطانى فى مصر. ونقداً لاذعاً جريئاً لما اتخذ من إجراءات وحشية فى محاكمة المتهمين فى هذه القضية وفى تنفيذ الأحكام عليهم. ودفاعاً صادقاً حاراً عن أهل هذه القرية المصرية.

***

دنشواى قرية مصرية صغيرة فى دلتا النيل، وإلى جانب الاكواخ المتهاوية بين عيدان البوص النامى على جانب الطريق وأشجار النخيل. تقوم أبراج من الطوب النيء. يعجز الفلاح الإنجليزى عن تعليل وجودها. هذه الأبراج هى أبراج الحمام. فأهل القرية يربون الحمام كما يربى الفلاح الإنجليزى الدجاج، وحاول أن تتخيل شعور قرية

إنجليزية إذا فـاجأتهـا جماعـة من الضباط الصـينيين وبدأوا فى إطلاق النار على الأوز والبط والدجاج والديكة ثم جمعوا ما تساقط منها وحملوها مؤكدين أنها طيور متوحشة كما يعتقد كل إنسان فـى الصين، وأن ما يتظاهر به الفلاحون (الإنجليز) من سخط إنما هو ستـار يخفـون به حقـدهم على الصينيـين. أو - ربما يخفون بـه مؤامرة يدبـرونها للقـضـاء على دين كونفـوشـيـوس ولإقامـة كنيسة انجلترا - أى المذهب المسيحى البروتستانتى - مكان ذلك الدين الصينى!

حسـناً: هذا هو المقابل البـريطانى لما حدث فى دنشـواى عندما ذهـبت جماعـة من الضباط الانجليز لصيد الحمام هناك فى عام سابق. فقد اشتكى الأهالى وأبلغوا شكواهم إلى السلطات ولكنهم لم يتلقوا رداً. فقد تخلى القانون عنهم فى الساعة التى كانوا فيها بحاجة إلى حماية هذا القانون. ولذلك فإن إحدى الأسر ذات النفوذ بين فلاحى القرية الذين يتولون تربية الحـمام والاحتفاظ به فى الأبراج. وهى أسرة مـحفوظ. يئست من حماية القانون. فقرر رئيسها حسـن محفوظ الذى يبلغ من العمر اثنين وستين عاماً ألا يستسلم إذا تكرر الاعتداء على الحمام فى قريته. كما أن الضباط البريطانيين تلقوا أوامر بألا يصطادوا الحمام فى القرى بدون موافقـة عمد هذه القرى. ولو أنه لم يتخذ أى قرار بشأن ما يمكن أن يحدث إذا تجرأ عمدة على رفض السماح للبريطانيين بالصيد!

تخيل شعور أهل دنشواى - فى ١٣ من يونيو ١٩٠٦ - عندما أقبل إلى القرية أربعة ضبـاط بريطانيـون يرتدون الملابس «الكاكى» ويحملون بنادقـهم وأحدهم كـان بين من اشـترك فى العـام السابق فى صـيد الحـمام بالقـرية مما أثار الشكوى التى قـدمت إلى السلطات وكان مع أولئك الضبـاط الأربعة ضابط خامس يمتطى صهـوة جواده ومترجم و«امباشى» مصرى من الشرطة. هنا غلا الدم الشـرقى فى عروق حسن محفوظ وحذر البريـطانيين أنه لن يسمح لهم بصـيد الحـمام. ولكن لما كـانوا لم يفهـموا اللغـة التى حذرهم بها فإن هذا التحذير لم يثمـر. أرسلوا المترجم ليطلب من العمدة السماح لهم بالصيد. ولكن العمدة كان متغيباً عن القرية. وكل ما استطاع المترجم أن يحصل عليه من نائب العمدة - الذى كان يدرك مغـبة رفض مثل ذلك الطلب رفضاً باتاً - هو الرد البديهى الرقيق بأن البريطانيين يستطيعون الصـيد إذا ابتعدوا تماماً عن القرية،. واستناداً إلى هذا الترحيب اكتفى البريطانيون بالابتـعاد عن بيوت القرية مسافة تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ياردة (هذه المسافات زعـمت البيانات الرسميـة فيما بعد أنهـا كانت نحو ٥٠٠ ياردة!) وبدأوا فى إطلاق النـار على حـمام الفـلاحين. فـاحـتج هؤلاء الفـلاحـون واعترضوا. وأخيـراً أمسكوا بالبندقية التى كان يحملها أصغـر الضباط الإنجليز. وأثناء هذا التماسك انطلقت رصاصة من السلاح فأصابت ثلاثة رجال وزوجة عبدالنبى. وهو

شاب فى الخامسة والعشرين من عمره. وخيل إلى هذه الزوجة أن اصابتها قاتلة. ولو أنه اتضح فيما بعد أنها قد أغمى عليها فقط من صدمة الإصابة. وأصبح شعور أهل القرية كشعور أهل القرية البريطانية التى دهمتها تلك الجماعة التى تخيلناها من الضباط الصينيين الذين لما اعترض عليهم أهل القرية قتلوا زوجة فلاح انجليزى. وعندئذ تأثر عبدالنبى تأثراً عميقاً. ويجب أن نعترف أنه كان هناك ما يبرر ذلك. فإن جرن الغلة الخاص به قد اشتعلت فيه النار (النظرية الانجليزية زعمت أنه أضرم النار فى الجرن كإشارة البدء فى ثورة يقوم بها العالم الإسلامى كله!)

وتجمع أهل القرية فوراً فى مكان الحادث. ولما رأى الضباط الآخرون أن زميلهم (الذى انطلقت من بندقيته الرصاصة) فى مأزق إلتفوا حوله. وعمد عبدالنبى إلى ضرب من ظن أنه قاتل زوجته بعصا. واستخدم حسن محفوظ هو الآخر عصا. وبدأ الأهالى والصبية يلقون الحجارة والطوب. لو أن هذا حدث لخمسة من ضباط الشرطة فى لندن لادركوا أنه ما من شيء يمكن عمله إلا الابتعاد. لأنه لا جدوى من المناقشة مع جمهور ثائر وبخاصة إذا كنت لا تفهم لغته. ولو أن هذه الجماعة التى اقتحمت القرية لصيد الحمام كان يتولى أمرها «ضابط صف» لجاز أن يخرجها من القرية سالمة. ولكن الضباط حاولوا استعطاف أهل القرية باستخدام الإشارات فسلموا أسلحتهم وقدموا ساعات ونقوداً للجمع المحتشد. وقبض أقدم الضباط رتبة على أحدثهم - وهو الذى انطلقت الرصاصة من سلاحه - وتظاهر بأنه يقبض عليه بسبب قتل المرأة. وبطبيعة الحال. تزايد احتشاد الأهالى وتجمهرهم. وكان أولئك الضباط اثنين أيرلنديين.. وثلاثة انجليز. فقدوا الأمل فى معالجة الموقف. وتبينوا أنهم أصبحوا معرضين لخطر شديد. فاتجهوا إلى عرباتهم. ولكن الأهالى أخرجوهم ثانية. بعد أن أصيب أحد الحوذية. إصابة أفقدته الوعى. عندئذ اتفق الضباط على الهرب عدواً. على أن يعدو الانجليز - وهم أحدث الضباط - إلى الثكنة البريطانية وأن يستحضروا نجدة لانقاذ الأيرلنديين. انطلق الضباط الانجليز عدواً طبقاً لما اتفق عليه. ولكن ثالثهم - وهو أصغرهم سناً - تبين شدة الموقف الذى يقفه الأيرلنديان فعاد وانضم إليهما. وعقب عدو طويل تحت شمس بعد الظهر فى مصر وصل أحد الهاربين إلى القرية المجاورة فسقط متأثراً بضربة الشمس التى أودت بحياته. أما الآخر فقد تابع العدو حتى التقى بدورية عادت لتتولى النجدة، فى نفس الوقت كان قد تم تخليص الضباط الثلاثة الآخرين - الذين تركوا فى دنشواى - من أيدى الصبية ومن عبدالنبى وحسن محفوظ بوساطة كبار السن والخفراء الذين انقذوهم من أى أذى آخر ولكن بعد أن وقع عليهم إعتداء شديد. اذ كسرت عظمة من عظام الذراع اليسرى لأحدهم على مقربة من الرسغ. كما أن الأهالى

جذبوهم إلى جرن القمح وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالاشارات عن أنهم يستحقون أن تقطع رقابهم جزاء قتلهم لها. كما أن أولئك الأهالى ركلوهم (بأقدام عارية لحسن الحظ!). إلا أنه عند هذا الحد تدخل كبار السن والخفراء فأوقفوا الجمهور. وأخيراً سمح للضباط الثلاثة بركوب عرباتهم للعودة إلى ثكنتهم وانتهى الحادث يومئذ.

ما من جمهور انجليزى يتعرض لاستفزاز مماثل يمكن أن يتصرف تصرفاً أفضل من تصرف أهل دنشواى. وقليلون من الناس هم الذين يستطيعون كبت ثائرتهم فلا يوقعون إلا مثل ما وقع للضباط الانجليز من أذى طفيف. إذ أنه لم تنقض إلا عدة أشهر منذ أن تعرض رجل عجوز - لم يكن أجنبياً ولم يكن متديناً بدين آخر - للركل بالأقدام حتى الموت فى شوارع لندن لأن رجلاً من رجال شرطة الحدائق العامة قد أخرجه من إحدى تلك الحدائق بطريقة جعلت الجمهور يتصور أنه ارتكب عملاً شائناً، ولم يكن الضباط الانجليز بدنشواى لمهمة خاصة بعملهم العسكرى. أى أنهم - بصفاتهم الشخصية كمجرد أفراد يزاولون رياضة ما - قد ارتكبوا عملية سلب قطيعة لقرية فقيرة جداً بقتل حمامها، فى قرية انجليزية كان يمكن أن يتحمل أهل القرية مثل ذلك السلب لأن الفلاحين - الانجليز - يتوقعون، فى مثل هذه الحالة أن يتقاضوا تعويضاً فى مقابل ما وقع عليهم من ضرر. أو أن يشترى المتسببون فى الضرر ما لدى الفلاحين من فحم. أو أغطية معروضة للبيع. أو أن يستدعى أولئك الفلاحون للعمل فى منازل أولئك المتسببين فى الضرر. أو فى حدائقهم. أو فى حظائر خيولهم. أو للعمل كمساعدين أثناء الصيد وما شابه ذلك. ولكن أهل دنشواى لم يتوقعوا مثل ذلك الاغراء من أولئك الذين اعتدوا عليهم ذلك الاعتداء الأرعن الأنانى الذى لا يقيم وزناً لمشاعر الآخرين، أحد المعتدين بدا أنه قتل امرأة وجرح ثلاثة رجال ببندقيته، ولقد أدانه نفس زميله فعلاً أمام الجمهور المحتشد بالقبض عليه.

والخلاصة أن الضباط قد استفزوا الأهالى استفزازاً لا يمكن احتماله. وأبدوا افتقاراً للحسم والحكمة فى التعامل مع الحشد الثائر الذى استفزوه مما تسببت عنه كارثة، كان واجباً أن يؤنبوا تأنيباً قاسياً على ما فعلوه وأن يخطروا بأن عليهم - هم أنفسهم - أن يتقدموا بالشكر جزاء ما حدث لهم. كما كان يجب أن يعامل القرويون الذين اعتدى عليهم برفق وأن يؤكد لهم أن صيد حمامهم لن يسمح به قط فى المستقبل.

هذا ما كان واجباً أن يحدث. الآن ماذا حدث فعلاً؟

إن عبدالنبى - نظراً لإصابة زوجته - اكتفى بالحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن رحمتنا لم تقف عند هذا الحد! فإن زوجته لم تعاقب إطلاقاً - حتى على تهمة

سرقة طلقة (من مهمات الجيش الإنجليزى) وجدت فى جسمها! وخشية أن يشعر عبدالنبى بالوحدة وهو فى سن الخامسة والعشرين عند بدء تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة طيلة حياته فقد حكم على شاب آخر من أهل القرية، فى العشرين من عمره، بالأشغال الشاقة المؤبدة لكى يؤنس عبدالنبى فى الليمان!

ولكن مثل هذا الاحساس المرهف لم يبد بالنسبة لحسن محفوظ فلاح مصرى يتولى تربية الحمام يعترض على رياضة يزاولها بريطانيون. ويهدد ضباطاً بريطانيين وسادة نبلاء عندما أطلقوا النار على حمامة. وبالفعل يعتدى بعصا على أولئك الضباط. أن مثل هذا الفلاح يتضح جلياً أنه متوحش! وأن الواجب أن يكون ما يتخذ معه من إجراء عبرة لغيره. الأشغال الشاقة المؤبدة لم تكن كافية لرجل جاوز الستين من عمره وكان يبدو وكأنه فى السبعين. ومن المحتمل ألا يمتد به العمر لكى يقضى فى الليمان خمسة أعوام منها. ولذا فقد شنق حسن. ولكن من قبيل التقدير الخاص لأسرته فقد شنق على مرأى تام من أهله. زوجاته وأولاده وأحفاده لكى يتسلوا بمشاهدة المنظر من سقف بيته؟!

وخشية ألا يثير هذا الامتياز الذى منح لأسرة محفوظ حسد باقى أسر القرية فقد شنق معه ثلاثة آخرون من أهل دنشواى!

وقد تقدم المحكوم عليهم بالإعدام إلى المشنقة - خلال ذلك الحفل! - بكبرياء وهم يذكرون الله. الا أن حسن صاح فى صوت عال سائلاً الله أن يخرب بيوت من شهدوا ضده. أما درويش - أحد المحكوم عليهم بالاعدام - فبدا وكأنه يتعجل التنفيذ أو كأنه يطلب من الجلاد ان يسرع في انجاز عمله. ودرويش هذا كان قد سجن بتهمة الادلاء بشهادة كاذبة. . ولم يكن معروفاً فى القرية بحسن السمعة. ولكن مقاومته للغزو البريطانى لقريته هى أفضل عمل قام به طيلة حياته. أما باقى من حكم بادانتهم فانهم جميعا ممن عرفوا بحسن السيرة، وقد تراوحت أعمار من شنقوا بين ٦٠ و ٥٠ و٢٢ و ٢٠ عاما.

والشنق مع ذلك، هو أقل أشكال تنفيذ أحكام الاعدام علنا اثارة للناس، فهو خال من عناصر الدم، والتعذيب التى يشتهيها الخيال العسكرى البيروقراطى العتيق! وعلى ذلك فانه لما لم يكن هناك الامكان لشخص واحد يمكن شنقه على عود المشنقة. ولما كان من المفروض ان يترك جسم المشنوق لمدة نصف ساعة للتأكد من أنه فارق الحياة. ولاتاحة وقت كاف لأسرته تشاهده فيه (وهو يلف ويدور حول نفسه ببطء كما جاء فى وصف الصحف المصرية). أى أن القائمين بالتنفيذ كان عليهم أن يملأوا فراغ ساعتين

وان يجهزوا أثناءها على حياة أربعة، فحـرصوا على أن يستمر الحفل دون توقف بجلد ثمانية رجال خـمسين جلدة لكل منهم، أى بزيادة احدى عشرة جلدة عـما سمحت به قوانين مـوسى عليه السلام. وهى قـوانين صدرت فى عصـور يعدها جيش الاحـتلال البريطانى لمصر بلا شك عصورا بربرية. ولكن مـوسى برر قانونه بأن أسماه قانون الله لا مجرد أداة لاشـباع قسوته وفزعـه، انه من قبيل التأكيـد السىء الذى لا يمكن قبـوله ولا وصفه ان تذكـر الأوراق الرسمية البريطانية التى عـرضت على البرلمان: «ان الجلال الواجب قد احتـرم أثناء تنفيذ أحكام الاعدام»! وان «كل انسانيـة ممكنة قد روعيت فى تنفيذ تلك الاحكام»! وأن «الترتيبات قد أعـدت بطريقة رائعة تثير الاعجاب وتدل على القدرة العظيمة لكل ذوى الشأن».

ويتبين بوضـوح من هذه الشهادة الأخيـرة انها لا تشير إلى المحكوم عليـهم بالاعدام فانهم لا يعـدون رسميـاً وبداهة من ذوى الشأن اطلاقاً فى اجـراءات التنفيذ. . أخـيراً يشهد لورد كرومر ان الرجل الانجليزى الذى تولى أمر التنفيذ» رجل يمتاز بانسانية فذة، وهو محبـوب جدا بين أهل مصر بسـبب عطفه الشديد الذى كان يبـديه نحوهم دائماً» وسوف يرى الناس ان الوثائق البرلمانيـة التي تحمل أرقام ٣ و٤، مصر ١٩٠٦ لا تفـتقر إلى روح الدعابة غـير المقصـودة! فان الحيـوان الرسمى الفظ ينسب إلى نفسه فى كل مناسبة الرقة والعطف. .

رجل واحد- من أهالى دنشواى المحكوم عليهم بالجلد قد نجا فعلا ربما معرضا بنجاته الامبراطورية البريطانية للخطر الشديد. كان مـصابا بالصرع، وقد دهمته نوبات الصرع عدة مـرات فى المحكمة أمام القـاضى الانجليزى «لينش» فرأى الطبـيب ان من الأفضل تركه ينصـرف بدون ان ينفذ عليه حكم الجلد. ونجـا- ولكن هذا الاجراء كان مزعـجا إلى أقصى حـد. لأن عدد المحكوم عليهم بالجلد قد روعى فى تحـديده ان يملأ- فقط- الوقت المحدد للشنق. بمعدل جلد اثنـين أثناء شنق واحد! ولذلك ان ما طرأ على ذلك الترتيب بسبب عدم تنفيذ حكم الجلد فى سيد سليمان خير الله لمرضه الذى لم يحسب حساب ذلك الترتيب جعل تنفيـذ شنق درويش مملاً لأنه ظل معلقاً فى حبل المشنقة لمدة ربع ساعة تماماً بدون أن يجلد أحد لتسلية اخوانه من القرويين والضباط ورجال سلاح الفرسان البريطانيين. ورجال الشرطة العسكريةراكـبى الخيول والمشاة الراكبة. كان يجب وضع بعض أحكام الجلد الاحـتياطيـة تحت أيدى القائمين بالتـنفيذ للاسـتعـانة بها فى مواجهة مثل هذه الطوارىء!

على أية حال فإن الوقت لم يتسع لجلد كل محكوم عليـه بهذه العقوبة. ولا للاكتفاء

بجلد ثلاثة من المحكوم عليهم. وبهذا حكم على هؤلاء الثلاثة بالسجن بالاضافة إلى الجلد. ستة آخرون لم يجلدوا قط بل أرسلوا إلى الليمان لقضاء سبع سنوات في الاشغال الشاقة. رجل واحد حكم عليه بخمس عشرة سنة. اجمالى عمل الصباح: أربعة شنقوا، اثنان أشغال شاقة مؤبدة، واحد أشغال شاقة خمس عشرة سنة، ستة أشغال شاقة سبع سنوات. ثلاثة حبس سنة مع الشغل وخمسين جلدة، وخمسة خمسون جلدة لكل منهم.

ان لورد كرومر يشهد بأن هذه الاجراءات «عادلة وضرورية»؟ وهو يقدم الاسباب المبررة لديه. يبدو ان العدالة المزهو بها التى أدخلها الانجليز إلى مصر فى عام ١٨٨٢ كانت خيالية.

كان مستر «ولفريد سكاون بلنت» يشن الحرب ضد الاستبداد والتعذيب، مهددا بحث النواب (الانجليز) على توجيه أسئلة فى البرلمان، فاخترعت فى مصر محكمة جديدة لها طبيعة المحاكم العسكرية لكى تحل محل «لجان مقاومة السرقة» التى كانت مكونة من المصريين، ولكنها محاكم عسكرية بريطانية.

أما الموالون لبريطانيا من المصريين- كالموالين لها من دعاة الوحدة فى أيرلندة- فان ولاءهم، لأنه بضاعة غير طبيعية، كان يجب ان يتقاضوا ثمنه، والثمن كان يسدد فى شكل عمل حكومى فى مقابل مركز اجتماعى ومرتب ثابت، ولذلك رأينا فى عام ١٨٩٥ محكمة أنشئت على ان يجلس فيها ثلاثة موظفين انجليز مع اثنين من المصريين يزاولون سلطات مطلقة لا حدود لها فى توقيع العقوبات بدون وجود محلفين، وبدون ان يكون على أحكامهم معقب من استئناف، أو نقض، انهم يمثلون أفضل ما لدينا من نظمنا الرسمية القضائية والعسكرية، وهذا الأفضل يمكن تقديره بالاحكام التى صدرت على قرويى دنشواى!!

وتبرير لورد كرومر لأعمال المحكمة التى حاكمت المتهمين فى قضية دنشواى يتلخص- عمليا- فى أنها رغم سوء ما عملته فان «لجان مكافحةالسرقة» كانت أسوأ منها، وأضاف ان المصريين قد اعتادوا ان يقرنوا القانون والأمن بالجلد وأحكام الاعدام والتعذيب، وأنهم لن يحترموا أية محاكمة لاتستمر على تطبيق ذلك! وهذا تبرير ينأى عن الصدق، فانه يقترح- مثلا- ان المبشرين التابعين لكنيسة انجلترا قد يحسنون صنعا اذا طبقوا الطقوس الخاصة بتضحية النفس البشرية عندما يقومون بالتبشير بين القبائل التى تتصور ان ممارسة هذه التضحية البشرية وثيقة الصلة بالدين، وهو يرى ان السبب الوحيد الذى عاق محكمة دنشواى عن الالتجاء إلى تعذيب المتهمين لانتزاع الاعترافات

منهم هو خشية ألا يقر البرلمان البريطانى ذلك مع ان هذا البرلمان الذى أقر أحكام الاعدام سيقر- ما يخطر لأى شخص- أى شىء آخر. . ان المحكمة لم يكن فى نيتها- بلا شك- السماح بشهادات ضد الضباط البريطانيين. لأنه- كما حدث فعلاً- فان «الاومباشى» المصرى الذى صحب أولئك الضباط فى المرتين اللتين اصطادوا الحمام فيهما بدنشواى. وهو أحمد حسن زقزوق الذى يبلغ من العمر ٢٦ عاماً قد تهور فأكد أنه عقب الطلقة التي أصابت المرأة- زوجة عبدالنبي- عاد الضباط فأطلقوا النار على الجمهورالمحتشدة مرتين، وقد ورد ذلك فى «الوثائق البرلمانية» ولكن الصحيفة الفرنسية «ايجيبت» قد استند عليها مستر «ولفريد سكوان بلنت» اذ قرر ان زقزوق عندما سأله أحد القضاة الانجليز عما اذا كان لا يخشى أن يدلى بمثل هذه الشهادة فأجاب: «ما من أحد من العالم بقادر على ان يخيفنى، الحق هو الحق وعلى أثر ذلك أمروا بمغادرة الجلسة، وقد أضاف مستر بلنت ان زقزوق حوكم أمام محكمة عسكرية بسبب ذلك وحكم عليه بالحبس سنتين وخمسين جلدة، دون أن أقسو فاسمى ذلك استخداماً للتعذيب لارهاب من يفكر فى الشهادة ضد البريطانيين فاننى قد أعتمد على موافقة معظم العقلاء عندما أقول ان زقزوق قد تلقى اشارة قوية بأن تكون شهاداته فى المستقبل مقبولة من سلطات الاحتلال.

ولم يقتصر الامر على أنه لم يكن هناك محلفون أثناء المحاكمة بل انه لم يكن هناك دفاع عن المتهمين، فان المحامين تلقوا تعليمات بـ «الدفاع» عن المساجين بطريقة توحى إليهم- وهم من طبقة مختارة - بأنه من غير المرغوب فيه ان تغضب سلطات الاحتلال» وبدلا من الدفاع عن أولئك المتهمين فانهم أثنوا على الاحتلال. . والتمسوا استعمال الرأفة مع موكليهم التعساء. . وان الرحمة فوق العدل كما قالوا وقد لاحظت المحكمة فى حكمها: «ان الدفاع قد أتيحت له فرصة كاملة لابداء أقواله، ومع ذلك فان هذا الدفاع قد انهار تماماً وكل ما أستطاع ان يقوله فعلا باسم المتهمين اقتصر على طلب استعمال الرأفة من المحكمة»!

والآن، لو طلب إلى هذا الدفاع ان يعرض نظرية جديدة. أو ان يقترح عملا ملائماً فقد يقنع لورد كرومر بأنه ما من شىء يمكن ان يحفظ الامبراطورية البريطانية الا حرق القرية وصلب سكانها! القرية التى غزاها خمسة أجانب مسلحون حاولوا للمرة الثانية ان يقتلوا طيور القرويين وان يحملوها معهم. ولما قاوموا محاولة تجريدهم من أسلحتهم جرح أربعة من الفلاحين، وثارت أعصاب القرويين وضربوا الغزاة، فتدخل كبار السن من أهل القرية وخفراؤها أخيرا وأنقذوا المعتدين وأعادوهم من حيث أتوا بدون ان يقع عليهم أذى أكثر مما كان يكن أن يقع على من يرتكب مثل ما ارتكبوه من سلوك سيىء.

والمرء يمكن ان يتخيل مـا يمكن ان يقع لأى رجل، مسجوناً أو محامياً، الذى يجرؤ على ان يقول الحق فى مثل هذه الظروف.

ان المتهـمين كانوا يدركون ذلـك فلم يحاولوا. فمن المشنقـة التفت درويش إلى بيـته وأثناء التأهب لوضع الحبل فى عنقـه قال: «ليجزينا الله تعالى خير الجـزاء عما عانيناه من خسة هذه الدنيا ومن ظلم هذه الدنيا، ومن قسوة هذه الدنيا».

ولو أنه تجرأ فى المحكمة على أن يـقارن الله بالمحكمة وأن يفضله سبـحانه وتعالى لما كان هناك أدنى شك فى أن يكون جـزاؤه، الحكم عليه بخمسين جلدة قـبل شنقه لكى يتعلم مدى عظمة الامبراطورية؟! وكما حـدث فانه احتفظ بآرائه دفينة فى صدره حتى تبين انه لم يعد هناك وقت لاضـافة عقوبة أخـرى إلى عقوبة اعدامه، أمـا فى المحكمة فقد فعل كما فعل الاخـرون «أنكروا» ادعوا وجودهم أثناء الحادث فى القرية المجاورة، أو كانو يرعون ماشيتهم علي بعد ميل من القرية أو يدرسون غلتهم، واحد منهم عندما تعـرف عليه الضـابط الانجليزى أجـاب: كل الرجال مـتشـابهون.. كـان هذا الرجل أعور.. عندما يقرر لورد كرومر فى اعتذاره الرسمى عن القاضى الانجليزى «لينش» ان «المتهمين قد لقـوا محاكمة عادلة إلى درجة الكمال»- ولاحظ هنا أنه لم يقـل محاكمة لم تتجنب العدالة الا بالقدر الضئيل الذى يمكن ان يقع بسبب الخطأ البسيط الذى يمكن أن يقع فيه أى انسان، وهو أقصى ما يمكن ان يقال عن أية محاكمة على وجه الأرض» ولكنه قال: «مـحاكمة عـادلة إلى درجة الكمال» لا شك أنه يعتـقد صحة مـا يقول. ولكن رأيه هذا يعنينا بصفة رئيسية كمثل لحالته العقلية، ولمدى ما يفقده المرء من معانى الكلمات الانجليزية بعد خدمة رسمية فى مصر طيلة ثلاثين عاما.

ان لورد كرومر يذكـرنا بأنه فى الثمانينات هدد أحد المديرين رجـلا بضربه بالكورباج فى حضور «سير كلود مكدونالد» فأجاب الرجل: «لن تجرؤ على ضربى الان أمام هذا البريطانى؟»

مـاذا يمكن ان يقول هذا الـرجل الآن؟ ماذا يقـول لورد كرومـر الآن؟ انه يسـتنكر: «المحاولات غير الناضجة لفرض الآراء الغربية على شعب شرقي».

فى عـام ١٩٠٦ يؤكد لورد كـرومـر ان الاحكام الوحشـية الصادرة بالجلد «عـادلة وضرورية» ويرى انه « مـا من شىء يعاب على طريقة تنفـيذها» ويضيف «لقد قـضيت ثلاثين عاماً تقريباً من حياتى فى محاولة قوية لرفع الظروف المعنوية والمادية للشعب فى مصر، ولقد ساعدنى عدد من الموظفين الاكفاء الذين قـد أقرر أنهم جميعا قد حفزتهم نفس الروح التى حفزتنى».

ان مصــر قد ترتعد عـندما تقرأ هذه الكلمـات. فاذاكانت الـثلاثون عامـا الأولى قد توجها حادث دنشواى. فماذا يمكن ان تكون مصر عليه بعد ثلاثين عاماً أخرى من رفع المستوى المعنوى الذى تحفزه نفس الروح؟!

من المسلى ان نعـود إلى رسالة لورد كـرومر الأولى إلى سـير ادوارد جـراى (الوزير البريطـانى) عن دنشواى فى اليـوم التالى لوقـوع الحادث. فى هذه الرسالـة يقرر: «ان الأوامر سـوف تصدر قريبا من قـائد عام قوات الاحتـلال لمنع ضباط الجيش من صـيد الحمام مستقبلاً تحت أى ظرف من الظروف ولكن بالله، لم هذا المنع اذا كان الضباط- كما أعلنت المحكمة- «ضـيوفاً ٠فعلا: استخدمت المحكمة كلمـة ضيوف!) لم يفعلوا شيئاً يستحق اللوم؟»

وهناك آخر هو مـستر «فندلاى» كتب رسـائل رسمية عن دنشـواى إلى سير ادوارد، حتى بعـد المحاكـمة التى اتضح منها أنه كـان من المسـتحيل حمل الطـبيب الذى أدلى بشهـادته الطبيـة على ذكر أكـثرمن ان الضابط الذى مـات متـأثرا بضربة الشـمس قد ساعدت على ذلك الاصابة التي أصيب بها من ضربة بعصا كما ساعد على ذلك عدوه تحت شمس مـصر، فى الوقت الذى كـان فيه الضـباط الذين بقـوا بين أيدى القروين واقفين أمـام المحكمة على قـيد الحـياة سالمـين. حتى بعد هذه المحـاكمـة نرى مسـتر «فندلاى» يكتب ليذكر ان الرجال الأربعة الذين شنقوا قـد «أدينوا بتهمة القتل الوحشى مع سبق الاصرار» ويشكو من ان «الصحافة المصرية تتجـاهل الحقيقة. وأنها مسوقة إلى هذا التجاهل المطلق للحقـيقة بحيث يبدو واضحا ان مبالغ ضـخمة من المال قد أنفقت فى هذا السبـيل. ومسـتر «فندلاى» فيلسوف إلى حد مـا فأنه يقول: «لما كـان المصرى مؤمنا بالقضاء والقـدر فانه لا يهاب الموت ولذلك فهناك أكثر من مبـرر للجلد كعقوبة قضائية فى مصر». والمنطق يسـتدعى هنا ان الأربعة الذين شنقوا كان يجب أن يجلدوا بدلا من شنقهم. ولكن مستر «فندلاى» لا ينتهى إلى هذه النتيجة، فالمنطق ليس سجية من سجاياه. أنه رجل حساس. ومرهف الاعصاب إلى حد كبير فهو يضيف: «أننى لا أعتـقد أن لهذا الهـجوم الوحشى على الضـباط البريطـانيين فى دنشواى صلة مبـاشرة بالعداء السيـاسى لبريطانيا. انه- مع ذلك- يعود إلى الروح المتمـردة التى أذكاها بمثابرة خلال السنة الماضية مهيجون لا ضمير لهم من ذوى المصالح الشخصية»!

وعاد مسـتر «فندلاى» فكرر: «ان من واجبى أن أحـذركم من الاثر التعس الذى نجم فى مصر بسبب أن أعضاء البرلمان الانجليزى قد ناقشوا بجدية الحكم الذى صدر باجماع محكمـة شكلت بطريقة قـانونية أعـضاؤها من خـيرة الانجليز والمصـريين، ثم ان هذا

الوضع سيغذى المهيجين المرتشين الذين يقودون ما يسمى الحزب الوطنى بالدافع الذى يرفع روحهم المعنوية والذى لايزالون حتى الان فى حاجة اليه. . ان غرضى من الاشارة إلى الاحكام التى أصدرتها محكمة دنشواى هو اظهار النتائج المتوقعة اذا اهتز احترام القانون. واذا استمر هذا الوضع الحالى. . واذا ظل المهيجون (المصريون) يجدون تأييدا فى انجلترا فسرعان ما سوف تدعو الضرورة إلى اصدار قانون بالرقابة على الصحف (المصرية) والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة.

الا اننى يجب أن انتهى من هذه الوثائق البرلمانية فقد أقتبست منها ما يكفى لرسم الصورة- ولدعم انذارى إلى انجلترا بأن امبراطوريتها اذا كانت تعنى حكم العالم كما حكمت دنشواى فى عام ١٩٠٦، وانه اذا كان هذا معنى الامبراطورية لدى الطبقة الاريستوقراطية العسكرية ولدى الطائفة الثرية الحاكمة فانه لن يبقى واجب سياسى مقدس وعاجل على سطح الأرض سوى واجب اشاعة التمزق فى الامبراطورية وهزيمتها وقمعها.

أما بالنسبة للمصريين فان أى رجل من أبناء النيل يقبل- بعد حادث دنشواى- راضيا ان يخضع للحكم البريطانى. أو يقبل أية رابطة تربطه بنا سوى الرابطة التى تربط الشعوب الحرة على قدم المساواة سوف يستحق أسوأ مما يعده لورد كرومر «عادلاً وضرورياً»!

ان مجلس العموم كانت لديه فسحة من الوقت أربع وعشرون ساعة بعد ان تلقى سير ادوارد جراى البرقية (الخاصة بالحكم فى قضية دنشواى) وكان يستطيع ان يعلن ان انجلترا دولة متحضرة لا تقر أحكام الجلد البربرية والشنق الانتقامية. ان سير ادوارد جراى- باسم حكومة الاحرار الجديدة- لم يكتف باقرار أحكام الاعدام فى دنشواى والدفاع عنها. بل أنه أهاب بمجلس العموم فى تأثر الا ينتقد هذه الاحكام أو يستنكرها. على أساس. مهما بدا هذا الاساس بعيدا عن التصديق- ان عبدالنبى وحسن محفوظ ودرويش والباقين كانوا طليعة مؤامرة اسلامية هائلة أعدت ضد العالم المسيحى باسم النبى لطرد المسيحية من أفريقيا وآسيا وهذه القصة الحمقاء السخيفة الكاذبة بكل معانى هذه الكلمات من الغرابة إلى حد كبير ولكن ما لن تغفره الانسانية لوزير خارجيتنا هو خيبته فى ألا يدرك أنه حتى اذا صح وجود تلك المؤامرة فان انجلترا كان يجب أن تواجهها وان تحارب بشجاعة وبوسائل شريفة بدلا من جلد وشنق حفنة من فلاحين فقراء جلدا وشنقاً وحشياً.

الملاحق

١ الوثائق البريطانية

سجلت الوثائق البريطانية وخاصة المراسلات التى تمت بين كرومر ونائبه فندلاى وبين الساسة فى بريطانيا وخاصة وزير الخارجية البريطانية جراى تسجيلا دقيقا لأهم الحوادث التي سبقت دنشواى ثم ركزت على حادثة دنشواى ومراحل المحاكمة وما أدت إليه تلك المحاكمة الظالمة من ردود أفعال عنيفة فى كل من مصر وبريطانيا أدت فى النهاية إلى استقالة الطاغية كرومر ورحيله عن مصر ليدخل فى كهف النسيان.. وفيما يلى ترجمة لبعض هذه الوثائق كما جاءت فى سجلات الحكومة البريطانية.

حادثة بحارة الاسطول البريطانى

(مستند رقم ٤٣)

من لورد كرومر إلى ايرل اوف كمبرلى «وصلت فى ٢٥ فبراير»

القاهرة فى ١٤ فبراير ١٨٩٥

افادة رقم ١٧

سيدى اللورد..

منذ أيام قليلة وقع فى الاسكندرية هجوم على اثنين من البحارة وأحد وقادى سفينة صاحبة الجلالة «سكاوت» وقد عاملهم الوطنيون الذين هاجموهم بقسوة أتشرف بأن أرفق من سير تشارلز كوكسون رسالة تتضمن وصفا تفصيليا للحادث وللإجراءات

القضائية التى أعقبته حينما سمع بالحادث كل من سيرجون سكوت والمدعى العمومى توجها إلى الاسكندرية وحضرا محاكمة المتهمين أمام المحكمة الأهلية الابتدائية وترون جنابكم انه قد صدرت أحكام بالسجن مددا متفاوتة على سبعة من الوطنيين.

وفيما يختص بهذا الموضوع أرجو أن أحيل جنابكم إلى رسالتى رقم ١٨٢ فى ٢٠ ديسمبر ورقم ٦ فى ١٨ الماضى التى ذكرت فيها موضوع الجندى كامبل. ان تكرار الحوادث التى من هذا القبيل قد يجعل من اللازم إنشاء محكمة مخصوصة للنظر فى الحالات التى يهاجم فيها الدهماء الجنود البريطانيين وسأكتب إلى جنابكم فى هذا الموضوع ثانية فى وقت قريب.

«توقيع كرومر»

مرفق ١ لرقم ٤٣

من سير تشارلز كوكسون إلى لورد كرومر

الاسكندرية فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٥

سيدى اللورد . .

أتشرف بأن أرفق تقريرا موجزا كتبه مستر حورى ترجمان هذه القنصلية العامة عن محاكمة تسعة عشر من الوطنين فى الاسكندرية اليوم أمام المحكمة الأهلية الابتدائية متهمين بمهاجمة اثنين من البحارة وأحد وقادى سفينة صاحبة الجلالة «سكاوت» فى حى العطارين بالاسكندرية فى الثامن من الشهر الحالى.

لقد حضر مستر البان نائب القنصل هذه المحاكمة ممثلا لهذه القنصلية العامة وهو يشهد بأن إجراءات المحاكمة تمت جميعها بطريقة مرضية للغاية وبأن القاضى الذى رأس الجلسة أدارها بطريقة تتميز بالذكاء والعدالة والوقار.

يرجى ان السرعة والصرامة التى طبقت بها المحكمة الأهلية فى هذا البلد والعدالة فى هذه القضية ستكون درسا للعناصر المشاغبة من أهالى الاسكندرية وبذلك تحمى الأوروبيين بوجه عام من هجمات مماثلة كما تحمى الجنود والبحارة الذين يخدمون صاحبة الجلالة بوجه خاص.

وهكذا لايحتاج الأمر ـ للوصول إلى هذا الغرض ـ إلى سن تشريع استثنائى أو غير ذلك من الإجراءات.

«سير تشارلز كوكسون كان القنصل العام لبريطانيا فى الاسكندرية . . وسيرجون سكوت كان المستشار القضائى الانجليزى».

مرفق ٢ لرقم ٤٣

من مستر حورى إلى سير تشارلز كوكسون
الاسكندرية فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٥

سيدى..

أتشرف بأن أحيطكم علما بأنى - تنفيذا لتعليماتكم - قد شهدت اليوم أمام المحكمة الأهلية محاكمة الوطنيين المتهمين بأنهم هاجموا كلا من بنيامين راثبون ووليام لوسن، البحارة بالبحرية الملكية ودافيد شو الوقاد بسفينة صاحبة الجلالة «سكاوت» وبأنهم أصابوهم بجروح وهم متهمون بتعكير الأمن العام وذلك فى يوم الجمعة ٨ الجارى.

المتهمون تسعة عشر هم: محمد عثمان أبوجلمبو، محمد عبدالرحمن الفرارجى، أبوبكر راشد، رمضان السيد، منصور مختار، أحمد عبدالخالق، هاشم محمد، سليمان محمود، محمد عبيد، مصطفى مصطفى، حسن على الصبوى، سيد حسن، خليل حسن، محمد بسيونى، عبدالله بسيونى، محمد الصعيدى، حسن، محمد حسن، حسن عارف.

يتضح من شهادة الشهود ان البحارين والوقاد كانوا يركبون عربة صباح يوم الجمعة الماضى وحين اقتربوا من باب عمر باشا فى حى العطارين أوقفت العربة وأحاط بها فى الحال بعض الوطنيين كان أبرزهم محمد أبوجلمبو الذى طلب إليهم النزول من العربة وقد رفضوا النزول وأمروا السائق بالسير فسار بضع ياردات ثم وقف ثانية حينئذ صفع محمد أبوجلمبو شو على وجهه وتحداه لينزل ويتعارك معه فقفز شو من العربة وأمسك به لكنه فر منه وجرى وهو يصيح مناديا على الوطنيين الآخرين.

وقد تبع شو والبحاران أبوجلمبو فى شارع جانبى إلى منزل سيء السمعة احتمى فيه أبوجلمبو ولم يلبث أن وصل عدد من الوطنيين بعضهم مسلح بالعصى وهاجموا الانجليز الذين حاولوا النجاة لكن مركبتهم كانت قد اختفت.

وقد قذف المهاجمون الانجليز الثلاثة بالطوب وضربوهم بالعصى فوقعوا على الأرض وأصيبوا بجراح فى الرأس والوجه وحسب تقرير طبيب البوليس فإن لوسن وهو أسوأهم حالا يحتاج إلى علاج لمدة عشرة أيام.

وقد تمكن راثبون من الهرب أخيرا وعثر به البوليس الحربى، أما لوسن فقد أنقذه سورى يدعى عنحورى يقيم فى المنطقة، بينما أنقذ شو سيد تصادف ان كان فى مكان الحادث حين سقط لوسن على الأرض صاح العرب «مات الكلب».

وقد أنكر المتهمون التهمة التى وجهت إليهم وكان الدليل الوحيد الذى قدمه الدفاع هو محاولة اثبات وجود بعض المسجونين فى مكان آخر وقت وقوع الحادث لكن هذه المحاولة فشلت.

وقد قرر شاهد أو اثنان ان لوسن كان فى يده سونكى وهو يطارد أبوجلمبو لكن يبدو انه لم يحاول استعماله وقد أسقط من يده فى بداية المعركة، وقد قال لوسن خارج المحكمة انه لم يتعمد أن يخرج السونكى من غمده لكن المحبس انفك فسقط الغمد عنه.

وقد قرر نائب المدعى العام انه ثبت ان محمد أبوجلمبو كان هو متزعم العصابة وهو الذى بدأ الحادثة وانه يجب توقيع أشد العقاب عليه وعلى أبوبكر راشد ورمضان السيد فجميع المتهمين تقريبا من ذوى السوابق وفيما يختص بالخمسة الآخرين وهم محمد عبدالرحمن الفرارجى وسليمان محمود وحسن على الصبوى وسيد حسن وأحمد عبدالخالق، فقد طالب بمعاقبتهم حيث ثبت انهم اشتركوا فى المعركة.

وفى نفس الوقت طلب إلى المحكمة مراعاة الرأفة مع أحمد عبدالخالق حيث اتضح انه اشترك فى المعركة من بدايتها لكنه تدخل فيما بعد لحماية الانجليز.

بعد المداولة أعلن رئيس الجلسة الأحكام بعد أن تكلم عن ان الهجوم وقع دون استثارة وعن خطورة تجمع الناس لمهاجمة أفراد لم يستثيروهم إلى هذا الهجوم حكم على سبعة من المتهمين بالأحكام الآتية: محمد عثمان أبوجلمبو، وأبوبكر راشد، ورمضان السيد: سجن سنتين مع المصاريف.

محمد عبدالرحمن الفرارجى، وسليمان محمود: سجن سنة مع المصاريف.

حسن على الصبوى، وسيد حسن: السجن ستة أشهر والمصاريف.

برىء باقى المتهمين، بما فيهم أحمد عبدالخالق.

«امضاء: س.ج حورى»

- مستند رقم ٩ -

من مستر رود إلى ماركيزاوف سولسبرى (وصلت فى ٢٦ يوليو)

اشارة تلغرافية رقم ٥٥

الرمل فى ٢٦ يوليو ١٨٩٥

(كان رجال القنصلية العامة حينئذ فى المصيف برمل الاسكندرية)

أتشرف بإفادة جنابكم ان جماعة تابعة لفرقة ايست يوركشير كانت تقوم بأعمال الجنازة فى جبانة القاهرة وبعد أن غادروا الجبانة تبعهم بعض الدهماء من الوطنيين وأهانوهم وقذفوهم ببعض الحجارة يقلل من أهمية الحادث ان الجبانة تقع فى حى من القاهرة يقطنه أحط طبقات العرب.

وقد قام البوليس باتخاذ الإجراءات اللازمة فى الموضوع بسرعة.

وقد كتبت إلى وزير الخارجية المصرى لاصدار التعليمات إلى محافظ القاهرة بزيارة الجنرال فورستر ـ ووكر لـلتعبير عن أسفه للاعتداء الذى وقع على قوات صاحبة الجلالة.

سأتشرف بأن أرسل إلى جنابكم تفاصيل أخرى عن الحادث بالبريد الصادر.

(مستند رقم ١٠)

من مستر رود إلى ماركيزاوف سولسبرى (وصلت فى ٣٠ يوليو)

اشارة تلغرافية رقم ٥٦

القاهرة فى ٣٠ يوليو ١٨٩٥

بالإشارة إلى تلغرافى رقم ٥٥ أحيطكم علما بأن محافظ القاهرة زار اليوم جنرال ووكر وقدم اعتذاره وأخبره فى نفس الوقت بالخطوات التى اتخذها البوليس.. وقد وجد الجنرال فى ذلك ترضية كافية.

(مستند رقم ١١)

من مستر رود إلى ماركيزاوف سولسبرى (وصلت فى ٥ أغسطس)

رسالة رقم ٩٧

القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٨٩٥

سيدى اللورد..

أتشرف بأن أحيط جنابكم علما بأنى تلقيت من جنرال سيرف ووكر قائد القوات البريطانية فى مصر معلومات عن حادث يؤسف له وقع فى القاهرة يوم الأحد الماضى حينما كانت جماعة تابعة لفرقة ايست يورشكير تقوم بأعمال الجنازة فى جبانة الكاثوليك بإحدى ضواحى القاهرة، وحينما انتهت المراسيم الدينية التى كانوا يقومون بها وأخذوا يغادرون الجبانة وجدوا جمعا من الطبقات الدنيا من الأهالى حول البوابة وبالكاد أفسحوا لهم طريقا للمرور ثم تبعوهم وهم يهزأون بهم ويقذفونهم بالحجارة لمسافة نصف ميل تقريبا حتى وصلوا إلى العربات التى أخذتهم إلى معسكراتهم.

ينبغى أن أشير إلى أن جبانة الكاثوليك تقع قريبا من ضاحية يقطنها أحط طبقات الأهالى وتمتلىء بمواخير مصرية من أحط الأنواع، أوضح هذا حتى لا تعطى أهمية لاداعى لها لهذا الحادث الذى اعتقد انه ما كان ليقع فى أى طريق عمومى محترم فى القاهرة.

ويبدو ان البوليس قد تصرف بسرعة بمجرد أن علم بالحادث فقبض فى الحال على تسعة من مرتكبى الحادث وتتخذ الإجراءات اللازمة لمعرفة غيرهم ممن اشتركوا فيه وقد تعهد باتخاذ ما يجعل تكرار حوادث كهذه أمرا مستحيلا.

حينما استلمت تقرير القائد أمس توجهت فى الحال لمقابلة القائم بعمل رئيس النظارة

وأخبرته انى سأطلب أن يقابل محافظ القاهرة الجنرال سيرف ووكر للاعتذار عن الحادث وأتشرف بأن أرسل لجنابكم وفق هذا صورة من مذكرة أرسلتها إلى وزير الخارجية لتضمن هذا الطلب بصفة رسمية.

وقد أكد لى فخرى باشا ان هذا حادث شاذ ذو صفة محلية تماما وان سببه لايعدو أن يكون سفاهة سكان الضاحية المذكورة ومع اعترافى ان هذه قد تكون حقيقة الأمر إلى حد كبير فإن موقف الأهالى تجاه الضباط والأجانب بوجه عام غير مرض واعتقد ان جنابكم توافقون على ان جانبا من المسئولية عن ذلك ينبغى أن يقع على عاتق السلطات المسئولة أدبيا عن إثارة الناس باطلاق يد الصحف الوطنية البذيئة وتشجيعها ماديا.

توقيع: رنل رود

حادث قليوب

مستند رقم ٥٤

افادة ١٢١ ـ من مستر رود إلى ماركيزاوف سولسبرى (وصلت فى ٢٨ سبتمبر ١٨٩٧)

القاهرة فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٧

سيدى اللورد..

يؤسفنى أن أكتب إلى جنابكم عن حادث مؤسف وقع فى ١٧ الجارى والإجراءات التى اتخذتها بشأنه.

كانت المشاة الراكبة قد توجهت إلى القناطر الخيرية وفى طريق العودة مرت القوة الرئيسية وهى حوالى مائة رجل خلال قرية قليوب أثناء ذلك تجمع عدد كبير من الأهالى فى فضاء كائن فى آخر البلد وصاحوا بهم مستهزئين لكنهم انفضوا فى الحال حين توقف الجند واستداروا وواجهوهم وحين أوشك الطابور أن يغادر القرية هوجموا بقذفهم بالأحجار وقد قدر قائد الجند عدد الأهالى القائمين بهذا العدوان بعشرين على الأقل.

وحين توقف الجند ثانية هرب هؤلاء الرجال داخل محل للنسيج يبدو انهم يعملون فيه وحين حاول الضابط واثنان من رجال البوليس الدخول حيل بينهم وبين الدخول حتى هرب الجميع من باب خلفى وقد قرر الضابط أن يعود إلى القاهرة ويبلغ القيادة بالحادث وذلك مراعاة منه للتعليمات التى لدى جيش الاحتلال بشأن السلوك العام الذى يجب أن يتبع، وخوفا مما قد يحدث لو أمر رجاله، وقد ثارت ثائرتهم، أن يطاردوا الأهالى الذين قذفوهم بالطوب.

أتشرف بأن أرسل صورة من تقريره إلى الجنرال هندرسن.

وحين تلقيت فى الاسكندرية تلغرافا موجزا بالحادث من الجنرال الموجود فى القاهرة، حذرت رئيس الوزراء انى ـ بعد أن ألم بقدر أكبر من وقائع الحادث ـ قد أجد انه من اللازم اتخاذ اجراءات صارمة، وفى الحال سافرت إلى القاهرة حيث ناقشت الحادث مع السلطات العسكرية مساء أمس.

تلاحظون جنابكم انه قد وقعت ثلاثة اعتداءات ـ أولا: اهانة القوات البريطانية من جيش الاحتلال الذين سخر منهم علنا عدد كبير من القرويين.

ثانيا: الاعتداء المتعمد بقذفهم بالحجارة.

ثالثا: مقاومة السلطات حين حاولت القبض على المعتدين.

لقد سنحت لى الفرصة فى الفترة الأخيرة أن ألفت نظر جنابكم إلى الروح التى تسود

البلد فى الوقت الحالى، والطريقة الصريحة التى تشجع بها الصحافة الوطنية روح الكراهية، والتشجيع الذى تلقاه هذه الروح من مصادر ذات نفوذ. لكن يجب أن أعترف أنى لم أكن أتوقع على الاطلاق أن يكون التعبير عن ذلك بشكل حاد كقذف قوة كبيرة من الجند البريطانيين بالطوب علنا فى احدى قرى الأهالى، وهى تقوم بأداء مهامها.

لقد بدا لى أنه يجب التصرف بسرعة وبصرامة.

يرى الجنرال أن الحادث هو احدى الحالات التى تعرض على المحكمة المخصوصة التى أنشأها الدكريتو الخديو الصادر فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ للفصل فى حالات الاعتداء على ضباط وجنود جيش الاحتلال..

لهذا فبعودتى الى الاسكندرية لم أضيع وقتا فى تقديم الطلب اللازم إلى الوزارة. الأجراءات بمقتضى هذه الدكريتو تضع سلطة القبض والاتهام فى يد حكمدار بوليس القاهرة، وتنزع سلطة اتخاذ أية قرارات من أيدى السلطات المحلية، تلك السلطات التى تنتهى تحقيقاتها عادة بكتابة تقرير تقول فيه ان الحادث المشكو منه قام به بعض الصبية الصغار.

لكن رأيت من الحكمة، نظرا لما أبدته القوات من ضبط النفس وللاعتقاد الذى يبدو أنه منتشر بأن أيديهم مغلولة وأنهم لن يقوموا بأى رد. رأيت من الحكمة أن انتهز فرصة هذا الحادث الذى يتميز بالخطورة للقيام بمظاهر أكثر فعالية، لتقديم دليل عملى ظاهر على أن القوات موجودة هنا لتجعل السلطات المدنية تقوم بواجبها، وأنه لو استدعى الأمر فان هذه القوات لن تبقى بالضرورة محتجبة عن مسرح الأحداث، وانه لا يمكن اهانتها أو مهاجمتها دون عقاب.

لم يكن هناك وقت للرجوع الى السلطات فى لندن، خاصة واليوم الأحد، لهذا اتفقت مع الجنرال على أنه ــ بعد مقابلة الكولونيل هارفى حكمدار بوليس القاهرة ــ يتفقان معا على ارسال قوة من المشاة الراكبة هذه الليلة الى قرية قليوب ليحيطوا بها قبل شروق الشمس ولا يسمحون لأحد بمغادرتها قبل أن يخبر الكولونيل مارفى قائد القوة أنه تم القبض على المعتدين، وبعد ذلك تنسحب القوات.

أنا أدرك تماما خطورة هذه الخطوة، وانها ستثير خواطر فى البلد الى حد كبير، وستقابل بوابل من النقد العدائى فى الصحافة. لكن الشعور السائد الآن فى البلد يجعلنى أشعر أنه من الخطورة التغاضى عن اهانة وهجوم وقعا علنا على قوات بريطانية أثناء قيامها بعملها دون اتخاذ خطوات لتأكيد سلطة بريطانيا بطريقة لا لبس فيها. أرجو

أن تحظى بموافقة جنابكم الاجراءات التى اتخذتها بعد ما قمت بمناقشتها وتقدير أهميتها.

سرى...

زاد اقتناعى بضرورة اتخاذ عمل سريع وصارم فى هذه الحالة بعد أن أخبرنى مصطفى باشا «رئيس الوزراء وصديق الانجليز» أن قليوب تقع فى وسط أملاك الخديو الذى انفعل كثيرا عند سماعه بما حدث، وغادر الاسكندرية فى الحال الى القاهرة. يبدو أنه سافر لمقابلة المدير لوضع تقرير تصور فيه ظروف الحادث بطريقة تجعله يختلف عما يبدو فى تقرير الميجر هور.

مرفق رقم ٥٤

من ميجر هور إلى رئيس أركان الحرب بالقيادة العامة بالقاهرة

العباسية فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧.

أتشرف بأن أكتب لمعلومية القائد العام، عن حادث وقع خلال عودة المشاة الراكبة هذا الصباح من القناطر الخيرية إلى العباسية.

غادرنا القناطر الخيرية الساعة السابعة والنصف صباحا، واجتزنا قرية قليوب حوالى الساعة التاسعة والربع.

مر الحرس الأمامى دون أن يقوم الوطنيون بأية مظاهرة، وكنت مع القوة الرئيسية خلفهم بحوالى نصف ميل. يوجد فضاء متسع عند نهاية القرية اجتمع فيه حينئذ حوالى ٢٠٠ أو ٢٥٠ شخصا صاحوا مستهزئين بنا، ورأيت بعضهم يبصقون فى اتجاهنا.. حينئذ أمرت القوة الرئيسية بالوقوف واستدرنا لمواجهتهم فجروا إلى المنازل، اعتقدت أن الحادث قد انتهى فتحركنا ثانية، لكن بمجرد أن سرنا انهال خلفنا عدد كبير من الحجارة، فأمرت القوة بالوقوف ثانية وأرسلت الملازم جونستون الى الشارع الرئيسى فى قليوب حيث كنا قد صادفنا فى طريقنا أحد رجال البوليس، فحضر إلينا مع أحد رجال البوليس الراكب فأخبرتهما بما حدث وذهبنا نحو باب المنزل الذى احتمى به نحو العشرين ممن قذفونا بالحجارة وكانوا لا يزالون ينظرون إلينا خلاله..

بمجرد أن لوحظ أنى ورجلى البوليس متجهين نحو المنزل أغلق الباب من الداخل ووقف صاحب المنزل أمامه، فطلب إليه رجلا البوليس أن يفتح الباب حتى يلقيا القبض على من قذفوا الحجارة أو على واحد منهم على الأقل.

تظاهر صاحب المنزل أنه لا يستطيع أن يفتح الباب، لكن الباب لم يلبث أن فتح أخيرا، لكنهم كانوا قد هربوا عن طريق باب خلفى، فأخبرت رجلى البوليس أنى سأخطر المسئولين فى القاهرة بالحادث.

أرجو اتخاذ الخطوات اللازمة لعقاب من تزعموا هذا الاعتداء، ولابد أن يكونوا معروفين لدى البوليس. صاحب المنزل يدعى على ازاج، وهو نساج، والرجال والشبان الذين جروا إلى المنزل، وكانوا هم الذين قذفوا كل الحجارة، يعملون لديه.

لم نقم بأى عمل يؤدى الى تفاقم الحالة. وقد اعتقد الوطنيون أن القوة الرئيسية هى نهاية الطابور، لكن الحرس الخلفى كان يتبعنا عن قرب ولم يلبث أن لحق بنا. ان ما حدث هو مظهر لشعور عدائى من جانب الوطنيين لم نقم بما يستثيره، وأرجو ألا يمر دون رادع.

امضاء: «ميجر هور» قائد المشاة الراكبة

(مستند رقم ٥٥)

من ماركيز اوف سولسبرى إلى لورد كرومر

افادة ١٦١ ــ وزارة الخارجية فى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٧.

سيدى اللورد

تلقيت رسالة مستر رود رقم ١٢١ فى ١٩ الجارى بشأن المظاهرة العدائية التى قامت فى قليوب ضد جماعة من القوات البريطانية. ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية توافق على الاجراءات التى اتخذها مستر رود.

امضاء: «سولسبرى»

(مستند رقم ٥٦)

من لورد كرومر الى ماكيز اوف سولسبرى «وصلت فى أول أكتوبر»

رسالة رقم ١٢٢

القاهرة فى ٢٤ سبتمبر ١٨٩٧

سيدى اللورد

فى رسالته رقم ١٢١ بتاريخ ١٩ الجارى أحاط مستر رود علم جنابكم بالظروف التى استلزمت اجتماع المحكمة المخصوصة، التى صدر بشأنها الدكريتو الخديو بتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٩٥، لمحاكمة بعض الأهالى المتهمين باهانة قوة من المشاة الراكبة وقذفها بالحجارة أثناء مرورها خلال قرية قليوب.

كل ما أريد أن أقوله بشأن ما تم فى أمر هذا الحادث هو:

١- أوافق تماما على ضرورة نظر هذا الموضوع أمام المحكمة المخصوصة.

٢- أرى ان الاعتدال الذى أبداه بالدرجة الأولى ميجر هور قائد المشاة الراكبة أمر يستحق الثناء.

أن الظروف التى تعقد فيها المحكمة المخصوصة، والسلطات المخولة لهذه المحكمة غير محدودة الى درجة دعت مستر كاميرون، الذى سيكون عضوا فى المحكمة نظرا لغياب سير جون سكوت، «سير جون سكوت المستشار القضائى» الى أن يتخذ خطوة غير معتادة هى استشارتى فى أمر العقوبة التى يكون من المرغوب فيه توقيعها على من تثبت ادانتهم من المعتدين، وأرى انه مصيب فى اقدامه على هذه الخطوة بطبيعة الحال الاعتبار

الذى يتقدم جميع الاعتبارات هو تجنب توقيع عقوبة على شخص برىء وتشكيل المحكمة فيه ضمان كاف لعدم حدوث شىء من هذا القبيل.

عرفت من مشاوراتى مع الجنرال هندرسون و الكولونيل كوبر انهما يحبذان توقيع عقوبة الجلد على الجناة، أنا لا أنكر انه قد يثبت أن هذا هو العقاب الأمثل، ولا أنكر أيضا انه قد تنشأ ظروف تبرر عقوبة الجلد فى بعض الحالات، لكن مازلت أرى أنه ينبغى أن نلجأ إلى نوع آخر من العقاب فى هذه الحالة. لو وقعت عقوبة الجلد سيساء تصوير الأمر فى جميع صحف أوروبا. سيقال ان القانون العسكرى لا يزال ساريا فى مصر، ولا أشك فى أن كل ما يرتبط بالموضوع سيخضع للتزييف والمبالغة. يضاف الى ذلك انه قد تم ابطال استخدام الكرباج بعد صعوبات بالغة، وذلك بعد ان كان استخدامه عاما فى مصر منذ سنوات قليلة، ولا أريد أن تكون العودة الى استخدامه ــ وهذا هو ما سيبدو للناس ــ على يد أية سلطة بريطانية، مدنية كانت أو عسكرية ولا أعتقد أن توقيع هذه العقوبة بحضور قوات صاحبة الجلالة سيكسب هذه القوات شيئا من الكرامة.

وأنا أعرف من جهة أخرى أن عقوبة السجن العادى لمدة قصيرة لا تؤثر كثيرا فى الشخص المصرى الذى توقع عليه العقوبة، أو فى رفاقه. فى هذه الظروف قدم اقتراح بأن يرسل المذنبون الى السودان لتنفيذ الأحكام التى تصدر عليهم هناك، حيث يقومون بالأعمال التى يرى السردار أن تسند إليهم، يبدو لى هذا الاقتراح جديرا بالاعتبار، لهذا أخبرت به مستر كاميرون، ولاشك أن السردار سيعهد الى المسجونين بأعمال تكفى لعقابهم، دون مبالغة فى ذلك، وفى نفس الوقت فان الفزع التقليدى فى مصر من النفى الى السودان سيكون له من الاثر على الطبقات التى ينتمى إليها السجناء ما يكبح جماحهم. وينبغى أن أضيف الى ذلك أنه يغلب. على أية حال، ألا تزيد الأحكام عن ستة أشهر.

حادث أبوقير

من مستر رود الى ماركيز اوف سولسبرى «وصلت فى ١٣ سبتمبر ١٨٩٧»
المادة رقم ١٧٧
القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٧
سيدى اللورد

أتشرف بأن أفيد جنابكم أن انجليزيا يدعى ولش، هو وخادمه المصرى، قد قتلا مساء أمس بوحشية فى مكان يبعد على الاسكندرية بحوالى ١٠ أو ١٢ ميلا، بين كفر الدوار وأبوقير.

كان مستر ولش وكيلا لشركة أبوقير لاستصلاح وتنمية الأراضى فى تلك المنطقة، يقطن المنطقة سكان جدد غير مستقرين، ولما كانت قد أصبحت الى حد ما مأهولة بالسكان منذ مدة قصيرة فقط، فانها لم توضع بعد تحت إدارة كفأة، ووقعت كثير من الجرائم هناك.

ويبدو أنه كان معروفا عن مستر ولش أنه معتاد على أن يحضر معه فى أول كل شهر حقيبة بها حوالى مائة جنيه لدفع أجور عماله، وكان خادمه يحملها عادة، لم تكن الحقيبة مع ولش فى هذه المرة، لكن ما كان فى جيوبه من مال قد سرق، كما سرقت ساعته، لذلك فمن الجلى أن السرقة هى الدافع الى الجريمة.

شوهد مستر ولش لآخرمرة قبل حلول الظلام بفترة قصيرة. وثارت الشكوك حين وصل الجواد الذى كان يمتطيه بدونه، فدار البحث عنه ووجدت جثته وجثة خادمه قبيل منتصف الليل وقد اخترقتهما طلقات الأعيرةالنارية، كما تحطمت رأسا الضحيتين السيئتى الحظ تحت ضربات العصى.

حفر القتلة حفرا ليختبئوا فيها فى جسر كان لابد أن يمر عليه ولش وخادمه. وقد وجدت فى هذا المكان بعض الأشياء التى يرجى أن تفيد كقرينة تهدى إليهم. يبدو أنهم كانوا أربعة أو خمسة أفراد على الأقل، وكان لديهم للأسف وقت كاف للهروب من هذه المنطقة، كما أن طبيعة المنطقة التى وقعت فيها الجريمة بسكانها المتنقلين ستزيد من صعوبة البحث.

ومع أن الغرض من الجريمة كان السرقة بلا مراء، فان تجاسر الأهالى، سواء أكانوا

فلاحين أو بدوا، على أن يدبروا معا أمر قتل رجل انجليزى، ومن الشخصيات المعروفة فى الجالية الانجليزية فى الاسكندرية. قد أحدث أثرا عميقا هنا. وقد زادت هذه الجريمة من شعور القلق المنتشر والذى أشرت إليه فى رسالتى السابقة. كان الانجليز المقيمين فى مناطق منعزلة عن البلاد حتى الآن يعتبرون أن جنسيتهم البريطانية هى وحدها ضمان كاف لسلامتهم، لكنى أخشى أن هذا الحادث سيترك أثرا بالغ السوء فى طول البلاد وعرضها الا اذا تناولت العدالة المذنبين بالعقاب السريع. أو اذا فرضت اجراءات انتقامية توضح بطريقة عملية ان الاعتداء على الانجليز فى مصر لا يمكن ان يمر دون عقاب وذلك فى حالة تمكنهم من الفرار.

توقيع: رنل رود

حادث الاسكندرية

من لورد كرومر الى سيرادوارد اومالل
القاهرة فى ١٨ نوفمبر ١٨٩٨
عزيزى سير ادوارد

أطلعنى بورج (القنصل البريطانى فى مصر) على خطابك عن المحاكمة التى تمت حديثا فى الاسكندرية. لا أعرف حقائق هذه القضية لكننى أتفق معك تماما فى كل ما تقوله بشأن الموضوع العام. لقد حدث ظلم مفضوح فى محاكمة الجندى الذى أطلق الرصاص على صبى من الأهالى منذ مدة، وأفهم مما تقول انه حدث ما يماثل هذه القضية التى جاءت أمامك.

ان الصعوبة القائمة هى وضع علاج للحالة. وأنا لا أعرف كيف يمكن تحسين طرق تطبيق العدالة هنا، ولا أعرف اذا كانت الفرصة ستسنح لاتخاذ علاج عنيف كالغاء نظام المحلفين من المحاكمات فى مصر. كل ما يمكننى أن أقوله هوأنه اذا كانت لديك الرغبة فى اثارة المشكلة فأنا على استعداد لأن أقول ما أراه فى هذا الموضوع، وهو ان التجارب قد أثبتت أن نظام تطبيق العدالة لا يتناسب على الاطلاق مع حالة البلاد.

ان محاكمة الجندى التى أشرت إليها أدت إلى النظر فى موضوع الولاية القضائية على الجنود فى هذا البلد. وقد اتبعت وزارة الحربية رأى المستشارين القانونيين وقررت أن يحاكموا فى المستقبل أمام مجالس عسكرية. ولقد سررت لهذا القرار لأنى على ثقة من أن المحلفين من الانجليز المقيمين فى مصر لن يدينوا قط جنديا قام بعدوان على أجنبى أو على واحد من الأهالى.

أذكر أن نفس هذه الحالة كانت قائمة فى جمايكا منذ عدة سنوات حين كنت هناك. كان للمصالح الطبقية والعنصرية أثرها فى كل حالة وكانت النتيجة انهيار نظام المحلفين.

امضاء: كرومر

حادث الاسكندرية والمحكمة المخصوصة

من لورد كرومر الى ايرل اوف كمبرلى «وصلت فى ١٥ فبراير»
اشارة تلغرافية رقم ٣٢
القاهرة فى ١٥ فبراير ١٨٩٥

يؤسفنى أن أخبركم أن الغوغاء فى الاسكندرية قاموا بهجوم وحشى آخر على بعض البحارة الانجليز دون أن يستثيرهم البحارة. وقد تم القبض على المذنبين الأساسيين وعوقبوا.

بعد التشاور مع السلطات البريطانية المختلفة هنا فانى أود أن أتقدم بالمقترحات التالية:

تشكيل لجنة خاصة لها سلطة كاملة فى اصدار الأحكام بما فى ذلك الاعدام والجلد، وهى تتبع على قدر الامكان الاجراءات التى ينص عليها القانون المصرى. وتتكون اللجنة من سير جون سكوت «المستشار القضائى». وقاض إنجليزى، وعضو من جيش الاحتلال، واثنين من القضاة المصريين.

هذه المحكمة لا تنعقد إلا فى حالات خاصة، وبناء على طلب من قائد جيش الاحتلال يزكيه القنصل العام البريطانى.

يسود الإسكندرية شعور عدائى نحونا، وأنى لأعتقد أنه يلزم اتخاذ إجراء كهذا. إن مجرد العلم بوجود محكمة مخصوصة يمكن أن تدعى للعمل قد يمنع حدوث مشاكل أخرى.

أرجو أن توافق حكومة صاحبة الجلالة على هذه المقترحات.

وقد حاولت أن أجس نبض وزير الخارجية فوجدت أنه شخصيا ليس لديه اعتراض على ذلك، لكنى لن أبدأ التفاوض جديا قبل أن أعرف رأيك أرجو جنابكم التفضل بإرسال رد سريع.

إمضاء: كرومر

المحكمة المخصوصة من لورد كرومر إلى ايرل أوف كمبرلى

(وصلت فى ٢٣ فبراير).

إشارة تلغرافية رقم ٢٦

بشأن المحكمة المخصوصة سينشر حالا الدكريتو الخديوى الخاص بإنشاء هذه المحكمة لقد طلب الوزراء المصريون أن تكون رئاستها لوزير الحقانية وقد وافقت على هذا التغيير بعد استشارة سيرجون سكوت. سيكون أعضاء المحكمة هم المستشار القضائى والقائم بأعمال القضاء والمحاماة فى جيش الاحتلال وقاض إنجليزى وقاض مصرى من المحاكم الأهلية.

إمضاء كرومر

بين أسطنبول والقاهرة

من . . كلنتون دوكتزإلى . . ملنر
القاهرة ٢٥ نوفمبر ١٨٩٥

عزيزى ملنر . لقد تأخرت فى الرد على خطابك بتاريخ العاشر من الشهر، فقد جاءنى كثير من الناس فى الفترة الأخيرة، كما عادت أسرتى، وغير ذلك وصلت لولى ودوللى فى خير حال، ولايزالان فى خير حال أما دوللى فتركب حمارا، وقد أسرت ليدى كرومر بنزقها ومن الجلى أن الصيف كان سيمر ثقيلا على لولى لولاك ولولا مساعدتك لها. أرجو أن نكون ثلاثتنا معا فى الربيع القادم، وأن نقوم ببعض الرحلات معا يبدو أن الفرص لن تسنح كثيرا فى هذا الوقت لتبتعد عن لندن بمسافة كبيرة لكن قد نتقابل فى أماكن أخرى، اسبانيا، البحيرات الإيطالية، سويسرا، نورماندى من يدرى؟

أما عن اسطنبول فإن الحجاب الذى يغطى الأحداث فيها يبدو للناظر إليه من مصر فى نفس الكثافة التى يبدو فيها للناظر إليه من لندن.

كل ما نعرفه هنا فى الحقيقة هو قصص اللاجئين والمنفيين يبدو أن الأتراك الأخيار الآن فى المنفى أو فى السجون وأن القسطنطينية يقوم فيها الآن حكم طغيان بمعنى الكلمة والغريب أن السلطان عبدالحميد لم يقتل حتى الآن بطبيعة الحال يقول اللاجئون إنه يوجد حزب قوى من الأتراك المسلمين يدعو إلى الإصلاح لكنى لا أثق كثيرا فى إصلاحات تركيا الفتاة ولا أثق فى أى حزب لا يستطيع فى هذه الظروف أن ينهض ويثبت وجوده.

يعتقد الناس هنا أن هناك احتمالين، إما أن يعزل السلطان بعد أن توجه الدول نداء بذلك إلى المواطنين الأتراك أيا كانت الطبقة التى ينتمون إليها أو الديانة التى يعتنقونها، ويتم اختيار سلطان آخر ليخلفه فى هذه الحالة اعتقد أن الوضع سيستمر على ذلك عشر سنوات أخرى ثم تقع الأزمة النهائية حيث تكون الدول أقل اتفاقا فيما بينها مما هى عليه الآن. أو قد يتم -إن شاء الله- تقسيم الإمبراطورية على الأسس التى اقترحتها ولو أنك لم تذكر شيئا عن مصير القسطنطينية التى ستكون المشكلة الرئيسية فى الموضوع كله بلا جدال.

أثر ذلك كله على مصر هو أن الحجاب الذى يغطى حمايتنا على مصر أصبح أكثر

شفافية بل إنها تبدو الآن للناس هنا غير مغطاة، وكلما بدا الوضع أكثر وضوحا كلما قبله الناس فى قناعة ودون أى سؤال.

من الواضح أن الخديو نفسه قد تأثر كثيرا بهذا الوضع اعتقد أن لديه من الدهاء ما يجعله يلحظ أن هناك تغييرات ستحدث قريبا، وأنه من الخير له أن يصادق الشيطان فأوقفت حملات الصحف الوطنية وأصبح عباس حلمى يسيل لطفا ورضا فى الوقت الحالى.

وخلال ذلك أخذ كرومر الذى تحدث إلى فى الموضوع مرة أو مرتين يفكر فيما يحدث لمصر وللسيد الشاب (الخديو) هو متردد بين سياستين أحداهما إخضاع الخديو بحيث يصبح فى وضع يماثل وضع راجا هندى تحت السيطرة البريطانية الكاملة وإلغاء مناصب النظار المصريين وترك الإنجليز يحكمون ظاهريا وعمليا أما السياسة الأخرى فهى ترك الأمور تسير كما هى سائرة الآن على قدر الإمكان وإعطاء الخديو نصيبا اسميا فى حكومة البلد وإبقاء النظار المصريين فى مناصبهم والاكتفاء بإلغاء الإدارات الدولية (مثل صندوق الدين وإدارة أراضى الدائرة السنية، والسكة الحديد وميناء الإسكندرية).

يمكن أن يقال الشيء الكثير فى جانب كل من السياستين ويبدو أن كرومر فى الوقت الحالى أميل إلى اتباع السياسة الثانية وقد حاولت أن أقنعه بأن يأخذ فى اعتباره أمرين أحدهما أن الخديو لو لم يتم إخضاعه حتى يصبح دمية نحركها كما نشاء سيبقى المركز الذى تدور حوله المؤامرات والمؤامرات فى مصر لن تكون كالمؤامرات فى ولاية هندية تقع كالجزيرة وسط أملاك بريطانيا الأمر الثانى أنه إذا كان الأمر سينتهى باتباع سياسة أكثر تطرفا فإن ذلك سيكون أشد صعوبة فيما بعد فسترتفع صيحة مصر للمصريين وستكون هناك طبقة البابو التى تنمو بسرعة هنا (يقصد طبقة أشباه المتعلمين، والبابو هى الاسم الذى كان يطلقه الإنجليز على تلك الطبقة فى الهند) وسنواجه متاعب برلمانية نتيجة هذين العاملين.

إمضاء: كلنتون دوكنز

نصائح ضرائبية

من لورد كرومر إلى مستر متشل أنس

القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦

عزيزى مستر متشل

قرأت تقريرك باهتمام واكتب الآن بعض الملاحظات التى لا اعتقد أنها ستفيدك كثيرا لعدم درايتى بالظروف المحلية.

من الواضح أن النظام المالى فى سيام بالغ السوء لكنه ليس أكثر سوءا مما هو فى معظم بلاد الشرق بوجه عام فإن جميع المساوىء التى اشرت إليها يوجد ما يماثلها فى بلاد أخرى.

حين تتناول الموضوع فإنك بدون شك ستأخذ فى الاعتبار واحدا أو اثنين من المبادىء الأولية.

أول هذه المبادىء أن الإصلاح هو بالضرورة مسألة وقت لا تحاول أن تقوم بأشياء كثيرة فى الحال.

أما المبدأ الثانى فهو أنه فى جميع البلاد وبخاصة حيث يكون القائمون بالإصلاح من الأجانب ويكون من اللازم تقدير النتائج السياسية التى تترتب على السياسة المالية يجب تجنب إثارة عداء الطبقات العليا جميعا ومهما قدم إلى من حجج وأعذار فإنى أنصح بضرورة الاعتدال وبأقصى ما يمكن من احترام ومراعاة للمصالح القائمة حين تواجه سوء استغلال الامتيازات وهى حالات لابد أن تكون كثيرة.

من جهة ثالثة اعتقد أنك على غير استعداد لأن تفقد قدرا كبيرا من الإيرادات وهذا سيحول بينك وبين إلغاء الضرائب السيئة على أية حال ما يمكنك أن تفعله هو:

١- إن تبسط تقديرات الضرائب الحالية.

٢- عن طريق نظام للتفتيش.. إلخ حتى لو كلفك ذلك بعض المال، راع أن يصل إلى الحكومة كل ما يجب تحصيله.

٣- عليك بإلغاء الضرائب التى تكون من تفاهة القيمة بحيث لا تساوى جهد تحصيلها.

إن النقطة الأخيرة من الأهمية بمكان فجميع السياسات المالية السليمة تقوم على المبدأ الذى وصفه سير. بيل وهو الاحتفاظ بعدد قليل من الضرائب التى يسهل جمعها وتدر إيرادا مجزيا وإلغاء الضرائب الصغيرة التى تسبب كثيرا من العمل وتبعث على الضيق.

من سير ادوارد جراى إلى ايرل أوف كرومر

إشارة تلغرافية رقم ٩٤

وزارة الخارجية فى ١٨ يونيو ١٩٠٦

الاعتداء على ضباط إنجليز قرب طنطا. إحالة على تلغرافكم رقم ١٩١ فى ١٤ الجارى

قيل فى البرلمان انه لا يمكن تقديم القضية إلى المحكمة المخصوصة إلا إذا كان الضباط يرتدون ملابسهم الرسمية أو إذا عرف الأهالى أنهم ضباط.

محكمة دنشواى

من ايرل أوف كرومر إلى سير إدوارد جراى

(وصلت فى ١٩ يونيو)إشارة تلغرافية رقم ١٩٤

القاهرة فى ١٩ يونيو ١٩٠٦

بالإشارة إلى تلغرافكم رقم ٩٤ فى ١٨ يونيو

كان الضباط يرتدون ملابسهم الرسمية ويصحبهم أمباشى بوليس.

وقد قدم لهم أحد أعيان المنطقة العربات التى وصلوا بها ولا يمكن أن نتكلم بثقة عن وقائع الحادث قبل أن تنظرها المحكمة.

وزير الخارجية يستفسر

من سير إدوارد جراى إلى مستر فندلاى

إشارة تلغرافية رقم ٩٦

وزارة الخارجية فى ٢٧ يونيه ١٩٠٦

الاعتداء على الضباط الإنجليز

يجب أن تخطرنا تلغرافيا عن الأحكام التى صدرت والحقائق التى اثبتتها المحاكمة. توجد أسئلة كثيرة هنا عن حقائق القضية وتقول الصحافة إنه قد صدرت على بعض المعتدين أحكام بالإعدام.

من المرغوب فيه أن نعرف الحقائق جميعا قبل تنفيذ الأحكام.

وزير الخارجية يعترض

من سير إدوارد جراى إلى مستر فندلاى

إشارة تلغرافية رقم ٩٧

وزارة الخارجية فى ٢٧ يونيه ١٩٠٦

الاعتداء على الضباط الإنجليز قرب طنطا

أرجع إلى تلغرافك رقم ١٩٦ بتاريخ اليوم

هل هناك طريقة يمكن بها توفير فرصة للنظر فى الأحكام قبل تنفيذها؟

من المرغوب فيه فى حالة هذه الأحكام كما هو فى أحكام الإعدام جميعا، توفير فرصة كهذه لإفساح الوقت لتقدير جميع التفاصيل تقديرا كاملا.

الخارجية البريطانية ترتاب فى المحكمة

من سير إدوارد جراى إلى مستر فندلاى

إشارة تلغرافية رقم ٩٨

وزارة الخارجية فى ٢٧ يونيه ١٩٠٦

الاعتداء على ضباط الإنجليز

يجب أن تفيدنا عن المؤهلات الخاصة بأعضاء المحكمة.

الوثيقة الثامنة عشرة

من مستر فندلاى إلى سير ادوارد جراى (وصلت فى ٢٨ يونيو) اشارة تلغرافية رقم ١٩٧

الإسكندرية فى ٢٨ يونيو ١٩٠٦

بالإحالة إلى تلغرافاتكم أرقام ٩٧، ٩٨

أرجو الرجوع إلى تلغراف لورد كرومر رقم ١٩٠

كان تركيب المحكمة كالآتى:

١ـ بطرس باشا، القائم بعمل ناظر الحقانية، رئيساً.

٢ـ مستر هيتر، القائم بعمل المستشار القضائى، وكان قاضياً فى السودان من قبل.

٣ـ مستر بوند، وكيل محكمة الاستئناف الأهلية، وهو منصب يعادل منصب رئيس المحكمة العليا، ويتميز بالكفاءة الكبيرة، وله خبرة واسعة.

٤ـ فتحى بك زغلول رئيس محكمة القاهرة الأهلية.

٥ـ الكولونيل لادلو القائم بأعمال القضاء والمحاماة، ممثلاً لجيش الاحتلال، وله خبرة كبيرة بأعمال المجالس العسكرية، ويعرف اللغة العربية.

وينص دكريتو ١٨٩٥ على أن تنفذ فى الحال الأحكام التى تصدرها المحكمة المخصوصة (أنظر تلغراف لورد كرومر رقم ١٩٠). انشئت المحكمة المخصوصة كبديل للمجالس العسكرية، ولا تتعدى فائدتها الاسراع بإجراءات المحاكمة، فقد تم توفير جميع الضمانات للمتهمين، وأنا لا أعرف أن هناك جيش احتلال آخر يعهد إلى غيره القيام بسلطاته.

أما أعضاء المحكمة فيمكن أن يشهد بكفاءتهم كل من لورد كرومر (يقيم فى ٢٠ مانسفيلد ستريت) وسير الدون جورست.

لقد أشير علىَّ بأنه لا الحكومة المصرية ولا الوكالة البريطانية تملكان أية سلطة قانونية للتدخل فى تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحكمة، فقد خرج الأمر من أيديهم بمجرد أن طلب لورد كرومر إلى الحكومة المصرية أن تعقد المحكمة.

يجب تنفيذ الأحكام فى الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم فى مكان الحادث، وستقوم على حفظ النظام قوات أرسلت لهذا الغرض، وأى تدخل من جانب حكومة صاحب

الجلالة فيه سيكون أمراً يؤسف له غاية الأسف، فقد تترتب عليه نتائج خطيرة فى الظروف التى تسود البلاد الآن. أعتقد أن لورد كرومر يؤيدنى فى هذا الرأى.

كن على ثقة من أن المحكمة فيما أصدرته من أحكام لم تكن تحت تأثير الفزع أو الرغبة فى الانتقام، وأن الأدلة أثبتت أن سبق الإصرار والاتفاق الجنائى متوفران لدى المحكوم عليهم، وأنهم هم المسئولون الأساسيون عن وفاة كابتن بول.

سلطة الاحتلال

تخالف أوامر الخارجية

من سير ادوارد جراى إلى مستر فندلاى

إشارة تلغرافية رقم ١٠٠

وزارة الخارجية فى ٢٨ يونيو ١٩٠٦

مهاجمة ضباط بريطانيين بالقرب من طنطا. أرجع إلى تلغرافك رقم ١٩٧.

افهم من تلغرافك أن الأحكام قد نفذت.

ينبغى أن ترسل بالبريد تقريراً تفصيلياً عن التحقيق والمحاكمة.

من الواضح أنه ما كان يمكنك أن تتدخل، لو كان تدخلك مرغوباً فيه، وتصرفك فى هذا الموضوع كان تصرفاً صائباً.

وحكومة صاحب الجلالة مقتنعة أيضا بما قلته من أن تدخلهم فى الأمر، حتى لو كان ممكناً، ربما ترتبت عليه نتائج خطيرة، وقد أعددت تصريحاً يتضمن خلاصة تلغرافاتك لإلقائه فى البرلمان.

الخارجية البريطانية تبحث عن الحقيقة

من سير ادوارد جراى إلى مستر فندلاى

إشارة تلغرافية رقم ١٠١

وزارة الخارجية فى ٢٩ يونيه ١٩٠٦

مهاجمة ضباط من الانجليز

من المسئول عن تنفيذ أحكام المحكمة المخصوصة؟

أرسل تقريراً يتضمن كيفية تنفيذ الأحكام، من الذى قام بإجراءات التنفيذ.

من سير ادوارد جراى
إلى مستر فندلاى
إشارة تلغرافية رقم ١٠٩
وزارة الخارجية فى ٧ يوليو ١٩٠٦

الحامية البريطانية فى مصر.

سيحضر لورد كرومر اجتماعاً للجنة الدفاع، التى سيطلب إليها أن تنظر فى تركيب الحامية البريطانية فى المستقبل، وهو يريد أن يعرف رأيك ورأى الجنرال باللوك قبل أن يبدى هو رأيه. أن مجلس الجيش يقترح بدلاً من تركيب الحامية الحالى المكون من أربعة أورط و٨/٧ الأورطة، يكفى أن تبقى فى مصر أربع أورط وأن يصبح عدد كل منها ٨٤٠ جندياً، وأن تعفى الحامية فى مصر من إرسال كتيبة إلى قبرص، سيؤدى هذا إلى تخفيض الحامية من ٤٢٠٠ إلى ٣٧٢٠.

الإسكندرية مرة أخرى

من مستر فندلاى
إلى سير ادوارد جراى (وصلت فى ١٦ يوليو)
رسالة رقم ١١٢ الإسكندرية فى ١٧ يوليو ١٩٠٦

سيدى

تشرفت بإخطار جنابكم تلغرافياً أن جندياً بريطانياً، الجندى توماس أوبرايان، قد هاجمه من مدة قريبة بعض الأهالى وهو يمر ليلاً خلال قرية المكس فى طريقه إلى معسكر ضرب النار المجاور، وقد أصيب بجروح بالغة. يبدو أن السرقة كانت هى الدافع على العدوان، وإذا نظرنا إليها وحدها لا تصبح لها أهمية كبيرة، إذ ثبت أن اثنين من المعتدين الذين تم القبض عليهم من سيىء السيرة وسبق الحكم عليهم فى جرائم أخرى. لكن أهميتها تتضح حين نربطها بغيرها من حوادث الاعتداء على الأوروبيين.

من مستر فندلاى
إلى سير ادوارد جراى (وصلت فى ١٦ يوليو)
رسالة رقم ١١٣ الإسكندرية فى ٧ يوليو ١٩٠٦

بالإحالة على رسالتى السابقة على هذه أتشرف بأن أكتب إليكم عن وقائع اعتداء الفلاحين على مستر اشتون القائم بعمل مفتش فى مصلحة الرى. وقد أشرت إلى هذا الموضوع فى تلغراف سابق.

كان مستر اشتون يقوم بعمله مارا بجوار ترعة قويسنا فى مديرية المنوفية بالقرب من دنشواى، حيث وقع الهجوم من مدة بسيطة على الضباط الإنجليز. وقد رأى مستر اشتون ثلاثة رجال يديرون ساقية على الجانب الآخر من الترعة، فصاح بهم سائلاً عما إذا كانت الساقية تسحب المياه من الترعة (وهو أمر ممنوع حينئذ لأن المنطقة تخضع لنظام الدور) أو من بئر (وهذا من حقهم). وقد ردوا عليه بأن يهتم بشئونه. وحين صاح بهم قائلاً إنه المفتش أهانوه وتحدوه أن يعبر الترعة إليهم، وأشاروا له إشارات وقحة.

وقد دار مستر اشتون عن طريق كوبرى، وطلب إلى أحد مشايخ العزب المجاورة أن يتبعه، وسار إلى مكان الفلاحين حين وجدهم لا يزالون يديرون الساقية، فاستقبلوه بإهانات جديدة وقذفه أحدهم بطوبتين فأصابه فى فمه ووجنته.

رجع مستر اشتون وقابل الشيخ وطلب إليه أن يخبره بأسماء الرجال ومن أى القرى هم، فرفض الشيخ أن يعطيه أية بيانات.

أنا أعتبر هذا الهجوم على مستر اشتون أمراً خطيراً، فهو يدل على وجود روح تمرد حديثة النشأة بين الفلاحين، لكنها لو انتشرت ستزيد ما نواجه من مشاكل فى إدارة هذا البلد زيادة كبيرة.

. . . .

لا أريد أن أبالغ فيما استخلصه من اعتداء منفرد وقع على مفتش الرى، لكن هذا الاعتداء ليس الوحيد. من المؤكد أنه يوجد فى البلد شعور متزايد من القلق والتمرد.

لقد أخذ الفلاح يتبين أنه حر، لكنه لم يتعلم بعد أن هناك حدوداً للحرية، ويجب أن يتعلم كيف يحترم هذه الحدود.

إمضاء: «فندلاى»

سلطة الاحتلال ترفض خفض القوات

من مستر فندلاى
إلى سير ادوارد جراى (وصلت فى ٩ يوليو)
رسالة رقم ٢٠٩ الإسكندرية فى ٩ يوليو ١٩٠٦
تلغرافكم رقم ١٠٩ فى ٧ يوليو

تشاورت مع قائد القوات لغياب الجنرال باللوك الذى سافر إلى إنجلترا يوم الثلاثاء الماضى، فوجدته يعترض بشدة على أى خفض للقوات الموجودة فى مصر فى الوقت الحالى، وهو يرى أن تبقى قوة الحامية الحالية، وهى أربعة وسبعة أثمان أورطة، كما هى على أن ترسل منها كتيبة إلى قبرص

. . . .

يرى كولونيل كاثبرت أن من اللازم أن تكون لدينا القدرة فى وقت الضرورة على أن نضرب بقوة وبسرعة. ولو فقدنا القدرة على ذلك فإن اضطرابات خطيرة قد تعم البلاد نتيجة اضطرابات محلية، ويكون من الصعب معالجتها حتى بالقوة الحالية للحامية.

. . . .

إن أى تخفيض للقوة الحالية للحامية سيكون أمراً يؤسف له من وجهة النظر السياسية. أن البلاد فى حالة أزمة منذ ستة أشهر، وقد اهتزت ثقة الناس نتيجة الاشاعات التى اجتاحت البلاد، فهم لا يثقون أن لدينا الرغبة أو القدرة على حفظ النظام بأى ثمن. ومن اللازم أن تتسم سياستنا بالوضوح. ان مسئولية المحافظة على سلامة الأوروبيين، ليس فى الإسكندرية والقاهرة وحدهما، بل فى كل أنحاء البلاد، تقع على عاتق حكومة صاحبة الجلالة. لذلك فمن اللازم أن يكون الجيش من القوة بما يمكنه من القيام على حمايتهم.

مذكرة كرومر عن حالة مصر

من مذكرة بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٠٦

بقلم لورد كرومر، عن الحالة الحاضرة فى مصر.

١ــ إن أول شىء يعمل بعد عودتى إلى مصر هو تعديل القانون الذى أنشأ المحكمة المخصوصة للنظر فى حالات الاعتداء على أفراد جيش الاحتلال. وقد أشرت إلى التغييرات الأساسية فى مذكرتى بتاريخ ١٢ يوليو ١٨٩٥.

. . . .

٢ــ سيكون علينا أن نأخذ فى اعتبارنا نقطة حساسة، ذلك أنه تبعاً للقانون القائم يجب أن تعرض جميع الدكريتات على مجلس شورى القوانين. وللمجلس أن يبدى ما يراه مناسباً من ملاحظات على الموضوعات التى تعرض عليه، وللحكومة المصرية بعد ذلك، الحرية فى أن تأخذ باقتراحات المجلس أو ترفضها. لكن دكريتو ٢٥ فبراير ١٨٩٥ لم يعرض قط على مجلس شورى القوانين، وكان الرأى أنه من الأنسب أن تسوى الأمور الخاصة بوضع جيش الاحتلال بين سلطات الاحتلال والحكومة المصرية. وأنا أعتزم أن أتبع هذه السابقة التى تقررت فى عام ١٨٩٥، مع مراعاة ما يبديه مستشارو الحكومة المصرية من ملحوظات. قد يثير اتباع هذه الطريقة نقداً فى بريطانيا ومصر، لكنى أعتقد أنه يمكن الدفاع عنها. وأعتقد أنه من الحكمة ألا نخاطر بإثارة ما قد يصبح مناقشة حادة فى مجلس شورى القوانين.

٣ــ أنا أميل إلى تشديد قانون العقوبات فى بعض النواحى مع صدور دكريتو المحكمة المخصوصة. لكن لا يمكننى قبل أن أعود إلى القاهرة أن أقرر ما يمكن عمله فى هذا المجال والوقت الذى يستغرقه عمل التعديل.

٢٥ــ لقد ذكرت «فى العبارة رقم ١٣» أنه يجب أن نحاول أن نجتذب إلى جانبنا خير عناصر الحركة الوطنية فى شكلها السليم، عامل مضاد لأنصار الجماعة الإسلامية، الذين اعتقد أنه لا يمكن إرضاؤهم، هذه العناصر تتكون من فئة صغيرة كان المفتى السابق الشيخ محمد عبده المبرز فيها. هؤلاء يمثلون ما يعرف فى الهند بمدرسة عليكر الفكرية. . هدفهم هو إصلاح النظم الإسلامية عن طريق إقتباس الأفكار الغربية دون أن تهتز العمد الأساسية التى تقوم عليها العقيدة الإسلامية. يجب أن أعترف أنه من المشكوك فيه إلى حد كبير أن تلقى سياسة كهذه أى قدر من النجاح. . هذه الطبقة التى

أتكلم عنها كـثيراً ما تـعجز عن الحصـول على عطف الأوروبيين لقلة ما هضـموه من الأفكار الأوروبية كـما أنهم فشلوا فى الحصول عـلى ثقة من يشاركونهم فى العـقيدة. لكنهم مع ذلك يستحقون كل تشجيع. انهم الطبقة الوحيدة التى لا ينتظر منها المصلح الأوروبى إلا أقل مسـاعدة، ورغم كل جهودى الآن لدفـعهم إلى الإمام فقـد بقوا فى المؤخرة. يـرجع هذا أساساً إلـى أنهم فئة قلـيلة جداً عدديـاً، وإلى أنهم لا يتمـيزون بالجرأة، كما أنهم حريصون على مصالحـهم الخاصة، لذلك كانوا يريدون عدم مواجهة العـداء الشديد الذى يشـعر به نحـوهم الخديو وأصـدقاؤه من أنصـار حركـة الجامـعة الإسلامـية. لكنهم بدءوا منذ فتـرة وجيزة يبـدون قدراً أكبـر من النشاط.. وهم على وشك أن يصدروا جريـدة، وقد شجعتـهم على ذلك بكل الوسائل الممكنة، فيـما عدا بذل الأموال. وهكذا سنرى بعد فـترة قصيرة، مـدى ما لديهم من الشجاعة لتنفـيذ ما يؤمنون به. أنا أمـيل إلى أن انتـهز أقـرب فرصـة لإسناد النظارة إلى بعض أتبـاع هذه المدرسة من مـدارس الفكر الإسلامى، لكنى أفضل أن أتريث قليلاً قـبل أن أقول برأى قاطع فى هذا الأمـر. يغلب أن هذا الاتجاه الجـديد لن يلقى قبولاً بين بـعض الموظفين الإنجليز فى مصر، لكنى أميل إلى القيام بهذه التجربة الجديدة مع ذلك.

المحكمة العسكرية
بدلاً من المحكمة المخصوصة

سير ادوارد جراى إلى إيرل أوف كرومر
رسالة رقم ٨٤
وزارة الخارجية فى ١٥ مارس ١٩٠٧

سيدى اللورد

لقد درست حكومة صاحب الجلالة بكل عناية خطاب جنابكم رقم ١٨٦ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ بشأن الطريقة التى تعالج بها فى المستقبل حالات اعتداء الأهالى على أفراد جيش الاحتلال. وقد تم أخذ رأى مستشارى جلالته فى موضوع حق جيش الاحتلال فى أن يحيل قضايا الاعتداء على أفراده إلى محاكم عسكرية، ووافقوا على التقرير الذى وضعه أسلافهم فى عام ١٨٨٣ والذى رأوا فيه أن هذا الحق معترف به كأحد مبادىء القانون الدولى إذا توافرت بعض الظروف. وقد أرسلت لكم صورة من تقريرهم مع رسالتى رقم ٧٨ فى ٨ الجارى. لذلك يبدو أنه لا يوجد اعتراض قانونى على الاقتراح الذى تقدمتم به. والذى ينص على أنه فى حالة الضرورة يمكن ن تحل محكمة عسكرية محل المحكمة المخصوصة المنشأة بمقتضى الدكيرتو الخديوى بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٩ .

إن حكومة صاحب الجلالة لا توافق ـ لأسباب أخرى ـ على تطبيق القانون العسكرى فى هذه الحالات حتى فى الحدود والقيود التى اقترحتموها. حتى يتأكد بوضوح، أنه لا يوجد إجراء آخر يكفل حماية جيش الاحتلال فى مصر، ونظراً لصفة الدوام التى اكتسبها الاحتلال البريطانى لمصر، فإنه سيكون من الصعب ـ طالما بقيت الأحوال فى مصر عادية ـ تبرير نظام يخضع جميع الأهالى المدنيين للقانون العسكرى فى بعض القضايا. ان قضايا الاعتداء على الجنود البريطانيين فى الهند تحال إلى المحاكم المدنية التى تنظرها بمقتضى القانون العادى للبلاد، وسيكون من الصعب تبرير قيام نظام مختلف فى مصر فى الظروف الحالية.

القاهرة فى ٢٢ مارس ١٩٠٧
خاص

عزيزى سير ادوارد

أشكرك على خطاباتك الثلاثة وعلى التلغراف الخاص الذى أشرت فيه إلى خطابى الخاص بتاريخ ٨ مارس.

فيما يختص بالمحكمة المخصوصة. أنا آسف لقرارك. ان الحالة هنا تختلف تماماً عن الحال فى الهند، أو فى أى مكان آخر تعسكر فيه القوات البريطانية. لذلك كنت أفضل أن يكون لدينا محكمة خاصة تنظر قضايا الاعتداء على الجيش. لكن فى هذه الحالة، وفى حالات أخرى كثيرة توجد مشكلة كبرى هى التوفيق بين متطلبات الأوضاع المحلية، وما يستدعيه وجود البرلمان. أنا أدرك جيداً صعوبة الدفاع عن هذا الموضوع أمام البرلمان، وأنت أدرى بما إذا كان يمكن التغاضى عما يثيره البرلمان من صعوبات أم لا. واجبى الآن أن أتوصل إلى بديل يحدث أقل ضرر ممكن.

أعتقد انى سأتمكن من التقليل من الإثارة الضارة التى ستترتب على هذا التغيير، لكن لن أتمكن من القضاء عليها تماماً. سأبذل جهدى على أية حال وسأكتب لك عن ذلك ثانية فى البريد القادم. لقد أمرنى الطبيب أن ألزم حجرتى فى الوقت الحالى، لكن أعتقد أنه سيسمح لى بمغادرتها بعد يومين أو ثلاثة.

المخلص:
امضاء: «كرومر»

٢ مصطفى كامل «محامى الوطن»

بعض أجزاء من خطب وخطابات الزعيم تعليقاً على حادثة دنشواى

مصطفى كامل الشهاب الثائر. . إمتلك ناصية البيان. . وبراعة الخطابة. . عشقته الفصاحة واستحوذ على قلوب سامعيه آمن بحرية الوطن. . وضرورة تحريره من غاصبيه فطاف البلاد ليكشف مأساة شعب. . ويفضح ممارسات المحتل الغاصب. . ورغم رومانسيته الحالمة فقد استطاع أن يكتسب الكثير والكثير من المؤيدين فى مصر وفرنسا وفى قلب لندن أيضاً. . وعندما حدثت مأساة دنشواى آل على نفسه أن يكون (محامى الوطن) ليضع العالم ـ كل العالم ـ أمام مسئولياته ونجح فى أن يهز الضمير الإنسانى فى باريس ولندن فانفجرت حملة ضارية ضد بربرية كرومر وعصابته فى مصر. . وانتصر مصطفى كامل واستطاع أن يطيح بالطاغية كرومر وأن يخرج مساجين دنشواى من زنزانات الظلم إلى فضاءات الحرية. . ولكن الجهد الرهيب الذى كان يبذله فاق قدرات الجسد النحيل فرحل الشهاب النبيل الزعيم مصطفى كامل قبل أن يكتمل حلمه برحيل المحتل البريطانى عن أرض مصر. . ولكن هذا الشهاب النبيل استطاع أن يضىء سماء مصر لسنوات طويلة جداً بأنوار الإرادة والمقاومة والرغبة فى التحرر حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الثائر الأكبر جمال عبدالناصر لتحول حلم مصطفى كامل وكل الذين ساروا على دربه إلى حقيقة جميلة.

ولكن دوام الحال من المحال فبعد أن طردنا الاحتلال العسكرى عاد العدو بألف شكل وشكل ليحتل منا الثقافة والفكر والعقل وقد لا نفاجأ إذا احتل منا جيناتنا الوراثية ولذلك فما أحوجنا اليوم لاستنساخ مصطفى كامل الدور والرسالة. . واستنساخ عبدالناصر القدرة والإرادة.

وفيما يلى بعض أجزاء من خطب وخطابات الشهاب النبيل مصطفى كامل تعليقاً على مأساة دنشواى نبدأها بنص مقاله المهم الذى نشره فى جريدة الفيجارو الفرنسية يوم ١١ يوليه ١٩٠٦ بعنوان إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن.

إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن

لقد حدثت حادثة مؤلمة فى قرية من قرى الدلتا بمصر تدعى «دنشواى» تحركت بسببها العواطف الإنسانية فى العالم كله، ورفع رجال أحرار الفكر مستقلو الأخلاق والأطوار فى انجلترا رافعين أصواتهم سائلين عما إذا كان يوافق كرامة الدولة البريطانية وشرفها ومصلحتها أن تسمح بأن يرتكب باسمها أمر ظالم وقاس!

وأنه لمن الواجب على الذين يشغفون حقيقة بالإنسانية والعدل، أن يدرسوا هذه المسألة ويصدروا فيها حكمهم العادل، وهى المسألة الشاغلة لأمة بأسرها!!

فقد ترك ضباط من الانجليز فى يوم ١٣ يونيه الماضى معسكرهم بالقرب من دنشواى بمديرية المنوفية، وقصدوا صيد الحمام فى الأملاك الخصوصية للأهالى، فأنذر شيخ فلاح المترجم المرافق لهم بأن الأهالى قد استاءوا فى العام الماضى من صيد الضباط الانجليز لحمامهم، وإنهم ربما زادوا من غضبهم وسخطهم لو عادوا إلى الصيد فى هذا اليوم!

ورغما من هذا الإنذار فإن الضباط أخذوا يصطادون، واطلقت العيارات النارية وجرحت امرأة، وحرق جرن، فاجتمع الفلاحون من كل مكان ووقعت مشاجرة بينهم وبين الانجليز جرح هؤلاء فيها ثلاثة من المصريين وجرح المصريون ثلاثة من الضباط الانجليز، وقد تخلص أحد المجروحين وهو الكابتن «بول» من المعركة وقطع بكل سرعة مسافة خمسة كيلومترات، حيث كانت حرارة الشمس بالغة ٤٢ درجة، وسقط بعد ذلك ميتا بضربة الشمس، وما علم العساكر الإنجليز بما وقع لضباطهم حتى هجموا على قرية سرسنا المجاورة لدنشواى، وقتلوا فلاحا بدق رأسه!.

هذه هى الوقائع، وما علمها أصحاب الأمر من الإنجليز حتى فقدوا الرشد، وثأروا من قيام المصريين بالمدافعة عن أنفسهم وعن أملاكهم! وبدلا من أن ينظروا إلى الحادثة بسكون جأش ككل المشاجرات والمعارك بالغوا فيها وجسموها، وأعلنت الصحف المخلصة للاحتلال قبل المحاكمة بأن العقوبات والعبرة التى ستضرب للناس ستكون هائلة! فلم يكن العدل هو المنشود فى المسألة، بل الانتقام الفظيع!

ونشرت نظارة الداخلية بأمر المستر ميتشل المستشار الانجليزى، قبل المحاكمة، بأسبوع بلاغا رسميا أثقلت فيه كواهل المتهمين بالتهم، وقصدت صراحة التأثير فى المحكمة والرأى العام، وبلغ من احتكار إحدى الصحف القائمة بخدمة الاحتلال للعدالة أنها نشرت خبر إرسال المشانق فى دنشواى قبل المحاكمة، وقد راع الشعب كل ذلك، فأخذ يتساءل عن الحكم الذى ينتظر صدوره بعد مظاهرة كهذه المظاهرة.

وقد اجتمعت المحكمة فى ٢٤ يونيه، وأى محكمة؟ محكمة استثنائية لا دستور يقيدها ولا قانون يربطها! لقضاتها أن يحكموا بكل العقوبات التى تخطر على البال! محكمة الأغلبية فيها للانجليز، ولا تستأنف أحكامها، ولا تقبل العفو! وان المرسوم الذى صدر بتشكيلها فى عام ١٨٩٥ - بناء على ضغط اللورد كرومر - ذلك الضغط الذى لا يسمح للحكومة الخديوية مطلقا بإظهار أى مقاومة - يحمل قارئه على الظن بأن الجيش الإنجليزى الذى ألقت إليه انجلترا أمر تأييد الأمن فى مصر - فى خطر مستمر، جعله فى حاجة إلى محكمة كهذه المحكمة أو لآلة إرهاب كهذه الآلة!

قضت هذه المحكمة ثلاثة أيام فى نظر القضية وتبين أن الضباط الإنجليز الذين هاجموا الفلاحين بصيدهم فى ممتلكاتهم، وبجرحهم إحدى نسائهم، وان الفلاحين هجموا على الانجليز بوصف إنهم صيادون يختلسون الصيد، لا ضباط بريطانيون! واعترف أمام المحكمة أطباء انجليز بينهم الدكتور «نولن» الطبيب الشرعى للمحاكم بأن الكابتن «بول» مات بضربة شمس، وان جراحه لم تكن كافية لإحداث الوفاة!

ولم تترك المحكمة إلا ثلاثين دقيقة لأكثر من خمسين متهما ليقولوا ما عندهم، وأبت سماع أقوال أحد رجال البوليس، حيث أكد أن الضباط الانجليز أطلقوا العيارات النارية على الأهالى وبنت حكمها على تأكيدات الضباط الذين كانوا السبب فى المعركة والذين يعتبرهم العدل فى كل بلد خصوما للمتهمين!

وفى يوم ٢٧ يونيه صدر الحكم: فحكم على أربعة من المصريين بالإعدام شنقا وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى واحد بالإشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٥ عاما، وعلى ستة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين، وعلى ثلاثة بالسجن لمدة عام، مع الجلد، وبالجلد على خمسة، وقد جلد كل واحد من هؤلاء خمسين جلدة بكرباج له خمسة ذيول!!

وقررت المحكمة فى حكمها تنفيذ الحكم فى اليوم التالى، بحيث لم يمض إلا خمسة عشر يوما بين الواقعة وتنفيذ الحكم:

ففى الساعة الرابعة من صباح يوم الأربعاء ٢٧ يونيه، جئ بالأربعة المحكوم عليهم بالشنق، والثمانية المحكوم عليهم بالجلد «عفت المحكمة عن واحد من المحكوم عليهم بالجلد لأن الطبيب قرر ضعف بنيته وعدم استطاعته تحمله» من شبين مقر مديرية المنوفية إلى قرية الشهداء التى تبعد أربعة كيلو مترات عن دنشواى، ولبثوا هناك تسع ساعات ينتظرون الانتقام المروع! وفى الساعة الواحدة من ظهر الخميس ٢٨ يونيه جئ بهم إلى دنشواى، وكان أصحاب الأمر من الإنجليز قد صمموا على تنفيذ الحكم فى محل الواقعة وفى الساعة التى وقعت فيها!

نصبت المشانق، ووضعت آلات الجلد والتعذيب فى وسط دائرة مساحتها ٢١٠٠ متر، وأحاطت عساكر «الدراجون» الإنجليزية بالمحكوم عليهم، والتفت الخيالة المصرية حول الإنجليز، وتولى المستر ميتشل مستشار الداخلية ومعه مدير المنوفية أمر التنفيذ!

وقد تقدم إليهما ابن أول المحكوم عليهم بالشنق سائلا مقابلة والده ليتلقى وصاياه الأخيرة، فرفضا قبول هذه الرجاء الذى هو أعز ما يرجوه الإنسان ويحتمه الشرع والعدل.

وفى الساعة الواحدة ونصف امتطى الجنود الانجليز خيولهم وشهروا سيوفهم وبدأوا بعد ذلك بدقيقة فى الشنق!

فشنق رجل ولبث أفراد عائلته وأقاربه وكل أهالى القرية وهم عن بعد يملأون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب وجلد اثنان أمام الجثة!

وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات، واستمر ساعة من الزمن! منظر وحشى مهيج للعواطف.. بكى منه الحاضرون الأوروبيون بدموع الحنان، وأبدوا النفور الشديد مما رأوا وذهب كل واحد يكرر كلمة أحد المشنوقين!

«لعنة الله على الظالمين لعنة الله على الظالمين»

إن يوم ٢٨ يونيه من عام ١٩٠٦ سيبقى ذكرى فى التاريخ شؤما ونحسا، وهو خليق بأن يذكر فى عداد أيام التناهى فى الهمجية والوحشية.

عمت مصر كلها عواطف الانفعال والسخط عند انتشار أخبار تنفيذ الحكم فى دنشواى، ولقد كان من المستحيل على أعداء إنجلترا أن يصلوا إلى النتيجة الحالية بعد جهاد خمسين عاما! ومن العجب أن يكون الموجودون لها هم رجال من الانجليز، وقد أنشأ الشعراء المصريون عن حكم دنشواى أشعارا تخلد ذكرى المناظر الوحشية التى أهينت فيها المدنية والإنسانية والعدل بأقصى الصور المهيجة للضمائر والنفوس!

وإنى جئت اليوم أسأل الأمة الإنجليزية نفسها والعالم المتمدن إذا كان يصح التسامح فى إغفال مبادئ العدل وشرائع الإنسانية إلى هذا الحد؟

جئت أسأل الانجليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الأدبى والمادى لإنجلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية؟

«جئت أسأل الذين يجاهرون فى كل آن ذاكرين الإنسانية مالئين الدنيا بعبارات الإنفعال فى بلاد أخرى دون فظيعة دنشواى ألف مرة أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع يكفى وحده لأن يسقط إلى الأبد تلك المدنية والأوروبية فى أعين العالم كافة!

«جئت أسأل الأمة الإنجليزية إذا كان يليق بها أن تترك الممثلين لها فى مصر يلجأون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عاما إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية بل وأكثر من همجية، ليحكموا مصر ويعلموا المصريين ماهية كرامة الإنسان؟

دنشواى.. إحدى خطب الزعيم

يقول السير ادوارد غراى بأعلى صوته فى مـجلس العموم الإنجليزى إن اللورد كرومر لم يعامل المصريين كـأمة منحطة. فماذا كان يريد أن يعمل اللورد ليـعترف بأنه عاملهم كذلك؟

أليست «دنشـواى» وحدها بكافية لأن تثبت على مدى الدهور والأجيـال أن الإنجليز أهانوا المصـريين إهانة قاسيـة لا تنسى أبداً ولا يمكن إخـتلاف اثنين من المنصـفين فى الحكم عليها؟

ينادى الساسة الإنجليز بأن الحكم فى دنشواى» كان سياسياً وكان يقصد به تأديب الأمة وإذا طلبت الجماهيـر العفو عن المسجونين بسبب هذه الحـادثة قالوا: «إنما أنتم تطلبون العفو لتعدوه انتصاراً على السياسة الإنجليزية».

فهل هذا العـفو العـدل الذى تجود به علينا المدنيـة البريطانية؟ هـل هذا هو الإنصاف الذى تريد أن تعلـمنا إياه الدولة الإنجليـزية؟ أيعـاقب أهـالى «دنشـواى» بتلك الشـدة المتناهية لأن الأمة لم تكن مع الإنجليز فى حادثـة العقبة؟ وهل الحكومة التى تخلط بين السياسة والعدل إلى هذا الحد فتعاقب البرىء وتكافىء المجرم تستحق أن يمدحها ويثنى عليها إنسان؟ وكـيف يدهشها قيام المعارضـين فى وجهها واعتراضهم عـليها بكل شدة وقوة؟.

إننا لو كنا نريد دوام العداء والنفور واسـتحكام الشقاق والتنازع لطلبنا بقاء مـسجونى «دنشواى» فى سجونهم الأعوام الطوال. لأنه كلما مرت السنة وهم على حالهم تجددت آلام الأمة بما يجعل ذكـر دنشواى على كل لسان.(نجح مصطفى كامل فى الإفراج عن كل مسجونى دنشواى باستصـدار عفو من حكومة ملكة بريطانيا فى عيد

جلوس الخديو عباس حلمى يوم ٨ يناير ١٩٠٨ بعد أن قضوا سنة نصف السنة فى السجن).

وهكذا سياسة العناد لا تثمر إلا عكس المقصود منها ولا تؤدى إلا ضد الغاية المطلوبة.

إن الرجال لا يحكمون بمثل هذه السياسة ولا تدبر شئونهم بمثل هذا الاعتساف.

إذا كان الإنجليز يجهلون أحوال المصريين وما يدور بينهم، فليعلموا أن فى هذه الأمة رجالاً متنورين رشيدين يعادلون أكفأ العقلاء من الإنجليز وأنهم يغارون على الحق والعدل ولا يرضون بأن تكون الأحكام فى البلاد قائمة على الغايات والأهواء. وهؤلاء الرجال هم القوة المفكرة التى تحترمها كل حكومة فى العالم غاية الاحترام وتسترشد بآرائها فى المواقف الحرجة.

إننا نقدم العدل والرحمة على السياسة ولذلك طلبنا ونطلب بأعلى أصواتنا العفو عن مسجونى «دنشواى» ونقول بكل صراحة إن السياسة الرشيدة هى التى تعمل لتخفيف الآلام الناشئة من هذه الحادثة الموجعة. لا العمل على تقويتها وزيادتها بدعوى أن طلاب العفو من أنصار الاحتلال!.

ألا فاقرأوا معاشر الإنجليز التاريخ الإسلامى وانظروا فى أعمال أولئك الخلفاء العظماء الذين كان الواحد منهم ينشد الحقيقة فى كل وقت وفى كل مكان ويمتثل للحق ولو كان قائله أحقر الناس.

فخليق بالإنجليز وهم الذين يدعون أن مدنيتهم سادت على كل مدنية أن يذكروا أن رجال المدنية الإسلامية لم يكونوا ليقولوا «السياسة فوق الحق» بل كانوا يقولون ويؤيدون هذا القول بألف دليل:

«الحق فوق كل شىء».

التعصب والإسلام .. خطبة على الساسة الإنجليز

أيها السادة

اسمحوا لى أن أشكركم على الشرف الذى تفضلتم بمنحه إياى بقبولكم دعوتى. وانى لسعيد حقيقة بانتهاز هذه الفرصة لمحادثتكم فى شئون مصر وإعلان حقيقة عواطف المصريين وأفكارهم

إن ذوى الأغراض ينشرون على الدوام فى أوروبا عامة وفى إنجلترا خاصة الأغلاط والأكاذيب بشأن أحوال مصر وإحساسات المصريين.

ولكننا واثقون من أن الحقيقة القادرة القاهرة دائماً تغلب فى النهاية وتفوز وتهدم هذه الأبنية أبنية الاختلافات والتهم الكاذبة.

وأنه بينما تسأل مصر كلها وهى فى شدة الانفعال والتأثر من حكم «دنشواى» وتنفيذه الشنيع فى أى زمان وتحت أية سلطة تعيش. وبينما هى فى انتظار العدالة العالية والإنصاف الذى يشرف وحده المتمدينين إذ رميت بأشنع التهم ألا وهى تهمة التعصب الدينى.

فمكأنه لم يكف القابضين على أزمة أمورها أن تهان بلاد بأسرها وأمة كاملة فى «دنشواى» بحكم مدهش للغاية وتنفيذ جاوز حدود الغلظة المتناهية بل احتاجوا إلى شيء فوق ذلك: وهو تجريح سمعة الأمة المصرية واستسماح الشعب الإنجليزى فى معاملتها بالظلم والاعتساف.

كلا. وألف مرة كلا. ان مصر ليست متعصبة. ولابد أن يكون الإنسان سيء القصد لمقارنتها بجهات «تشاد» و«زندر» وتلك البلاد المنغمسة فى الظلمات والجهالة.

إننا لو كنا متعصبين. وكان شعبنا المؤلف من اثنى عشر مليون يكره المسيحيين

العائشين معه لما استطاعت قوة فى العالم أن تخمد نار هذا التعصب أو توقف لهيبه بل لأثبت وجوده وحياته بمظاهرات حقيقية. ولكان ظهر عند انتشار أخبار تنفيذ حكم «دنشواى» وبمناسبة تلك التحريضات المستمرة التى يقوم بها الطاعنون على ديننا والذين يدعوننا لاعتناق المسيحية.

ماذا يقولون؟ إن مصر متعصبة تعصباً دينياً بعد انقضاء قرن كامل على دخولها فى ميدان المدنية وبإرادة الذين غزتهم أوروبا بلبان معارفها وآدابها؟ إن هذه تهمة يستحيل قبولها. ومكانها من السخرية عظيم.

نعم إنى أعلم أنهم يرددون هنا وهناك أن مسألة طابا أبانت وجود ذلك التعصب المزعوم فى مصر بدليل أن المصريين صوبوا مطالب تركيا وخطتها ولكن أى برهان يستطيعون تقديمه على ظهور هذا التعصب هل حدثت مظاهرة واحدة ضد المسيحيين مدة مسألة طابا أو قبلها أو بعدها؟ لم تحدث مظاهرة ما. بل كل ما وقع هو محض مناقشات فى الجرائد وأنه لمن المدهش أن إنجلترا التى اعتادت من قديم الزمان حدوث الاختلافات فى الآراء السياسية تترك ذوى الأغراض يخدعونها ويغشونها ويسمون الشعور الطبيعى والمناقشة العادية «تعصباً».

كلا أيها السادة. إن مسلمى مصر ليسوا متعصبين أبداً. بل هم ـ وانى أؤكد ذلك ـ أكثر أمم الأرض اعتدالاً. وانكم إذا كنتم تدعون تعصباً الشعور الإسلامى الذى لا يكون المسلم مسلماً بغيره فلم لا تسمون كذلك الشعور الذى دفع أغلب الإنجليز وفى مقدمتهم جلادستون الكبير إلى إظهار انعطافهم نحو مسيحيى الشرق ومساعدتهم وتعضيدهم مراراً؟.

إن هناك أسباباً عدة تحول بيننا وبين التعصب:

أولها. مبادىء الإسلام التى هى صريحة واضحة قطعية حيث تأمرنا بمعاملة المسيحيين بعدالة وإنصاف أو لم يتزوج نبينا الكريم نفسه بمسيحية وأثبت بذلك للعالم حرية فكره وسموه؟

إن الأمثال على الاعتدال الإسلامى وسعة مبادئه ورحمته عديدة فى التاريخ وإذا هى لم تتبع فى بعض الأحيان فليس السبب الإسلام بل السبب راجع إلى الانقلابات والاضطرابات التى عرفتها أمم كثيرة فى ساعات تعيسة من حياتها.

ولقد أدرك الشعب المصرى حقيقة الإسلام كما هى وعرف مبادئه العالية الحرة وساعدته صفاته الطبيعية على تنفيذها كما يجب أن تنفذ.

وثانياً إن المدنية ونور العلم وهبا المصريين ملكة التمييز والحكم والذوق السليم. فهم

يعرفون أن الأوروبيين وكافة المسيحيين العائشين فى مصر ليسوا مسئولين عن السياسة الأوروبية وأغلاطها وأنه لا يمكنهم بغضهم لذلك.

بل إن الكثيرين من أولئك النزلاء والأوروبيين يظهرون لنا فى كل فرصة ميلهم ومحبتهم واهتمامهم بارتقائنا وتقدمنا.

وكيف نستطيع أن ننسى مساعدتهم الخالصة الكريمة فى تأسيس مدارسنا الأهلية بل كيف نستطيع أن نبغض عمالاً طلبوا فى الحياة كل شىء من نشاطهم وكفاحهم وكفاءتهم واعترفوا لمصر بالجميل.

وأخيراً إننا لسنا متعصبين لأن المصلحة العالية لوطننا تحتم علينا أن نعيش فى أتم صفاء وعلى أحسن حال مع الأوروبيين لأنه ليست لنامصلحة ما فى أن نجمع كلمة أوروبا ضدنا. ولنا كل فائدة فى استمالتها إلينا.

ولقد علمتنا اليابان وشعوب أخرى قبلها أن الجهاد الوحيد الذى تنهض به البلاد هو الجهاد فى سبيل التغلب على الجهالة ونيل العلم والتقدم واحترام العالم.

فليست عواطف الحقد الدينى هى سلاحنا فى إنقاذ جنسنا وإنالته المكان اللائق به بين الأمم بل سلاحنا التقدم والعلم والفكر القائم على مبادىء الحرية.

● لا يصح أن يوجد فى البلاد الفاقدة لاستقلالها المتحكم الأجنبى فيها إلا حزب واحد: وهو حزب الوطنى ـ حزب الحرية ـ حزب الاستقلال.

جهل أو تجاهل أولئك التعسون أنه ليس للبلاد التى يحتلها الأجنبى إلا سياسة واحدة: وهى سياسة المطالبة بالاستقلال. وأن كل قول و عمل يؤدى إلى إضعاف الروح الوطنية وهدم جزء أو كل من ثقة الأمة بنفسها وبمستقبلها هو أكبر أذى يلحق بالبلاد.

نسى أولئك الضالون أن قانون الحاكم فى معاملته للمحكومين خاضع لدرجة احترامه لهم فإن رآهم أمواتاً فى أزياء أحياء يقولون مالايعتقدون ويطلبون من الإصلاح كما يطلب السائل الإحسان لا كما يطلب صاحب الحق حقه. استبد فيهم وسخرهم لسلطته كما تسخر الأنعام!

نلقب بالمتطرفين! ولماذا؟ لأننا نطالب بحقوق مصر واستقلالها! لأننا نذكر إنجلترا بشرفها وعهودها ووعودها!

لأننا نقول لها بصوت الحق والاعتقاد القوى أن المستقبل يكفل ذلك الاستقلال وأنه خير لها ألا تقاوم الحوادث فيما تعد، وألا تحاول إعدام أمة خلقها الله للحياة والعمل!.

متطرفون! لأننا نعلن ثقتنا الكاملة فى مستقبل بلادنا ـ ونقول لهذه الأمة فى الصباح والمساء ـ اليوم عسر وغداً يسر. اليوم أسر وغداً فخر. اليوم احتلال وغداً استقلال. اليوم عناء وشقاء وغداً رخاء وهناء!

متطرفون! لأننا نقول للأمة اعملى وحافظى على السكينة إياك والقلاقل فهى تخدم العدو وتضر بالوطن. إياك والانقسامات فإنها منشأ الخراب والدمار. إياك وهوس العداوات الدينية فإنها آفة الآفات وجالبة المحن. إياك وسوء ظن الملأ المتمدن بك فإن الشعوب فى المدنية متضامنة ويا شقاء من سار ضدها!

متطرفون! لأننا نقول للأمة خذى من العلم أوفر قسط وتسلحى بأسلحته واملىء وادى النيل من نوره وردى إلى الفقير حقه ونصيبه من هذا المنهل العذب!

متطرفون! لأننا نرد تهم العدو ونثبت للعالم كله أننا متمدنون وأنه ليس للتعصب بيننا وجود وأن الإسلام عامل قوى لترقية الأمة ونشر أنوار المدنية فيها.

متطرفون! لأننا رفعنا أصواتنا محتجين على فظيعة الفظائع فى «دنشواى» وعارضنا السياسة الإنجليزية فى ادعاءاتها ووقفنا فى وجوه أعدائنا والحق سلاحنا والصراحة عدتنا والإقدام مطيتنا!

متطرفون! لأننا نقدم مصر للأمم حية قوية ناهضة شريفة المقاصد أبية لا ترضى المذلة ولا تعرف الكذب والخداع!

متطرفون! لأننا لا نطلب استعمار بلاد الغير ولا استعباد شعب من شعوب الأرض. بل نقنع بطلب الاستقلال لوطننا.

فإن كنا نعتبر متطرفين لأننا نعلن هذا كله ولأن هذه خطتنا. فأكرم بالتطرف ويا فخارنا بأن نلقب بالمتطرفين.

أعداء الوطنية

أيها السادة ـ لا يجهل أحد منكم أن الحركة الوطنية المصرية أزعجت محبى الاستعمار من الإنجليز. فحاربوها بـ «دنشواى» فخابوا. وبزيادة جيش الاحتلال فأخفقوا، وبتهمة التعصب الدينى ففشلوا وأضحكوا العالم طرا. وهاهم الآن يحاربونها بالخونة والمنافقين بعد أن عهدوا الدخلاء طويلاً فلم يبلغوا منا مأرباً.

وإنهم لمخفقون أيضاً فى هذه السياسة الجديدة. انهم لو جددوا جيوشاً من أعداء الحركة الوطنية المصرية فانها لا تزداد أمامهم إلا قوة وحمية وثباتاً وإقداماً.

الثروة والأزمة

أيهـا السادة ـ يفـاخرنا الإنجليـز على الدوام بأنهم أغنوا البلاد ومـلأوها ذهباً حـتى حدثت الأزمـة الأخيـرة وخفت هذا الصـوت الذى صمت من سمـاعه الأذان أعـواماً طوال.

فما قيمة الثـروة التى يفاخرون بها بجانب الحرية الشخصية والحرية العـمومية وسيادة المصرى فى حكومة بلاده واستقلاله فى وطنه؟

ومن من المصريين لا يفـضل أن يكون أفقر الناس جمـيعاً وحكومة بلاده قـائمة على العدل الصحيح على أن يكون أغناهم وأثراهم ويهدد من المحتلين بعقوبات «دنشواى».

سياستنا

أسمع المعترضين يقولون: «وبم تمتاز سياستكم على سياستهم وما ثمراتها؟».

فأجـيب بأن سياستنا هى سـياسة الصـراحة والمناداة بالحق والدعوة للاسـتقلال وهى وحدها الموصلة إلى كل الغـايات الحسان فـالصراحة وقول الحق من الخـلال التى تحمل الحاكم على احترام المحكوم.

فالإنجليـزى لا يشك فى أن كافة المصريين يودون الاسـتقلال من أعمـاق قلوبهم فإذا رأى بعضهم يقول عكس ذلك ويتحبب إليه ويطـعن فيمن يخالفونه فى خطته عرف انه منافق واحتقره ورمى الأمة بعدم الاستعداد للاستقلال.

وقد قال غضبنا: «حقاً وصدقـاً لأجل أن تنال محبة الإنجليز يجب أن تنال احترامهم» ان الإنجليز أنفسهم فى حاجة لمن يسمعونهم الحقيقة الصارخة وهى أن إساءتهم وآلامهم فى الظاهر فإنها أفيد لهم فى الواقع من نفاق المنافقين وكذب الكاذبين.

أليس أولئك المنافـقون هم الذين أدخلوا فى نفس اللورد كـرومر اعـتقـادات كاذبة بشأن الأمة المصـرية فاعتدى عليها قـولاً وفعلاً وحفر بيده هاوية بينهـا وبينه بفظيعة «دنشواى» ويسبـها فى وطنها ودينها حـتى فارقها وقلوبهـا وألسنتها تشيـعه بالسخط الشديد. فمن من الإنجليز. يرضى لشرف بلاده ومـصلحتها أن يكون كل عهدها فى مصر كرومـارياً؟ ألا يقول معنا بضميره إن لم يقل بلسانه إن الصـراحة والصدق هما أمتن أساس لأشرف سياسة.

خطابات مصطفى كامل وعلاقاتها بـ«دنشواى»

لوندرة فى ٢١ يوليه سنة ١٩٠٦م
(الخطاب رقم ٨٤)

سيدتى العزيزة جوديت آدم

لى عندك خدمة كبرى لخير مصر والمصريين. ذلك أن الجرائد الفرنسية تسىء إلينا كثيراً فى الوقت الحاضر بشدة مؤازرتها للورد كرومر فى الكذب الفاحش الذى يذيعه بإدعائه إن مسلمى مصر متعصبون ولم تنشر الجرائد الإنجليزية وعلى الخصوص «التيمس» هذه المقالات إلا لنسحق ويخفى خزى جريمة «دنشواى».

ولذلك أرجو منك أن تكتبى مقالاً فى الفيجارو أو فى الجولوا أو خطاباً باللطان قولى فيه ما رأيته فى مصر التى يجد فيها المرء دعة وكرماً وخصى بالذكر حركتها الوطنية التى تعلى من قدر المصريين الذين كان يخشى عليهم أن ييأسوا بعد «فشودة» و«الوفاق الإنجليزى الفرنسى».

ومقالة كهذه تنال من مصر منة عالية كما ينالك من المصريين حنان وثناء إلى أبد الآبدين سأعود إلى باريس يوم الجمعة المقبلة وسألقى خطابين الأول يوم الثلاثاء أمام مسلمى لو ندرة والثانى يوم الأربعاء فى حضرة كثير من النواب الإنجليز.

وهبنى الله قوة الجهاد واليك عطفى وودى.

(حاشية) أنسيت الجرائد الفرنسية التى تهاجمنا اليوم أنها بهذا العمل تزيد من إبعاد المصريين عن فرنسا وتسىء لبلادها كثيراً.

(الخطاب رقم ٨٣)

لوندرة فى ١٨ يوليه سنة ١٩٠٦م

سيدتى العزيزة

سفرى إلى لوندرة كان مفيداً فقد تعرفت إلى كثير من النواب وبعض اللوردات وكبار الكتاب وكلهم متلهفون على معرفة الحقيقة فى مصر وسألونى ان اديم مكاتبتهم.

إن حادثة «دنشواى» أحدثت فعلاً تأثيراً سيئاً فى انجلترا ومن شأنها إفهام العالم أجمع أن المصريين يكرهون الاحتلال خلافاً للتأكيدات الرسمية ولفت نظره إلى مصر أكثر من ذى قبل.

حادثنى صحافيون وقد أطلت معهم شرح آرائى وبعثت كذلك بالترجمة الإنجليزية لمقالتى فى الفيجارو إلى جميع الوزراء وأعضاء البرلمان والصحافة وبذلك تؤتى الحقيقة نصرها.

قرر مسلمو لو ندرة مصريين كانوا أو أتراكاً أو هنوداً أو غيرهم. وجميعهم من المثقفين ـ إقامة احتفال عظيم مساء الثلاثاء تحية إلىّ واحتفاءً بى وسأخطب فيهم عن نهوض الإسلام.

وفى يوم الأربعاء أولمت غداء فاخرا وقد لبى دعوتى كثيراً من النواب وسأفصل لهم ما فعل الاحتلال فينا.

فى هذا شىء من الراحة؟ ولكنه مجهود كبير.

ملخص الحادثة والزعيم
فى أوراق جوديت آدم

هذا واسمحى..

ملخص عن حادثة دنشواى وبطل الحركة الوطنية «مصطفى كامل» ذهب خمسة من الضباط الإنجليز لصيد الحمام فى قرية «دنشواى» فأصابت طلقة طائشة فلاحة كانت فى جرنها وأشعلت النار فى الجرن فاستغاث شقيق زوجها وهجم على الضابط يحاول انتزاع بندقيته، وتكاثر الأهالى، وجاء زملاء الضابط لنجدته، وجاء فى نفس الوقت شيخ الخفراء مع زملائه لتفريق الناس، فتوهم الضباط الإنجليز أنهم يريدون بهم شراً، فأطلقوا النار عليهم فأصابوا شيخ الخفراء، وزميلاً له وآخر من الأهالى، الذين ثارت ثارتهم وهاجموا الإنجليز بالطوب والعصى فجرحوا بعضهم وأحاط بهم الخفراء وتحفظوا على بنادقهم وتمكنوا من حمياتهم من غضب الأهالى حتى جاء ضابط الشرطة. وفى خلال ذلك كان أحد الضباط هو الكابتن بول قد هرب من القرية وظل يعدو حتى سقط مغشياً عليه، وثبت من تقرير الطبيب الشرعى البريطانى أنه مات من ضربة الشمس.

هذا هو ملخص حادث «دنشواى» بإيجاز وقد هاجت له سلطات الاحتلال، وأراد «كرومر» أن يتخذه ذريعة ليضرب ضربة ترهب المصريين، وتعيد هيبة الإنجليز التى زعزعتها الحركة الوطنية التى أشعلها مصطفى كامل.

وفى أيام قليلة انعقدت المحكمة المخصوصة؟ وصدر الحكم بإعدام أربعة من الأهالى وبالأشغال الشاقة والحبس والجلد على سبعة عشر شخصاً آخرين ونفذ الحكم علناً فى قرية «دنشواى» وكان مصطفى كامل مريضاً فى باريس عندما علم بما حدث، فثارت نفسه وكتب مقالاً بعنوان «إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدين».

وتضيف جولييت آدم فى كتابها «إنجلترا فى مصر» شارحة إصرار مصطفى كامل على الدفاع عن فلاحى دنشواى رغم مرضه الشديد :

ـ لقد طلب منى طبيبه أن أستخدم نفوذى لحمله على السفر إلى «فيشى» للراحة والاستشفاء ولكنى لم أستطع منعه من السفر إلى لندن عقب حادثة دنشواى» لأن إخلاصه لبلاده، ذلك الإخلاص المتناهى، كان عنده فوق جميع الاعتبارات الشخصية، وفوق الحياة نفسها، وسافر مصطفى كامل إلى لندن فى ١٥ يوليومن عام ١٩٠٦م، واتصل برجال الصحافة والسياسة وأعضاء البرلمان، وأدلى بالأحاديث فى الصحف،

وترجم مقاله عن حادثة «دنشواى» ووزعه على الوزراء وأعضاء البرلمان والصحف ونجح فى إثارة الرأى العـام البريطانى حـتى أنبرى بعض النواب الأحـرار يستنكـرون تصرف اللورد كرومر، وكـتبت بعض الصحف والمجلات الإنجليزية تذكر حكومتـها بوعودها لمصر منذ بدء الاحتلال، وتطالب بمنح مصر حكومة مستقلة.

وأقام مـصطفى كامل وليمـة كبرى بفندق كارلتـون دعا إليهـا عدداً كبيـراً من رجال الصحافة والسياسة وأعضاء البرلمان، وألقى فيها خطبة بالفرنسية كان مما قاله فيها:

إن الحركـة الموجودة فى مصـر هى حركة وطنيـة أصيلة لا شك فـيها، فـإن الشعب المصرى مـتمـسك باستقـلال بلاده أشد التـمسك ـ وإذا كـان بعض الساسـة الإنجليز يتظاهرون الآن بنسيان الوعود والعهود التى قطعها رجالكم المسئولون علناً فإننا لم ننسها نحن أبداً، بل لا يزال كل مصرى يكررها وسوف يـكررها على الدوام عالماً بأن العهود وكلمة الشرف لا تسقط بمضى المدة..!

ومع ذلك فإذا فرضنا أن هذه الوعود والعهود لم تقدم فـعلاً من رجال سياستكم فإن من حق المصريين أن يطالبوا باستقلال بلادهم. إن إنجلترا لم تفتح مصر ولم تغزها، بل دخلتها كدولة صديقة تريد توطيد عرش الخديو ومساعدة الشعب المصرى على أن يعيش عيشـة الأمم المتقدمة فمـصر لا تسأل إحسـاناً عندما تطالب بحريتهـا، بل تطلب حقاً شرعـياً لا نزاع فيه، تـطلب حقها فى الحـياة والوجود وإننى على يـقين أنكم لو كنتم محلنا لشعرتم بنفس شعـورنا، وسلكتم مسلكنا، لأنه لا يوجد إلا مطلب واحد خليق بأن يشغل حياة الإنسان، ألا وهو استقلال وطنه وعظمته.

● وتروى مدام جـوليت آدم فى كتابها أن السـير «كامـبل بانرمان» رئيس الوزراء طلب مقابلـة مصطفى كامل بعد هذه الخطبـة وتمت المقابلة فى «داوننج ستريت» ودار بيـنهما حديث عن الحالة فى مصر وأن مصطفى كامل قال له:

ـ أرجو أن تكون قد لمست الآن كـيف نال عمالكم بمصر من شرف إنجلترا بتلويثهم للعدالة؟! وقد اعترف له رئيس الوزراء البريطانى بأن دنشواى «حادثة مؤسفة».

وكان من نتيجة كفاح مصطفى كامل بعد مـأساة دنشواى أن سحبت بريطانيا عميدها كرومر من مـصر، وتم العفو عن المحكوم عليهم بـالسجن واتجهت السياسـة البريطانية إلى ملاينة المصريين.

٣ إبراهيم الهلباوى.. محامى الشيطان غسيل السمعة لا يستوجب غفران الوطن

الأوطان لا تغفر لمن يخون أو يرتمى فى أحضان الغاصبين الظالمين.. ورغم أن بعض الخاطئين الخائبين قد يفيقون ويبذلون قصارى الجهد فى محاولة لغسيل السمعة إلا أن الأوطان لا تغفر لأن من يريق ماء وجهه تحت أقدام المحتل الغاصب.. لا يمكن عند الغرق أن يجد مكاناً على أكتاف الوطن.

وهكذا كان إبراهيم الهلباوى. محامى الشيطان الذى قام بدور الادعاء فى محاكمة دنشواى واستطاع بالاتفاق أو التواطؤ مع سلطة الاحتلال أن يضع بعض أبناء وطنه على حبل المشنقة وأن يدفع البعض الآخر إلى الجلد والسجن.. وقد حاول الهلباوى بعد اشتراكه فى هذه الجريمة البربرية أن يتوب ويكفِّر عن سيئاته وأن يدارى سوءاته إلا أن الضمير الوطنى رفض وما زال حتى الآن يرفض أن يمنح الهلباوى صكوك إبراء الذمة والغفران.. والهلباوى من مواليد ٣٠ أبريل ١٨٥٨ فى المحمودية بمحافظة البحيرة وانتخب كأول نقيب للمحامين عام ١٩١٢.. والغريب أن الهلباوى كان شديد التأثر بالثائر الكبير جمال الدين الأفغانى وكان من الطبيعى أن ينضم إلى جماعة الشيخ محمد عبده وأن يعمل معهم فى جريدة الوقائع المصرية إلى أن أقاله الشيخ محمد عبده أواخر عام ١٨٨١ ومع بداية الثورة العرابية انضم إليها الهلباوى ثم انقلب عليها فقبض عليه العرابيون بتهمة التمرد وممالأة الإنجليز.. واتجه بعد ذلك إلى المحاماة عام ١٨٨٦ بمدينة طنطا ثم انتقل إلى القاهرة وحقق شهرة واسعة وانضم إلى الجمعية الخيرية الإسلامية ليعمل مع جماعة الشيخ محمد عبده.. وبذلك يتضح مدى التناقض والتردد الذى عاش فيه الهلباوى.. وبعد تورطه فى محاكمة دنشواى اكتشف حجم الكارثة التى دفع نفسه إليها خاصة بعد أن هاجمه الناس فى كل مكان وأسموه (جلاد دنشواى)

وبذل الهلباوى فى مذكراته الكثير من الجهد فى محاولة لغسل سمعته من العار الذى لحق به بإشراكه فى محاكمة دنشواى إلا أن الضمير الوطنى أبى أن يغفر للهلباوى وأيضاً لأحمد فتحى زغلول (شقيق سعد زغلول) والذى كان أحد القضاة الجلادين فى دنشواى.. وفيما يلى نقدم بعض الدفوع التى حاول الهلباى الدفاع بها عن دوره فى دنشواى وقد نشر هذه الدفوع من خلال حوار صحفى.. والغريب أن هذه الدفوع زادت من تصيم الضمير الوطنى على عدم الغفران لما فعله الهلباوى والأغرب أننا نعيش اليوم وسط غابة من الهلباويين الذين يريقون ماء الوجه لصالح المحتل ويذبحون الوطن تحت أقدام الفاسدين والغاصبين.

وعندما ننشر هذه الدفوع فإننا نوكد على عدة أشياء أهمها أن العملاء والخائنين لديهم دائما الكثير من «الشماعات» والتبريرات للدفاع عن مواقفهم المشينة والأهم أننا عندما نعطيهم الفرصة لتقديم تبريراتهم فإننا نعمل على فضحهم وزيادة معدلات «التجريس» التى يستحقونها لأنهم خانوا ولأنهم على قناعة بأن خيانتهم تستند إلى تبرير.

محامى الشيطان يدافع عن خطاياه

بدأ الهلباوى بك حديثه قائلاً: «إننى فخـور بالدور الذى مثلته فى حادثة دنشواى! وانك الآن بعد انقضـاء أكثر من ربع قرن على الحادثة تتـيح لى أن أصحح أموراً عدة اعـتقدها الناس خطأ ورسخت فى أذهانهم. لأننى لم أرد أن أدافع عن نفسى إزاء ما كان يقذف به خصومى، ولكى تعرف سر تلك الحملة التى أثارتها صحف الحزب الوطنى ضدى يجب أن أعود إلى شهر مارس سنة ١٩٠٦، كنت فى عـزبتى بمديرية البـحـيرة فـجـاءنى الكونت زيزينيـا ــ وكان من سـراة الإسكندرية ــ وطلب منى أن أحـضر مع بعض رجـاله فى قضـية تضارب بينهـم وبين إخوة الشيخ عبدالعزيز جاويش.

كانت القضية أمام إحدى محاكم الجنح الجـزئية بالإسكندرية برياسة القاضى عبدالرحمن سيد أحمد الذى عين فيما بعد وكيلاً لمحكمة النقض والإبرام، فلم أجد غضاضة فى قبول الطلب.

حضرت عن المتهمين من رجال الكونت زيزينيا. وترافعت فى القضية فلم أنظر إلا إلى إرضاء ضمـيرى وأداء واجبى، وأثبت للمـحكمة أن التعـدى كان من جانب إخـوة الشيخ عبـدالعزيز جاويش لأنهم أرادوا منع حيازة الكونت زيزينيا للعقار بالقوة. وأنه لو ثبت اعتداء رجال الكونت فإن القانون يعطيهم هذا الحـق. وكانت نتيجة دفاعى أن قضى ببـراءة موكلى وإدانة إخوة الشيخ جاويش.

وانقضت ثلاثة أشهر بعد ذلك.

وفى يوم الأربعاء ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ سافـرت إلى عزبتى. كان هناك خلاف بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديراً لديوان الحربية يرجع سببه إلى «كوم سباخ ميرى» كان موجوداً فى وسط أرض خيرى باشا فأراد أن يشتريه ليستعمله فى تسبيخ أرضه. ونصحنى أخى أن أنتهز تلك الفرصة فأطالب بذلك الكوم لنفسى. وتطور الخلاف بينـى وبين خيرى باشا فرأت مصلحة الأملاك الأميرية أن توفـد مديرها مستر أنتونى ومـفتشها عبدالعـزيز بك أباظة لكى يحضرا إلى

العزبة ويقوما بتحقيق ذلك الخلاف والفصل فى أينا أحق بذلك الكوم. وفعلاً حضرا يوم الجمعة ١٥ من يونيو إلى العزبة وطلبا منى أن أرافقهما إلى الحقل فقبلت. لم يكن خبر حادثة دنشواى قد وصل إلى علمى. لأنه نشر فى الصحف يوم الخميس وهى لا تصل العزبة إلا فى ظهر يوم الجمعة. وقد فاتحنى مستر أنتونى فى خبر تلك الحادثة. وأخبرنى بأنه قد قتل فيها أحد الضباط الإنجليز فشاركته الأسف على ما حدث. وقد انتهى تحقيقهما فى موضوع الخلاف بينى وبين خيرى باشا بأن الحق بجانب خيرى باشا.

وهذا يدل على أن الحكومة لم تكن لديها أية فكرة عن مجاملتى أو التودد إلى.

وكنت قبل سفرى قد تركت خبراً فى بيتى بأننى سأعود فى قطار الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء السبت. فركبت القطار الذاهب إلى طنطا وقد عزمت أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعاً للدفاع عن المتهمين فى الحادثة لأننى شعرت بأن مركزى كشيخ من شيوخ المحاماة يحتم على أن أتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين فى حادثة هامة كتلك الحادثة. وكنت أتمسك بذلك المبدأ دائماً. فقد تطوعت قبل ذلك للدفاع عن نحو ثلاثين عاملاً من عمال الإسكندرية فى قضية كانوا فيها ضحية اضطهاد الشرطة برئاسة هارفى باشا.

واشترك معى فى الدفاع عنهم حسن بك فريد الذى عين فيما بعد مستشاراً بمحكمة الاستئناف والمرحوم إسماعيل بك وكانا يعملان معى كمحامين فى مكتبى وظللنا فى خدمتنا لأولئك العمال ١٥ يوماً بعد أن امتنع كبار المحامين فى الإسكندرية عن قبول الحضور عنهم توقياً لغضب رجال الشرطة خصوم العمال المتهمين.

وهذه القضية هى المعروفة بقضية الهماميل.

ولما وصلت إلى طنطا لم أكن أعلم كيفية الوصول إلى دنشواى. ولما سألت ناظر محطتها المرحوم محمود بك طلعت عن ذلك أفهمنى أنه يجب أن أنتظر القطار الذى يقوم من طنطا حوالى الساعة ١١، وأطلعنى إذ ذاك على درجة حرارة الجو فإذا بها تجاوزت درجة ٤١.

نصحنى لذلك بألا أتم سفرى فى ذلك اليوم الشديد القيظ وبخاصة أن طريق الوصول إلى دنشواى هو محطة البتانون وبين البتانون ودنشواى نحو ١١ كيلومتراً. واسترعى نظرى أيضاً إلى أنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق مع المتهمين فلا داعى إذن لحضورى.

لذلك تابعت سفرى إلى القاهرة، لم أكد أصل محطتها حتى وجدت ياور المرحوم مصطفى باشا فهمى «ناظر النظار» فى انتظارى، فأخبرنى بأن الباشا ينتظرنى فى الديوان. وعندئذ استأذنت منه وذهبت إلى منزلى فأبدلت ثيابى وتوجهت إلى ديوان رئاسة النظار.

هناك قابلنى معه محمد باشا محمود (الذى أصبح فيما بعد رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ورئيساً لمجلس الوزراء). كان إذ ذاك السكرتير الخاص لمستشار الداخلية مستر ميتشيل. ولما سألته

عن سبب استدعائى أجابنى بأن الحكومة اختارتنى لأمثلها فى قضية دنشواى وسألنى عما إذا كان أحد المتهمين قد كلفنى الدفاع عنه فأجبت بالسلب. عندئذ أخبرنى أن الحكومة إنما اختارتنى لأنى كنت أكبر المحامين الموجودين سناً وأقدمية. وتذكرت أن نظام المحكمة المخصوصة التى قدم إليها المتهمون فى حادثة دنشواى كان قد جرى على أن يمثل الاتهام فيها شيخ من شيوخ المحاماة.

فقد كان أول تطبيق لقانون المحكمة المخصوصة فى حادثة قليوب وقد اختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك وكان إذ ذاك أكبر المحامين سناً ومقاماً. لذلك رأيت أن الواجب يحتم على قبول المهمة التى وكلتها إلى الحكومة باعتبارى أكبر المحامين سناً وأقدمية.. وطلبت أتعاباً عن ذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه أى اننى اعتبرتها قضية من القضايا العادية التى تعرض على مكتبى مع أننى فى تلك السنة كنت قد اتفقت فى أكثر من خمس أو ست جنايات على أتعاب لا تقل عن ٥٠٠ جنيه لكل قضية.

وأرجو أن تلاحظ أن ذلك المبلغ نفسه ـ أى ٣٠٠ جنيه ـ هو الذى طلبته من الخديو السابق عباس باشا عندما كلفنى بالدفاع عن على أفندى شلبى مأمور مركز طنطا فى قضية التعذيب التى اتهم فيها المرحوم المنشاوى باشا بالاشتراك مع مأمور المركز فى تعذيب بعض الأهالى الذين كانوا قد اتهموا بسرقة ثور من الثيران التى تملكها «الخاصة الخديوية».

وما دام الحديث قد جرنا إلى ذكر هذه القضية فيحسن أن أقول إن الخديو قابلنى بوجه عبوس ـ بعد أن ترافعت فيها وحصلت على حكم ببراءة المأمور ـ لأننى وجدت من مصلحة موكلى أن أقرر بأنه لم يكن فى طاقته منع التعذيب لأنه كان واقعاً تحت تأثير الخاصة!

وقد قررت ذلك مع أنى كنت فى ذلك الوقت مستشار الخاصة ومستشار «ديوان الأوقاف العمومية» ومستشار «ديوان الأوقاف الخصوصية».

أعود إلى قضية دنشواى فأقول: إننى قبلت أن أمثل الاتهام فى القضية وجاء إلى مكتبى إذ ذاك مستر فوبيرلى مفتش الداخلية ومستر مانسفلد «حكمدار بوليس» القاهرة ليكونا تحت طلبى فيما يختص بالقضية وقد طلبا منى أن أحضر التحقيق فقلت لهما إن كل ما يمكننى هو أن أزور محل الواقعة فى دنشواى على أن أترافع فى القضية بعد أن أتسلم الملف الخاص بها. وسافرت فعلاً إلى دنشواى وهناك قابلت محمد باشا شكرى الذى كان مديراً للمنوفية إذ ذاك ـ وهو الذى تولى وزارة الزراعة بعد ذلك ـ وكان متولياً التحقيق مع محمد إبراهيم رئيس النيابة ـ الذى تولى بعدئذ منصب النائب العام وأنعم عليه برتبة الباشوية، وألح الاثنان على أن أحضر التحقيق واشترك فيه كممثل الاتهام فرضيت.

انتظرت حتى انتهى التحقيق وقانون المحكمة ينص على أن «حكمدار البوليس» يحول القضية

إلى المحكمة ومعها قرار منه طلب تطبيق العقوبة التى يراها، وقد حول «الحكمدار» القضية طالباً فيها أشد عقوبة. فرأيت أن الأمر فى غاية الخطورة. وأن ذلك الطلب معناه إعدام ٥٢ متهماً. فأبيت إقرار ذلك. وطال بشأن تلك النقطة الأخذ والرد وانتهى كبار الموظفين الإنجليز الذين كانوا يتصلون بى من أجل القضية إلى الخضوع لرأيى وقبلوا أن يقتصر طلب الإعدام على عشرة فقط بدلاً من اثنين وخمسين. .!؟ «شوف الرحمة والقلب الحنين».

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فهمت من أولئك الموظفين الإنجليز انهم يريدون أن يكون وصف الواقعة بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار. وأنهم يريدون من نسبة الإصرار إلى المتهمين الذين لا عداء بينهم وبين الإنجليز الإشارة إلى أنه لابد أن تكون هناك يد حركتهم وأوحت إليهم بذلك الاعتداء. واستدلوا على ذلك بأن عبدالمجيد باشا سلطان وهو أحد كبار أعيان ناحية الواط المجاورة لدنشواى كان متعوداً فى كل عام أن يعد صيواناً لاستقبال أولئك الضباط الإنجليز وكان يستضيفهم ويعنى بأمرهم. ولكنه فى تلك المرة لم يفعل ذلك. وكان قد أنعم على عبدالمجيد باشا برتبة الباشوية قبل الحادث بعشرين يوماً تقريباً. فكانوا يعللون بأن لذلك الإنعام دخلاً فى الحادثة.

ثم إنهم كانوا يضيفون إلى ذلك كله بأن ضابط نقطة الشهداء وهو الذى لم يحضر كعادته للمحافظة على الضباط الإنجليز هو ابن أخت حسين باشا محرم سر ياور الخديو. . . .

من هذين الظرفين أعتقد الإنجليز أن هناك يدا قوية دبرت الحادثة ويرمون إلى أن لتلك اليد صلة بالخديو، رفضت أن أسلم بصحة ذلك وأصررت عن عقيدة ثابتة لا عن مجاملة على أن الحادثة إنما كانت بنت وقتها. وأن الكارثة التى وقعت كان سببها الحريق الذى شب فى جرن محمد عبدالنبى المؤذن وظن الأهالى أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة. . وترافعت مرافعتى المعروفة على أساس أنه ليس هناك سبق إصرار. . وأن الحادثة ليس مصدرها العداء بيننا وبين الإنجليز.

وكانت الحكومة قد دعت نحو ٤٠٠٠ من كبار القطر ووجهائه لسماع المرافعة فكنت أرى على وجوه الجميع علامات الرضى عما قلته والإعجاب!؟

وهنا يجب أن أذكر لك أننى قبل المرافعة استدعيت محامى الدفاع إلى غرفتى بسراى المديرية إذ كانت قد أعدت لى ولكل القضاة غرفة خاصة. وأطلعتهم على ملخص المرافعة التى سوف أتقدم بها فى الجلسة حتى لا يفاجأوا بها ويعدوا ما يرونه فى مصلحة موكليهم من المتهمين.

وقد ظلت مرافعتى أربع ساعات وإننى أعتقد بل أوقن بأنه لم يصبنى سوء الحظ فى مهنتى طول المدة التى اشتغلت فيها بأكثر من أن المقادير لم توفقنى للسفر إلى دنشواى عند علمى بالحادثة وأنا فى طريقى إلى القاهرة قبل مقابلتى لمندوب «ناظر النظار» وحرمتنى بعد ذلك من أن

أكون فى صف أولئك البؤساء فأتشرف بالدفاع عنهم (وما الذى منعك هل محاباة رئيس الوزراء أم محاباة الإنجليز؟).

وقد صدر الحكم بعد ذلك بإعدام أربعة وسجن وجلد الباقين فكانت له رجة كبيرة وكانت الصفرة وعلامات الجزع تعلو وجوه القضاة فلما انسحبوا إلى غرفة المداولة سألنى بطرس باشا غالى رئيس الجلسة بعد النطق بالحكم عن رأيى فيه. فأجبته أن مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه يرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها فلا يسع الوالدة أن تقابل ذلك القرار إلا بالصراخ والعويل.

وختم الأستاذ الهلباوى حديثه معى بقوله:

«لقد تقول الكثيرون الأقاويل عنى وعن موقفى فى قضية دنشواى» واستغلها الشيخ عبدالعزيز جاويش لكى يثأر لإخوته الذين ترافعت ضدهم وحرض الصحف لكى تهاجمنى. حتى جريدة المؤيد التى كانت لسان حالى هاجمتنى وطلب منى الكثيرون أن أكتب وأرد دفاعاً عن نفسى فلم أقبل (وهل كان لديك دفاع؟).

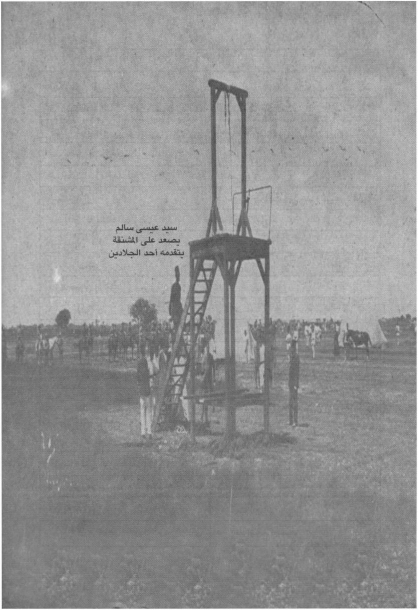
وأشاع الكثيرون من كبار المحامين أن الحكومة عرضت عليهم أن يحضروا عنها فى قضية دنشواى فرفضوا. ولكنى أقرر الآن وبعد أكثر من ربع قرن من وقوع الحادثة بأن هذا لم يحصل مطلقاً.

وإن الحكومة لم تفكر إلا فى أنا وحدى والدليل على ذلك أن التكليف حصل فى يوم السبت (أكدت جريدة المنبر أن وظيفة المدعى العمومى فى قضية دنشواى عرضت على الأستاذ أحمد عبداللطيف المحامى قبل أن تعرض على الهلباوى فقبلها ولكن شريطة أن يكون حرا فى المرافعة فيطلب من العقاب ما يراه موافقاً للجرم فقيل له سننقدك مائتين ذهباً ويجب ان تقول مانريد أن يقال فأبى.. أما الهلباوى فقبلها كما طلبوا وأعطى خمسمائة من الجنيهات بواقع مائة جنيه عن كل ضابط من الخمسة الإنجليز الذى طالب بعقاب من اعتدى عليهم).

وقد علمت بعد ذلك من مستر أنتونى عندما حضر إلى عزبتى وعلم أن المتهمين لم يوكلونى عنهم تكلم تليفونياً من كفر الدوار مع مستر سيسل الذى عين فيما بعد مستشاراً بمحكمة الاستئناف وأخبره بأننى لم أرتبط مع أحد. ومن ذلك يتضح أنه لم يكن لدى الحكومة وقت للاتصال بغيرى من المحامين.

المراجع

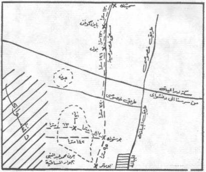
١ـ شعراء الوطنية	عبدالرحمن الرافعي.
٢ـ مصطفى كامل.. باعث الحركة الوطنية	عبدالرحمن الرافعي.
٣ـ مذكراتي	أحمد شفيق.
٤ـ مصر تحت الحكم البريطاني	أحمد شفيق.
٥ـ مذكرات محمد فريد	فوكس بورن.
٦ـ دنشواي	د.محمد جمال الدين على المسدى.
٧ـ أشهر القضايا المصرية	محمود كامل.
٨ـ ديوان حافظ.	
٩ـ ديوان شوقي.	
١٠ـ ديوان إسماعيل صبرى.	
١١ـ جزيرة جون بول الأخرس	برنارد شو.
١٢ـ ديوان الناس فى بلادى	صلاح عبدالصبور.
١٣ـ أوراق مصطفى كامل	يواقيم رزق مرقص.
١٤ـ خطباء صنعوا التاريخ	أنور أحمد.
١٥ـ مذكرات الهلباوى	إبراهيم الهلباوى.
١٦ـ الكثير من الدوريات (الأهرام ـ المؤيد ـ المقطم ـ اللواء).	
١٧ـ الوثائق البريطانية.	
١٨ـ كرومر فى مصر	محمد عودة
١٩ إنجلترا فى مصر	جوديت آدم
٢٠ ـ الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى	د . عبد المنعم الجميعى



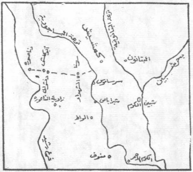
سيد عيسى سالم
يصعد على المشنقة
يتقدمه أحد الجلادين



العروسة التى ينفذ
عليها أحكام الجلد ..
حيث يتم صلب المجلود
بوضع رأسه فى الفتحة
العليا وفرد ذراعيه

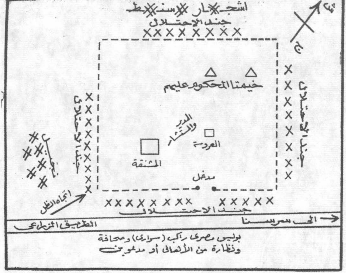


رسم لأوضاع الضباط اثناء عملية الصيد
فى دنشواى



خريطة توضح سير القوة الانجليزية قبل
وبعد الحادث

خريطة توضح منطقة تنفيذ الاحكام





البوليس الحربى البريطانى فى شبين الكوم لحفظ الأمن اثناء المحاكمة



من قاعة المحكمة الى السجن انتظارا لتنفيذ الاحكام



فى الطريق الى مبنى السجن يوم ٢٦ يونيه ١٩٠٦



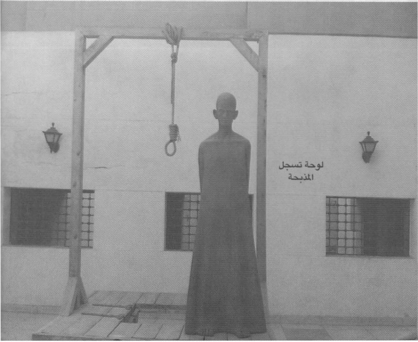
زهران ثائراً بعد صدور الحكم



وصول المشنقة الى شبين الكوم من القاهرة



المحكوم عليهم بالاعدام
فى حراسة جنود
الاحتلال والبوليس
المصرى



لوحة تسجل
المذبحة



المتهمون اثناء
ذهابهم الى التحقيق





أعضاء هيئة الدفاع



اثنين من الاطباء
الشرعيون الذين
حضروا تنفيذ الاحكام



المتهمون المفرج عنهم بعد عامين من الحادث



العمدة وشيخ البلد وشيخ الخفراء يشهدون تنفيذ الاحكام فى قريتهم دنشواى



المؤلف فى سطور

محمد الشافعى

- كاتب صحفى بدار الهلال.
- رئيس تحرير روايات الهلال.
- عمل رئيس تحرير ومستشار تحرير لعدد من الصحف مثل:-
  - رئيس تحرير جريدة أنباء الشرق الأوسط.
  - رئيس تحرير جريدة النداء الدولية.
  - رئيس تحرير جريدة اتومبيل الشارع العربى.
  - مدير تحرير جريدة القاهرة.
  - مستشار تحرير جريدة الشارع العربى.
  - مستشار تحرير جريدة النور.
- نشر مقالاته فى العديد من الصحف والمجلات المصرية والعربية مثل:
  - (الأهرام - الحياة - الشرق الأوسط - الاسبوع - العربى - الجيل - المجالس - الوطن العربى - سيدتى.. إلخ).
- صدر له أكثر من ١٥ كتاباً تتوزع ما بين الدراسات السياسية والتاريخية والدينية والثقافية.
.. ومنها خمسة كتب تقدم رصدا تفصيليا لكل مراحل النضال فى مصر وهى:
  - شموس فى سماء الوطن «طبعتان».
  - أنغام المدافع.
  - السويس مدينة الأبطال (ثلاث طبعات).
  - بورسعيد بوابة التاريخ (طبعتان).
  - الاسماعيلية أرض الفرسان (طبعتان)
- العديد من الدراسات الدينية ومنها:
  - مخابرات دولة الرسول (ثلاث طبعات).
  - حقوق الإنسان فى الإسلام.
  - السحر والجان بين المسيحية والإسلام.
- له العديد من الكتب فى الدراسات الأدبية والسيرة الذاتية ومنها:
  - وجوه وأقنعة.
  - ثوار ومشاغبون.
  - جوارح ومجاريح.
  - الثلاثية المبدعة.
- له العديد من الدراسات الفنية والسيرة الذاتية فى عالم الفن حيث كتب عن يوسف وهبى - عبدالحليم حافظ - عقيلة راتب - أحمد زكى.. إلخ.
- صدر له ستة كتب فى المشروع الثقافى الرائد (مكتبة الأسرة).
- أحد مؤرخى الحركة الوطنية فى مصر.
- أقيمت له عشرات الندوات فى كل ربوع مصر سواء فى بيوت وقصور الثقافة أو فى الجامعات أو مراكز الشباب.
- يقوم بتدريس الصحافة فى كلية الآداب جامعة المنوفية وله كتاب فى ذلك بعنوان «فنون الكتابة الصحفية».